الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التقرير الأول عن تنفيذ
أهداف التنمية المستدامة
في المغرب العربي

لطلب نسخ من هذا المنشور حول « **التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي**» من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يرجى الاتصال:
قسم المطبوعات، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
شارع منليك الثاني، ص.ب. ٣٠٠١
أديس أبابا، إثيوبيا
الهاتف: +٢٥١ ١١ ٥٤٤-٩٩٠٠
الفاكس:١١ ٥٥١-٤٤١٦ ٢٥١+
البريد الإلكتروني : ecainfo@uneca.org
الموقع الإلكتروني:www.uneca.org

©حقوق النشر : ٢٠١٨، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
أديس أبابا ، إثيوبيا

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى للترجمة باللغة العربية : شباط/ فبراير ٢٠١٩

يُسمح بإعادة نسخ محتويات هذا المنشور كليًا أو جزئيًا. وتطلب اللجنة في هذه الحالة أن يذكر المصدر وأن ترسل نسخة من المنشور الذي يرد فيه المستخرج.

تصميم: مجموعة النشر التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، شهادة الأيزو ١٤٠٠١:٢٠٠٤
ضبط التصميم على النسخة الأصلية والطباعة: مطبعة فوليو، تمارة، المغرب.
صور الغلاف: عيسى السوري

الفهرس

تمهيد ..... د

موجز تنفيذي ..... و

مقدمة عامة ١

السياق العالمي والإقليمي ١

الغرض من التقرير ونطاقه ٢

المنهجية والقيود ٣

إطار مؤشرات للتحليل المواضيعي ٥

الفصل ١: النهج الوطنية للتخطيط الاستراتيجي، والتوجيه، والتمويل، والرصد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦

الفصل ٢: تحليل مواضيعي ١٦

٢-١ مستوى تقارب أهداف التنمية المستدامة في السياسات القطاعية وإدماجها فيها ١٦

٢-٢ تحليل التقدم المحرز والاتجاهات المواضيعية ١٨

الفصل ٣: التعاون الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦٠

٣-١ التعاون المغاربي: إمكانيات للتبادل غير مستغلة إلى حد كبير ٦٠

٣-٢ أولويات محددة على الصعيد دون الإقليمي، ولكنها تفتقر لأطر استراتيجية ٦٣

٣-٣ دور اتحاد المغرب العربي في تنفيذ خطتي عامي ٢٠٣٠ و٢٠٦٣ وإطار العمل ٧١

المرفق: جداول المؤشرات ٧٧

المراجع ٨١

تمهيد

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنها بلدان المغرب العربي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تشكل الآن الإطار المرجعي. فبها يسعى العالم بحلول ٢٠٣٠ إلى القضاء على جميع أشكال الفقر وعدم المساواة وإلى عدم ترك أي أحد خلف الركب، وضمان رفاه السكان، وحماية كوكبنا وتعزيز السلام والرخاء والشراكات.

وغني عن البيان أن نطاقها والطابع المعقد للتحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل تحقيق هذه الطموحات يقتضيان تنفيذ سياسات متكاملة ومتسقة، الأمر الذي يستوجب على جميع البلدان إعادة النظر في الطريقة التي تنظر بها إلى هذه التحديات. ويقتضي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضا من البلدان الأعضاء اعتماد أساليب جديدة من الحوكمة التي تعزز الإمساك بمقاليد الأمور والشراكات والمسؤولية المشتركة للجهات الفاعلة على جميع المستويات من أجل تنفيذ مشاريع تؤدي إلى التحول وفي صالح مجتمعاتها.

ولَئن كانت اليوم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في السنة الثالثة من تنفيذها فإنها تظل تحديا رئيسيا، ولا يزال الطريق طويلا قبل الوصول إلى مجتمعات قادرة على الصمود ومستدامة. ورغم إحراز تقدم في العديد من المجالات، ما زالت هناك أوجه من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية على عدة مستويات، بما في ذلك إقصاء الشباب والنساء من سوق العمل (الثلث تقريبا من شباب شمال أفريقيا عاطلٌ عن العمل)، وعدم المساواة بين الجنسين، وتهميش بعض الأقاليم، والمخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي، ناهيك عن التفاوت في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب انعدام التنويع والقدرةِ التنافسية للاقتصادات في منطقة المغرب العربي، وهو ما يحد من قدرتها على تحقيق نمو قوي بما يكفي لإيجاد فرص عمل وتنمية شاملة للجميع.

وعلى الصعيد البيئي فإن النظم البيئية مضطربة والإجهاد المائي في تزايد وأصبح الشعور بآثار التغيرات المناخية أشد حدة، بما أن التصحر يمس ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الأراضي الوطنية حسب البلدان.

وأمام هذا الوضع، لم تتمكن البلدان حتى الآن من وضع آليات تنسيق وطنية وإقليمية كفيلة بتيسير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يمكن لبلدان المغرب العربي معا مواجهة التحديات المشتركة مثل بطالة الشباب والنساء أو ضُعف تنويع اقتصاداتها من خلال مواءمة السياسات والأنظمة وتعزيز التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية وتيسير تطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود، لا سيما في مجال الطاقة.

وقد وُضع هذا التقرير الذي أعده المكتب بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي بعد عامين من بدء نفاذ خطة عام ٢٠٣٠. وهو يعرض تقييما أوليا للتقدم الذي أحرزته بلدان المغرب العربي (الجزائر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها. ويحلل بوجه خاص

الجهود المبذولة من حيث الإمساك بزمام الأمر في هذا الشأن، وتحديد السياق، وحوكمة الشركات والرصد. كما أنه يسلط الضوء على ستة مواضيع ذات أهمية بالنسبة للبلدان وتكتسي أولوية لتحقيق التكامل الإقليمي ألا وهي: الأمن الغذائي (الهدف ٢) والطاقة (الهدف ٧)، والتصنيع (الهدف ٩)، وعمالة الشباب والنساء (الهدف ٨) وتغير المناخ (هدف ١٣) والتصحر (الهدف ١٥). كما يناقش التقريرُ دور التعاون الإقليمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدم توجيهات لتعزيز عمل اتحاد المغرب العربي من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دوله الأعضاء. وأخيرا، يقدم التقرير توصيات للإسراع في تحقيقها في بلدان المغرب العربي.

ويرمي هذا الإصدار إلى إعمال التفكير أكثر في المجالات التي تحتاج إلى تعزيز في شمال أفريقيا، مثل حوكمة الشركات والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة وتعبئة الموارد، والميزنة، ناهيك عن المؤشرات والبيانات، والتشغيل، والأمن الغذائي.

كما يُبرز حاجة شمال أفريقيا ككل لمواصلة رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين السياسات واتساقها لتسريع إدماج هذه الأهداف في الاستراتيجيات الوطنية، ووضع آلية مؤسسية لتنسيقها في البلدان التي لم يتم فيها ذلك بعدُ أو رفع مستوى إنتاج البيانات الإحصائية ونوعيتها من أجل تعزيز قدرتها على اختيار أكثر السياسات فعالية لبلوغ أهدافها. كما يشدد هذا الإصدار على الحاجة إلى الإمساك بزمام الأمر في أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والمحلي، مع تعبئة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الإدارات القطاعية، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني.

ويندرج وضع التقرير ضمن الولاية المسندة إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة في رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومراعاة المنظورات الإقليمية وتعزيز التكامل الإقليمي بوجه خاص.

وبالإضافة إلى تقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز، تكون الأكثر دقة قدر الإمكان بالنظر إلى الصعوبات المتعلقة بتوافر البيانات الوطنية وموثوقيتها، يهدفُ هذا الإصدار إلى تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين بلدان المغرب العربي التي تواجه تحديات متشابهة، والمساهمة في عملية رصد خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القاري في إطار منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وقد عُرض الإصدار ونوقش في اجتماع دون إقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة نظَّمه المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ليليا هاشم نعاس
مديرة
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز تنفيذي

تعرف عملية الإمساك على المستوى الوطني بمقاليد أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في أطر التخطيط والميزنة درجاتٍ من التقدم تختلف حسب البلدان، ولكنها تبقى عموما بطيئة للغاية.

وبطرح موريتانيا جانبا، ما زالت البلدان الثلاثة الأخرى في حاجة إلى ترتيب أهداف التنمية المستدامة حسب الأولوية وتحديد ما يقابلها من غايات ومؤشرات وطنية. ورغم وجود استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة [1] في جميع البلدان، فإن المغرب هو الوحيد الذي يمكن أن يجعل منها الأداة المرجعية لتحقيق هذه الأهداف، على غرار بلدان أوروبية أخرى (سويسرا، ألمانيا). وتستخدم البلدان الثلاثة الأخرى استراتيجيتها للنمو (استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك ٢٠٣٠ بالنسبة إلى موريتانيا) أو خطتها الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل (الجزائر، تونس) في تفعيل أهداف التنمية المستدامة. وقد أُحرز بعض التقدم في عملية إدماجها في السياسات القطاعية والمحلية التي تتباين حسب البلدان والقطاعات.

ففي الجزائر، لا يتضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد (٢٠١٦-٢٠٣٠) الذي أُعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٦ أية إشارة صريحة إلى خطة عام ٢٠٣٠، ولكنه يُدرج العديد من المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وينطبق الأمر نفسه على الخطة الخماسية (٢٠١٥-٢٠١٩). وتتناول الاستراتيجية الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٣٥)، التي يجري اعتمادها، ١٤ هدفا من أهداف التنمية المستدامة الـ١٧. وتجري عملية مواءمة هذه الأهداف مع الاستراتيجيات القطاعية تحت إشراف الأفرقة المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بتنسيقها. ويعكف مجلس المحاسبة على استعراض استعداد الحكومة لتحقيقها. ويرمي هذا الاستعراض إلى تقييم الترتيبات التي وضعت لتحقيقها، واقتراح توصيات لتحسين اتساق السياسات العامة وآليات الحوكمة.

وقد أعرب المغرب بمناسبة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ عن التزامه بوضع نهج متكامل تصب فيه مختلف الاستراتيجيات القطاعية، في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالفعل فإن أهداف التنمية توضع وتنفذ من خلال استراتيجيات قطاعية لا يكون التقارب بينها مكفولا دوما ويشكل تحديا للبلد. وبهذه الطريقة أُعتمدت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (استراتيجية ٢٠١٦-٢٠٣٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٧، التي يمكن استخدامها، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الوطني بشأن البيئة والتنمية المستدامة، إطارا مرجعيا للسياسات العامة المختلفة التي ترمي إلى التنمية المستدامة ونقطةً لالتقائها. ومع ذلك، يبدو أنه لم يُتخذ بعدُ أي موقف واضح بهذا الشأن. وهناك دراسة جارية لدراسة الاتساق بين الاستراتيجية والأهداف التنمية المستدامة، وذلك بإعادة تركيز خطةِ عملِ الاستراتيجيةِ وتقييم الاحتياجات من حيث التمويل لتنفيذها.

١ وضعت الجزائر وتونس استراتيجياتهما الوطنيتين للتنمية المستدامة، ولكنهما لم تُعتمدا رسميا بعدُ، رغم إقرارهما على المستوى التقني.

أما موريتانيا فقد اغتنمت الفرصة التي أتاحها وضع استراتيجيتها للنمو المتسارع والازدهار المشترك (٢٠١٦-٢٠٣٠) لإدراج أهداف التنمية المستدامة والغايات الوطنية التي تُعتبر ذات أولوية.[٢] وقد وُضع إطار مؤسسي لتوجيه استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك وتنسيقها ورصدها. ويعد رصد أهداف التنمية المستدامة ووضع الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تُقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى جزءا لا يتجزأ من نظام الرصد والإبلاغ عن استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك التي تضم مصفوفةُ الرصد الخاصة بها مجموعة من ١٥٦ مؤشرا تنطوي على أهداف التنمية المستدامة.

وفي تونس، تتضمن الخطة الخماسية للتنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠) معظم أهداف التنمية المستدامة أصلا. ويجري حاليا باستخدام منهجية التقييم السريع المتكامل تحليلُ مستوى إدماج هذه الأهداف والغايات في تلك وفي بعض الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدتها الحكومة. وتعد هذه العملية جزءا من عملية استعراض منتصف المدة للالخطة الخماسية للتنمية التي ستطلق في عام ٢٠١٨ وفي صياغة الخطة الخماسية الجديدة في عام ٢٠١٩. وتعتزم الحكومة أيضا وضع استراتيجية إنمائية جديدة لعام ٢٠٣٠ تُدمج أهداف التنمية المستدامة. وتستفيد الحكومة من البرنامج المشترك لمنظومة الأمم المتحدة "لدعم إدماج آلية للرصد والتقييم ووضع تقارير عن أهداف التنمية المستدامة في تونس"، الذي وقِّع مع وزارة الخارجية ووزارة التنمية والتعاون الدولي في أيار/مايو ٢٠١٨. وهناك استراتيجيتان أخريان شاملتان لم يتم اعتمادهما رسميا ألا وهما: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠٢٠) والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر (٢٠١٦-٢٠٣٠) وهو أحد مجالات التركيز الرئيسية في الخطة الخماسية.

يجري تدريجيا وضع الترتيبات المؤسسية والمسؤوليات في مجال توجيه أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها ورصدها

فقد أنشأت الجزائر وموريتانيا هياكل جديدة للتنسيق والتشاور (الالجنة الوزارية التوجيهية المشتركة برئاسة رئيس الوزراء، فضلا عن اللجان الإقليمية والقطاعية في موريتانيا؛ واللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها برئاسة وزير الشؤون الخارجية إلى جانب الأفرقة المواضيعية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، في الجزائر)

وفي المغرب، أنشئ إطار للإدارة يتولى توجيه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورصدها مزودة بلجنتين: لجنة برئاسة رئيس الحكومة تضطلع بدور سياسي وتوجيه استراتيجي، من جهة، ولجنة توجيهية، من جهة أخرى، يتولاها كاتب الدولة المكلف بالتنمية المستدامة،[٣] تضطلع بدور الرصد الفعال لتنفيذ الاستراتيجية. وتقوم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بدور القيادة السياسية لأهداف التنمية المستدامة، بينما تواصل وزارة الشؤون العامة والحكامة العمل على التقريب بين السياسات العامة ومواءمتها. ومع ذلك، يظل من الأهمية بمكان تحديد الهيكلُ الذي سيتولى تنسيق تحقيق الأهداف تحديدا واضحا.

٢ استخدمت موريتانيا أداة "التعميم والتسريع ودعم السياسات" والتحليل السريع المتكامل اللذين وضعتهما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣ تخضع كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة لوصاية وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورصدها.

أما في تونس، فتتولى وزارة الشؤون الخارجية القيادة السياسية، في حين تقوم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون بالتنسيق التقني (القطاعي والإقليمي) والاضطلاع بدور ريادي في عملية إعداد التقرير القطري الطوعي الأول الذي سيقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ ٢. ويعد إنشاء آلية مؤسسية للتنسيق أيضا أحد أهداف البرنامج المشترك لمنظومة الأمم المتحدة "لدعم إدماج آلية للرصد والتقييم ووضع تقارير عن أهداف التنمية المستدامة في تونس".

يشكل توافر البيانات تحديا كبيرا لجميع البلدان بدرجات متفاوتة. أُجريت في جميع البلدان عمليات تقييم مدى توافر المؤشرات في طل البلدان. وفي المغرب، سيكون بمقدور النظام الإحصائي الوطني وضع ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات في إطار المؤشرات العالمية (المحافظة السامية للتخطيط، ٢٠١٦). وفي موريتانيا، يبين التقرير عن الحالة الوطنية المرجعية لأهداف التنمية المستدامة المحددة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك (وزارة الشؤون الخارجية، آذار/مارس ٢٠١٧) أن ٥٤ في المائة من المؤشرات لا تتوافر المعلومات بشأنها. وفي تونس، تبين النتائج الأولية لتحليل الفجوة في البيانات، المقدمة في تموز/يوليه ٢٠١٨، أن مستوى توافر المؤشرات يبلغ ٥٥ في المائة. ويُعتقد أن المستوى يبلغ ٥٠ في المائة في الجزائر. ويبلغ العجز الأكبر في البيانات المتعلقة بالبيئة والزراعة والحوكمة.

ولمواجهة هذا التحدي، ومن أجل تلبية الاحتياجات في مجال المعلومات للاسترشاد بها في مؤشرات، وضعت موريتانيا استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية (٢٠١٦-٢٠٢٠)، استنادا إلى تقييم الاستراتيجية السابقة (٢٠١١-٢٠١٥). وتملك بعض البلدان (المغرب، تونس، الجزائر) بالفعل نظاما عمليا لرصد مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة المتصلة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة،[٤] يمكن استخدامه لوضع إطار الرصد الجديد الخاص بأهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي النظر في دور المراصد الوطنية والإقليمية للبيئة والتنمية المستدامة في رصد هذه الأهداف.

وفيما يتعلق بالإبلاغ، يعد المغرب البلد الوحيد من بلدان المغرب العربي الذي قدم تقريرا طوعيا أولَ عام ٢٠١٦ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. أما الجزائر، وموريتانيا، وتونس فهي مسجلة رسميا لتقدم تقريرها الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩.

وتبقى مسألة تمويل التنمية المستدامة مطروحة على كافة البلدان التي تتفق بشأن الحاجة إلى زيادة الموارد المحلية ومساهمة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (انظر خطة عمل أديس أبابا والهدف ١٧,١٧) وتحسين مناخ الأعمال التجارية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الرئيسية، الكفيلة بتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي أيضا للبلدان أن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيق ما يلي:

- توجيه التدفقات المالية المباشرة إلى القطاعات ذات الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أوجه الترابط بين هذه الأهداف في مخصصات الميزانية؛
- تنويع خيارات التمويل من خلال توليفة مناسبة من أدوات التمويل؛

٤ في موريتانيا، لم يدخل نظام جمع المعلومات البيئية وإدارتها مرحلة التشغيل.

- وضع الإطار الملائم لتعزيز مساهمة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمصارف؛
- تعزيز المعارف والقدرات في سبيل الاستفادة بشكل أفضل من مصادر التمويل وأدواته بحيث تكون متنوعة ومتطورة أكثر فأكثر (مثل الصناديق، المبادرات الدولية، السندات الخضراء، وما إلى ذلك).

كشَف التحليل المواضيعي التقدم المحرز والتحديات التي ينبغي مواجهتها أيضا:

يعد المغرب العربي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة في أفريقيا التي حققت الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى مكافحة الفقر (منظمة الأغذية والزراعة، الاستعراض الإقليمي لانعدام الأمن الغذائي، ٢٠١٦). ويتوقع أن يبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد (الهدف ٢-١ من أهداف التنمية المستدامة)، الذي يتم قياسه وفقاً لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ١٢ في المائة في شمال أفريقيا (باستثناء موريتانيا التي تُدرج ضمن مجموعة غرب إفريقيا) مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة في أفريقيا (تقرير عن حالة الأغذية والأمن الغذائي في العالم (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٧)). ورغم المكاسب المحققة من نمو الإنتاج الزراعي، فإن العرض المحلي من الحبوب لا يلبي الطلب ويبقى شديد الضعف إزاء الأخطار المناخية. وقد اتسع نطاق مساحات الأراضي الزراعية المروية إلى حد كبير وتحسن استخدام تقنيات الري الموفرة للمياه. وعلى الرغم من أن الاستثمارات الزراعية زادت (لاسيما في المغرب وموريتانيا)، فإن تحقيق تحسن مستدام في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية لا يزال في جميع البلدان التي تعتمد على الزيادة الكبيرة في الاستثمار في البحوث، رهين تحسين تقنيات حفظ التربة والمياه والتعامل مع تأثر القطاع بتغير المناخ، وهو تأثر يعني النساء والشباب. وتعاني سياسات الابتكار أيضا من الافتقار إلى التنسيق ومشاركة القطاع الخاص. فلم يحقق أي بلد الحد الأدنى المستهدف الذي يوصي به الاتحاد الأفريقي، وهو ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للبحث والتطوير.

ويندرج الحد من البطالة وتحسين فرص العمل للشباب والنساء ضمن أولويات السياسات العامة الشاملة والقطاعية أحيانا وينبغي تطبيقهما على نحو منهجي على الصعيد الإقليمي. ويجب معالجة هذه المسائل في إطار شامل وأفضل تنظيما يشمل مجموعة من التدابير المتآزرة. وتتعلق هذه التدابير بتنويع الهياكل الاقتصادية، والحد من أوجه التفاوت في التنمية الإقليمية التي أدت إلى نزوح الشباب إلى المراكز الحضرية، وبإدماج القطاع غير الرسمي (أول قطاع تشغيل للشباب اليوم)، والقضاء على عدم التوازن بين المهارات المتاحة واحتياجات القطاعات الاقتصادية، وتوسيع هياكل دعم ريادة الأعمال وتحسين استهدافها. وقد وُضعت برامج لتحسين قابلية الشباب للتوظيف وإدماجهم المهني وتشجيع ريادة الأعمال. ووضعت جميع البلدان هياكل مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في المغرب، والوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب في موريتانيا، والوكالة الوطنيّة للتّشغيل والعمل المستقل في تونس. بيد أن جميع هذه الآليات، التي تتسم بتكاليف مرتفعة نسبيا، محدودة التأثير العام. وهي لا تؤثر إلا على عدد قليل من الشباب وليست موجهة توجيها كافيا.

وهناك جوانب هامة مرتبطة بالعمل غير المستقر، والتشغيل غير الرسم، والتغطية الاجتماعية والتفاوت في التشغيل (نوع الجنس والمناطق والقطاعات)، لا تحظى باهتمام كاف.

ويكاد الحصول على الكهرباء (الهدف ٧-١) يكون عاما إلا في موريتانيا (بنسبة ٣٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٤). ولقد جعلت البلدان من تعزيز أمن الطاقة هدفا لها من خلال وضع قدرات جديدة وتنويع مصادر الطاقة التي يهيمن عليها الوقود الأحفوري (الغاز والنفط والفحم) بنسبة تفوق ٧٠ في المائة، وتقدير أهمية إمكانات الطاقة المتجددة (الريحية والشمسية الفولطاضوئية والطاقة الشمسية المركزة) وكفاءة استخدام الطاقة. ويتيح القطاعان الأخيران فرصا لتطوير قطاعات صناعية جديدة كفيلة بإيجاد قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة. وقد التزمت جميع البلدان، كجزء من مساهمتها المحددة وطنيا بتخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠. ورغم ما تتسم به الأهداف التي حددتها البلدان لنفسها من طموح، فقد يختلف التقدم المحرز في التحول في مجال الطاقة من بلد إلى آخر. وقد زاد المغرب وموريتانيا بشكل ملحوظ من حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ولكن لا تزال هناك حاجة لتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة الطاقة.

وتتسم اقتصادات بلدان المغرب العربي بقلّة التنويع والتطورِ ومعروضٍ قابلٍ للتصدير لا يزال محدودا، وباعتماد نسبي على الواردات. وتتيح الصناعة التحويلية، وهي الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إمكانيةً لتطوير قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وإيجاد فرص العمل. غير أن حصة الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة. ولا تزال مساهمته في التشغيل محدودة. ورغم أن المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة تمثل حوالي ٨٠ في المائة من الإنتاج الصناعي في البلدان الصناعية، إلا أن حصتها بالكاد تمثل ١٠ في المائة في بلدان المغرب العربي. ويعد التكامل الصناعي، أي تطوير المحتوى المحلي، رهانا استراتيجيا حقيقيا يتطلب وضع برامج ابتكارية من شأنها أن تحل محل حصة كبيرة من الواردات الصناعية وتعمل على تحفيز الصادرات. وفي الوقت الراهن، لا تزال مساهمة الصناعة في الجهود الوطنية للبحث والتطوير والابتكار مساهمة لا تُذكر. أما التكيف مع المخاطر المناخية، بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكفاءة استخدام الطاقة، فإنها لم تؤخذ صراحة في السياسات الصناعية بعين الاعتبار.

وتظل مكافحة التصحر، وإدارة المياه، والمحافظة على الغطاء الشجري للغابات تحدياتٍ كبرى تواجهها البلدان. ويشكل التصحر وتدهور الأراضي تهديدا لحوالي ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الإقليم الوطني، حسب البلد. وقد أُنجزت مشاريع وبرامج هامة في إطار خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر والاستراتيجيات القطاعية، ولكن الإنجازات (تثبيت الرمال الساحلية والقارية، وإعادة التحريج) تبقى غير كافية، بالنظر إلى حجم التحديات التي تتفاقم بسبب تغير المناخ.

ويندرج التكيف مع تغير المناخ ضمن أولويات البلدان التي شرعت في عملية إعداد خطة التكيف الوطنية (المنبثقة عن إطار كانكون للتكيف). ويشكل التكيف جزءا لا يتجزأ من المساهمات المحددة وطنيا المقدمة في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي سياق تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)، حققت البلدان تقدما في الجوانب المؤسسية والتشريعية

والآليات المالية المخصصة لهذا الغرض. ولا تزال هناك نقاط ضعف قائمة في المعارف والتقييم التفصيلي للمخاطر الرئيسية ومراعاتها في القرارات المتعلقة بالتخطيط الوطني والاستثمار والتنمية. ويعد اعتماد سياسة أكثر تنظيما وشمولا لإدارة المخاطر المتعددة وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة (الوزارات والكيانات العامة أو شبه العامة) من بين التحديات.

ولا بد للتعاون الإقليمي من القيام بدور محوري في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بتمكين البلدان من التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها من خلال اعتماد حلول ملائمة بشكل أفضل وأكثر ربحية وقابلة لنقلها إلى الغير. وتمنح أهم الاتفاقات التي أُبرمت في عام ٢٠١٥ (خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية) الأفضلية لدعم مشاريع وأطر التعاون التي تشجع على التكامل الإقليمي وتعزز التعاون وتبادل الخبرات، لا سيما في أفريقيا.

ويعد المغرب العربي، الذي يمثل سوقا تضم أكثر من ٩٠ مليون مستهلك، إحدى أقل المناطق تكاملا، ليس داخل الإقليم فحسب، بل ومن حيث الاندماج في الاقتصاد العالمي أيضا. وتمثل التجارة داخل المغرب العربي حوالي ٣ في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان الخمسة (٣,٣٥ في المائة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢) وتظل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المغرب العربي، التي تأتي معظمها من المغرب وتونس، محدودة.

وإذا كانت الأولويات الإقليمية محددة بصورة واضحة جدا، فلا توجد اليوم سوى أطر استراتيجية قليلة لتأطير العمل المغاربي، كما لا توجد أية أهداف محددة بالأرقام على الصعيد المغاربي. وعلاوة على ذلك، ورغم أن لهذه البلدان التحديات الاستراتيجية نفسها فإن السياسات الوطنية نادرا ما توضع بهدف تعزيز التعاون المغاربي. ويتعين على اتحاد المغرب العربي والبلدان الأعضاء أن تضاعف جهودها لتحويل العديد من الالتزامات التي قُطعت في إطار الاتحاد إلى إجراءات ملموسة والعمل معا لحل المشكلات ذات الاهتمام المشترك، وعلى وجه الخصوص من أجل مواءمة السياسات والأنظمة، وتعزيز تجارة الزراعة الغذائية داخل المنطقة، وإيجاد سلاسل قيمة إقليمية، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية للطاقة عبر الحدود، وتعزيز تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا.

ولاتحاد المغرب العربي دور هام في دعم البلدان الأعضاء في رصد خطتي عام ٢٠٣٠ و٢٠٦٣. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن يعزز دوره القيادي في التنسيق الإقليمي من أجل تيسير تحقيق التآزر بين تدخلات الشركاء الإنمائيين في المنطقة دون الإقليمية وتحسين التأثير عن طريق تحسين تجميع الموارد. ويتعين على الاتحاد تركيز جهوده على خمسة محاور رئيسية هي:

- وضع استراتيجية مغاربية للتنمية المستدامة دعما للجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛
- الرصد المنتظم للوضع والتقدم المحرز وآفاق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المغرب العربي؛

- بناء قدرات موظفي الاتحاد؛
- تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في المجالات الرئيسية مثل الإحصاءات والبحوث والابتكارات التكنولوجية، والتدريب على المهارات، وما إلى ذلك؛
- تنفيذ مبادرات دون إقليمية دعما للبرامج والمبادرات القارية التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.

مقدمة عامة

١. السياق العالمي والإقليمي

أُعتمدت خطة عام ٢٠٣٠ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من رؤساء الدول والحكومات في نيويورك، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود بمناسبة الدورة السبعين للجمعية العامة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". ودخلت الخطة حيز النفاذ رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وهي تشكل الآن إطارا عالميا للإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التنمية المستدامة. ويقوم تنفيذ الخطة على ١٧ هدفا و١٦٩ غاية يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. ولرصد التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف والغايات، ثمة مجموعة من ٢٤٤ مؤشرا عالميا[٥] اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٧ ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويتعين على جميع البلدان ترجمة الإطار العالمي على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك بإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات، مع مراعاة أولوياتها وخصوصياتها. وتقع عليها أيضا مسؤولية ضمان التنفيذ والرصد الدوري.

وقد أكد قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩٠/٦٧ و٢٩٩/٧٠ دور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي عملية الرصد العالمية بتوجيه من المنتدى السياسي الرفيع المستوى.[٦] ووُقع اتفاق تعاون في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة. ويهدف الاتفاق إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصد أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد القاري، أُدرجت أولويات أفريقيا الإنمائية في خطة عام ٢٠٦٣ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.[٧] ويجري حاليا إنجاز خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى منها (٢٠١٤-٢٠٢٣). ووفقاً للقرارين ٩٣٠ (د -٤٨) و٩٣٩ (د -٣٤)، الصادرين عن الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، أنشئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. ويرمي هذا الأخير إلى رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. وهو يتيح على وجه التحديد الفرصة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية، من أجل إدراج المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية في السياسات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي والشراكات. والمنتدى، الذي

٥ بما أن المؤشرات العامة لا تلائم بالضرورة الظروف السائدة في كل منطقة أو بلد، فإنه يمكن للمناطق والبلدان تحديد مؤشرات بديلة أو تكميلية، على أساس أولويات كل دولة وواقعها وقدراتها وظروفها.

٦ المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو الهيئة التي تتولى القيادة السياسية على الصعيد العالمي وتقوم برصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية المستدامة (القرار ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣).

٧ تشكل خطة عام ٢٠٦٣ الإطار الاستراتيجي لتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة. وهي تشمل ٢٠ هدفا و١٧٤ غاية و٣٩ مجالا ذا أولوية. وتتماشى أهدافها بنسبة ٩٠ في المائة مع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

يجتمع سنويا، جزء لا يتجزأ من الهيكل الموضوع لرصد خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها؛ ويقدم المنتدى أيضا مساهمات للدورات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ويسمح بإيجاد صلة بين الاستعراضات على الصعيد الوطني والصعيد العالمي. وتتولى اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا أمانةَ المنتدى بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كل سنة منذ عام ٢٠١٧، بإعداد تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا الذي يقدم عرضا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنجاز خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) من خطة عام ٢٠٦٣.

وفي الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٦، قدم ٢٢ بلدا متطوعا تقاريره،[٨] ومنها مصر والمغرب. وفي عام ٢٠١٧، قدم ٤٤ بلدا تقاريره، ولكن لا يوجد بينها أي بلد من بلدان شمال أفريقيا. وقدمت مصر والسودان تقريريهما في عام ٢٠١٨ (من أصل ٤٦ بلدا)، بينما تستعد الجزائر، وموريتانيا، وتونس للقيام بذلك في عام ٢٠١٩.

٢. الغرض من التقرير ونطاقه

في اجتماع آلية التنسيق دون الإقليمية الذي عقده المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعرب هذا الأخير عن رغبته في المضي قدما في إعداد تقرير عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي، وطلبَ الدعمَ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.[٩] ويندرج هذا التقرير في هذا الإطار. وسيتناول أربعة بلدان (الجزائر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس).

وسيحلل التقرير في بادئ الأمر النُّهج التي وضعتها البلدان من حيث الأخذ بمقاليد الأمور في وتحديد السياق (ترتيب أولويات الغايات والمؤشرات الوطنية واعتمادها) [١٠]، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة (آليات التوجيه والتنسيق) وتمويل أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وسيقوم بعد ذلك بتقديم لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في المجالات الستة ذات الأولوية للبلدان وذات الأهمية الاستراتيجية للتكامل الإقليمي (الأمن الغذائي، والتحول الصناعي، والتحول في مجال الطاقة، والتصحر، وتغير المناخ، وتشغيل الشباب والمرأة). وقد وقع الاختيار على هذه المجالات باتفاق مشترك مع اتحاد المغرب العربي.

٨ تندرج التقارير الوطنية الطوعية في صلب عملية رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويكمُن هدفها في تيسير تبادل الخبرات (أفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة)، للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الدولي.

٩ تسعى آلية التنسيق دون الإقليمية إلى تعزيز التنسيق والاتساق والتكامل بين الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما لاتحاد المغرب العربي. ويتولى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمانة آلية التنسيق دون الإقليمية التي تجتمع سنويا.

١٠ يقوم كل بلد بتقرير الأهداف والمؤشرات وتحديدها، استنادا إلى إطار المؤشرات العالمية المكيَّف مع الأولويات الوطنية وتحدي عدم المساواة ليشمل جميع الفئات السكانية.

والواقع، إن بلدان المغرب العربي تواجه صعوبات مشتركة تبدو في شكل نمو غير كاف ولا مستقر ولا يشمل الجميع، وعجز هيكلي في مجال الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وارتفاع في معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب والخريجين والنساء، وتنويع اقتصادي لا يزال محدودا، وصناعة قليلة التنافسية وضعيفة الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وضعف شديد إزاء آثار تغير المناخ. وسيتناول التقرير أيضًا دور التعاون الإقليمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدم التوجيهات لاتحاد المغرب العربي لتمكينه من أداء دوره الكامل في دعم تحقيق هذه الأهداف في دوله الأعضاء، وكذلك في تنسيق العمل الإقليمي. وأخيرا، يقترح التقرير توصيات للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي.

٣. المنهجية والقيود

أعد هذا التقرير على أساس استعراض مكتبي ومقابلات أجراها المكتب مع الجهات الفاعلة المؤسسية الوطنية ووكالات منظومة الأمم المتحدة (البعثات القطرية)، والتقارير الوطنية التي أعدها خبراء استشاريون[١١]، والردود على الاستبيان الذي وضعه المكتب وعممه على مختلف المؤسسات الوطنية المعنية (التخطيط، والوزارات القطاعية، والمكاتب الإحصائية). ويشمل الاستبيان بالإضافة إلى أسئلة مفتوحة، مجموعة من المؤشرات لتقديم معلومات عن كل موضوع من مواضيع التقرير. وغالبية البيانات المستخدمة في التقرير مستمدة من المصادر الوطنية مثل المكاتب الإحصائية أو الإدارات القطاعية. كما تم استخدام الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة. وقد ذُكرت إلى جميع المصادر الدولية التي استخدمت.

وجرى إعداد التقرير في سياق إقليمي يتسم بتغيرات في الحكومات (تعديلان وزاريان في تونس في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، والانتخابات النيابية في المغرب والجزائر في عام ٢٠١٧)، إلى جانب إعادة تشكيل بعض الإدارات الحكومية، لاسيما تلك التي تتناول شؤون التنمية المستدامة في المغرب وتونس.[١٢] وقد تأخر هذان البلدان في وضع آلية لتوجيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنسيقه.

ومن بين الصعوبات التي تمت مصادفتها في إعداد التقرير، نذكر ما يلي بوجه خاص:

- الافتقار إلى إمكانية الحصول على البيانات وتوافرها وموثوقيتها، وعدم الحصول على المعلومات، والمعلوماتُ الجزئية في الاستبيانات، وفي بعض الأحيان عدم التناسق بين الإحصاءات التي قدمتها المكاتب الإحصائية والإدارات القطاعية، واستخدام أدوات ومنهجيات مختلفة للإبلاغ عن بعض المؤشرات، وهو ما يؤثر على إمكانية المقارنة بين البلدان؛
- عدم وجود التقارير الوطنية الطوعية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- وجود ثغرات في رصد السياسات العامة والقطاعية وتقييمها (عدم وجود تقارير)؛
- محدودية استخدام بعض مؤشرات الإطار العالمي (الإطار ١).

١١ لم يُقدم التقرير الوطني المتعلق بتونس.

١٢ إنشاء كتابة دولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في المغرب مكلفة بالتنمية المستدامة، ووزارة الشؤون المحلية والبيئة في تونس، التي تتضمن مديرية عامة للتنمية المستدامة. وتوجد في موريتانيا وزارة للبيئة والتنمية المستدامة منذ أكثر من عقد من الزمن.

فقد جعلت هذه الثغرات مستوى التحليل في التقرير محدودا نوعا ما إلا أنه سلط الضوء على عدد من الدروس المستفادة المتصلة باستخدام المؤشرات.

لإطار ١ : محدودية استخدام بعض مؤشرات الإطار العالمي (الإطار ١)

انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد. لم يتم بعد دمج منهجية انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في الدراسات الاستقصائية الوطنية. وتعد موريتانيا البلد الوحيد الذي قدم بيانات مستمدة من الدراسة الاستقصائية لرصد الأمن الغذائي للأسر المعيشية، التي تجريها دوريا مفوضية الأمن الغذائي، وبرنامج الأغذية العالمي. وينبغي للبلدان أن تحرص على أن تشمل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في المستقبل منهجية انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وأن تُجرى على أساس أكثر انتظاما (في الجزائر، على سبيل المثال، الدراسة الاستقصائية تجرى كل ١٠ سنوات، وتعود آخر دراسة إلى عام ٢٠١١).

لم تقدم البلدان معلومات عن مؤشر متوسط **دخل المنتجين الزراعيين الصغار حسب الجنس وحالة السكان الأصليين (٢,٣,٢).** رغم أن زيادة دخل صغار المزارعين تظل هدفا واضحا من أهداف السياسات الزراعية وأن الزراعة الأسرية صغيرة النطاق تهيمن على النظام الزراعي.

نسبة المساحات الزراعية المستغلة بصورة مُنتجة ومستدامة (1-4-2). لا بد من تحديد هذا المؤشر وفق إطار ومنهجية متفقٍ عليهما بدقة. ولهذا الغرض يستخدم التقرير مؤشرين فرعيين هما أ) الحصة الإجمالية للأراضي المروية التي تستخدم نظم الري الموفرة للمياه و(ب) مساحة الزراعة العضوية.

مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية. يسمح هذا المؤشر بقياس ما إذا كان الإنفاق العام على الزراعة يعكس الأهمية الاقتصادية للقطاع. ويتطلب استخدام هذا المؤشر مواءمة الأدوات السابقة المرتبطة بمفهوم الإنفاق الزراعي العام، وهو ما يختلف باختلاف البلد.

الاستثمارات العامة في البحوث الزراعية. البيانات اللازمة لتقييم الجهود البحثية مقارنة بالأهمية الاقتصادية للقطاع (الناتج المحلي الإجمالي الزراعي) غير متاحة إلا بشأن المغرب (0.13 في المائة). والمؤشر الذي تستخدمه البلدان يتعلق عموما "بحصة الاستثمارات العامة كنسبة مئوية من مجموع الاستثمارات في القطاع الزراعي".

كثافة الطاقة. يُحسب هذا المؤشر انطلاقا من بيانات الاستهلاك المستمدة من موازين الطاقة والناتج المحلي الإجمالي المستمدة من الحسابات القومية. ولم يكن من الممكن استخدام كل البيانات التي قدمتها البلدان بسبب افتقارها إلى الموثوقية والاتساق.

وهناك حاجة إلى توحيد المعايير لقياس هذا المؤشر وتعزيز نظم المعلومات الوطنية الخاصة بالطاقة للحصول على إحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة.

أما المؤشر المتعلق **بمجموع الإنفاق الحكومي في برامج تشغيل الشباب** (٨-ب-١)، فلم تُقدم البلدان معلومات بشأنه.

والمؤشر المتعلق بغاية **"تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات من أجل تحقيق استدامتها (9-4)"** والمتعلق بانبعاثات الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (1-4-9) فلم تُقدم البلدان معلومات بشأنه.

مساحة الأراضي المتردية كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (1-3-15): لم تُقدم البلدان معلومات بشأنها.

مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (1-1-15): هناك شكوك بشأن البيانات المتاحة.

التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات (١٥,٢,١): من أجل تقديم معلومات عن هذا المؤشر المعقد، تحتاج البلدان إلى دعم مفاهيمي ومنهجي.

٤. إطار مؤشرات للتحليل المواضيعي

أجري التحليل المواضيعي على أساس مجموعة من ١٨ غاية و٢٤ مؤشرا ذا صلة بالمنطقة دون الإقليمية. وقد وقع الاختيار على الأهداف والمؤشرات على أساس إطار المؤشرات العالمية (خطة عام ٢٠٣٠) والأهداف ذات الأولوية الواردة في أطر السياسات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي (وقع الاختيار على ٣ إلى ٤ غايات كحد أقصى لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة). وكان اختيارها على أساس توافر البيانات في البلدان الأربعة، لأغراض المقارنة. وبالنسبة لكل مجال من المجالات المواضيعية، عُرضت حركة تطور المؤشرات في الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ (المرفق ١).

الفصل ١ : النهج الوطنية للتخطيط الاستراتيجي، والتوجيه، والتمويل، والرصد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يحلل هذا الفصل النهج الذي تتبعه البلدان لتعزيز الإمساك بمقاليد أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في أطر التخطيط الاستراتيجي على الصعد الوطنية والقطاعية والإقليمية، وتحسين اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات. كما يشمل الآليات المؤسسية الموضوعة للتوجيه والتنسيق والرصد إلى جانب أنماط التعاون التي أنشئت لتيسير مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في الحوار المتعلق بسياسات التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها.

والإمساك على المستوى الوطني بمقاليد أهداف التنمية المستدامة عمليةٌ بدأت في جميع البلدان (حلقات عمل وطنية وإقليمية، وحلقات عمل قطاعية، وأنشطة توعية باللغات الوطنية، ودراسة استقصائية لتصورات المواطنين) ولكن ينبغي لها الآن الإسراع وإدراج حملات توعية أوسع نطاقا على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن المشاورات مع الجهات الفاعلة الخاصة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

لقد تأخرت عملية تحديد سياق/أولويات أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات، لا سيما بسبب عدم وجود آلية مؤسسية لإدارة هذه الأهداف والتغيراتِ الحكومية التي حدثت في بعض البلدان.

وتعد موريتانيا الوحيدة التي تملك إطارا للتخطيط الإنمائي يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة وغايات ذات أولوية، تتوافق وآفاق خطة عام ٢٠٣٠. وقد بدأت هذه العملية المتعلقة بترتيب الأولويات في البلدان الثلاثة.

ومن المهم أيضا التأكيد على أنه إذا كانت لجميع البلدان استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، فإنها تُعتبر بالأحرى أداة لإدماج البعد البيئي في السياسات الشاملة والقطاعية. وتقع مسؤولية وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها على عاتق الوزارة المعنية بالبيئة أو التنمية المستدامة.

الإمساك بمقاليد أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في عمليات التخطيط الوطنية

في الجزائر هناك إشارة صريحة في التعديل الدستوري الذي اعتمد في عام ٢٠١٦ إلى بعض المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة، مثل المساواة الاجتماعية والإقليمية (المواد ١٥، و٣٢ و٣٤ و٦٣ و٧٢ بصيغتها المعدلة، والمادة ٣٦ الجديدة)، وحماية البيئة (المادة ٩ معدلة)، ومشاركة المواطنين (المادتان ٢٠٤ و٢٠٥ الجديدتان).

واعتمدت الجزائر نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠٣٠) لا يتضمن أي إشارة صريحة إلى خطة عام ٢٠٣٠، ولكنه يدرج العديد من المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك

تلك التي نوقشت في هذا التقرير. ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز تنمية القطاعات ذات الأولوية (الصناعة، والزراعة، والطاقات المتجددة، والبحث والتطوير). ويستهدف البرنامج تنويع الاقتصاد (١٣) وإحياء الصناعة التحويلية من أجل تسريع النمو وحفز التشغيل، لا سيما تشغيل الشباب. وخلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، يتوقع أن يبلغ النمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٦,٥ في المائة في السنة. ويتوقع أن تبلغ مساهمة الصناعة التحويلية فيه هذا الأخير ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥). ويتوقع أن يشهد القطاع الزراعي زيادة بنسبة ٦,٥ في المائة سنويا، مع مضاعفة إنتاج الحبوب عن طريق تحديث القطاع والزيادة الكبيرة في المساحات المروية.

وسيتم تحقيق استثمارات كبيرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الزراعية والطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة واقتصاد المعرفة. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمخطط الخماسي للنمو (٢٠١٥-٢٠١٩) حوالي ٢٦٢,٥ مليار دولار. وقد أُعدت استراتيجية وطنية جديدة للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٣٥) وخطة عملها (٢٠١٧-٢٠٢٢).(١٤) وتقوم هذه الاستراتيجية على سبعة مجالات تتعلق بتحسين الصحة ونوعية الحياة، والحفاظ على رأس المال الثقافي والطبيعي، وتنمية الاقتصاد الأخضر والدائري، وزيادة القدرة على التكيف، والتصحر، وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، والإدارة البيئية.

وأُطلقت عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات والميزانيات الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية على الصعيد المحلي بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦ نظمت وزارة الخارجية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، يوما للتوعية بهذه الأهداف جمع بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ومن المقرر أن تُنظم حلقات عمل واجتماعات بشأن كل هدف منها في مختلف ولايات البلاد للتعريف بمضمون خطة عام ٢٠٣٠ وتعميمها داخل البلاد. ويعكف مجلس المحاسبة على إجراء استعراض لاستعداد الحكومة لتحقيق هذه الأهداف. ويرمي هذا الاستعراض إلى تقييم الترتيبات التي وضعت لتحقيقها، واقتراح توصيات لتحسين اتساق السياسات العامة وآليات الحوكمة.

أما **في المغرب** فقد كرس دستور ٢٠١١ التنمية المستدامة باعتبارها حقا لجميع المواطنين. وأُعتمد ميثاقٌ وطني وقانونٌ إطاري بشأن البيئة والتنمية المستدامة. وينص القانون على مبادئ الإدماج والمساءلة والمشاركة. وفي عام ٢٠١٧ تمت صياغة واعتماد خطة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (٢٠١٦ ٢-٢٠٣٠) تركز على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وتهدف الاستراتيجية إلى أن تكون إطارا موحِّدا يحدد مسار جميع السياسات العامة والقطاعية ويوجِّه أعمال كافة الجهات الفاعلة، من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حيوية. وتطمح إلى تعزيز الاتساق والتكامل بين الاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية التي يجري تنفيذها لتحسين الكفاءة. وهي تؤكد على الدور الرئيسي للقطاع الخاص والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وهذه الاستراتيجية، التي تستند إلى أربعة أركان (اقتصادي واجتماعي وبيئية وثقافي)، تُدمج في صيغتها الحالية بطريقة شاملة معظم أهداف التنمية المستدامة (الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين هو الوحيد الذي لم يتم تناوله

١٣ في عام ٢٠١٦، بلغت حصة النفط نسبة ٩٣,٨٤ في المائة من مجموع الصادرات.

١٤ خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

على وجه التحديد، وبدرجة أقل الهدف ٨ بشأن العمالة). ويجري حاليا إعداد دراسة للنظر في مدى الاتساق بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة وإعادة تركيز خطة عملها للإسراع في تحقيق هذه الأهداف. وتتضمن هذه الدراسة أيضا تحليلا للحالة في البلاد فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وسيتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بواسطة خطط عمل قطاعية للتنمية المستدامة (٢٠١٩-٢٠٢١). وعلى المستوى الإقليمي، هناك مناقشات جارية لكفالة الاتساق في تنفيذ هذه الاستراتيجية مع الخطط الإنمائية الإقليمية.

فقد نظم المغرب في عام ٢٠١٦ حلقات عمل إقليمية للتوعية بأهداف التنمية المستدامة ومشاورة وطنية بشأن تحديد سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأسفرت المشاورات عن وضع أولويات وطنية تتصل بأهداف التنمية المستدامة، [١٥] وخارطة طريق لتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتتمحور خارطة الطريق هذه حول المجالات الاستراتيجية التالية:'١' تعزيز الإمساك على المستوى الوطني بمقاليد أهداف التنمية المستدامة، و'٢'تحديد سياق أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في السياسات القطاعية،'٣'وبناء قدرات الجهات الفاعلة المؤسسية، وإنشاء نظام متكامل لرصد وتقييم السياسات العامة التي تستهدف أهداف التنمية المستدامة. وقد أجرت المندوبية السامية للتخطيط استعراضا أوليا للتقريب بين السياسات القطاعية وأهداف التنمية المستدامة إلى جانب عملية مسح أولية لمدى توفر المؤشرات من أجل تقييم القدرات الإحصائية الوطنية على الإبلاغ عن مؤشرات هذه الأهداف. ويجري حاليا وضع أداة للنمذجة تسمح بوضع إطار اقتصادي كلي ملائم وتقييم الآثار مجتمعةً لمختلف غايات أهداف التنمية المستدامة.

وحددت **موريتانيا** أهدافا وغايات وطنية[١٦] تتصل بجميع أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها للنمو المتسارع والرفاه المشترك (٢٠١٦-٢٠٣٠) المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في أعقاب عملية تشاورية قطاعية موسعة على الصعيدين الإقليمي والوطني، بإشراك جميع الجهات الفاعلة. [١٧] وتشكل هذه الاستراتيجية اليوم الإطار المرجعي للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطاعية والإقليمية، وتمثل الأداة الرئيسية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتأتي في ثلاثة مجالات رئيسية هي :'١' تعزيز نمو اقتصادي قوي وشامل للجميع ومستدام'٢'وتنمية رأس المال البشري والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية '٣' وتعزيز الحوكمة في جميع أبعادها. وتتجلى هذه الركائز في ١٥ مشروعا استراتيجيا و٥٩ تدخلا ذا أولوية لتنفيذها في شكل إصلاحات أو برامج أو مشاريع أو إجراءات هامة. وعلى الصعيد الإقليمي، ستُنفذ توجيهات هذه الاستراتيجية من خلال استراتيجيات إقليمية للنمو المتسارع والرفاه المشترك تكفل الاتساق في استراتيجيات التنمية الإقليمية وبرامجها وتحديد الأولويات للمنطقة. وقد خضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (٢٠٠٧ – ٢٠١٦) وخطة عملها الوطنية الثانية (٢٠١٢ إلى ٢٠١٦)، التي بلغت منتهاها، إلى تقييم وُضعت على أساسه قبل

١٥ تشمل التحديات الرئيسية زيادة معدلات النمو، وإيجاد فرص العمل، وتحسين نوعية رأس المال البشري، والحد من أوجه عدم المساواة.

١٦ تدمج استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الغايات التي يعتبرها قطاعٌ أو أكثر ذات أولوية.

١٧ تدمج استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك استراتيجيات التنمية القطاعية (التعليم والصحة، ومصائد الأسماك، والعمالة، والأمن الغذائي، وما إلى ذلك) المقررة في فترة تنفيذها إلى جانب الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات التي تشمل الفترة ٢٠١٦ —٢٠٢٠.

فترة قصيرة استراتيجية وطنية جديدة للبيئة والتنمية المستدامة (٢٠١٧-٢٠٣٠) وكذلك خطة عمل مدتها خمس سنوات. ويتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق الأهداف البيئية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكفالة اتساق إجراءات السلطات العامة في هذا المجال. وهي تسهم مباشرة في الأهداف العشرة ذات الصلة بالبيئة من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وترمي بصفة خاصة إلى عكس مسار الاتجاه في مجال تدهور البيئة، وإلى مكافحة تغير المناخ والحد من المخاطر، وتنمية الموارد الطبيعية من أجل نمو أخضر وشامل للجميع والحد من الفقر في الريف.

و**في تونس**، اعتمد البرلمان رسميا في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧ خطة السنوت الخمس للتنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي وُضعت في أعقاب مشاورات جهوية وأعمال اللجان الفنية للقطاعات الوزارية المشتركة. وهي تحدد الأولويات الإنمائية والتوجيهات الاستراتيجية الكبرى وتُدمج بوجه عام التنمية المستدامة ما عدا الهدفين ١٣ (تغير المناخ) و١٤ (الحفظ المستدام للموارد البحرية). وتشدد الخطة على الحاجة إلى تعزيز استدامة التنمية، وتنص على مجموعة من الإصلاحات من أجل تحسين الحوكمة، وتنميةٍ إقليمية أكثر توازنا، واقتصادٍ متنوع وتنافسي وذي قيمة مضافة أعلى، والحد من الفقر والبطالة، ومزيد من الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتحولٍ في مجال الطاقة إلى جانب تعزيز الاقتصاد الأخضر. والأهداف الوطنية المحددة في الخطة ترتبط بغايات كمية ونوعية.

وقد وُقع برنامج مشترك مع منظومة الأمم المتحدة (أيار/مايو ٢٠١٨) لدعم التكامل، وإنشاء آلية للرصد والتقييم والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، يجري حاليا تحليل مستوى إدماج أهداف التنمية المستدامة والغايات في الخطة الخماسية للتنمية وبعض الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدتها الحكومة (باستخدام منهجية التقييم السريع المتكامل). وسيتيح وضع الخطة الخماسية القادمة في عام ٢٠١٩ الفرصة لتُدمَج فيها أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الأولوية؛ ويتوقع أن تبدأ عملية استعراض منتصف المدة المتعلقة بالخطة الخماسية للتنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠) في عام ٢٠١٨.

وقد جرت مبادرة أولى لتكييف أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي لولاية مَدْنِين. وفيما يتعلق بالمجالات والأهداف الاستراتيجية للخطة الخماسية للتنمية بالنسبة للمنطقة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، تم تحديد ١٤ هدفا من أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وكذلك ما يقابلها من غايات ومؤشرات محلية. وقد أُقترح وضع آلية مؤقتة لرصد الأهداف وتقييمها. وأتاحت هذه المبادرة أيضا للجهات الفاعلة الإقليمية بالتعرف عن قرب على أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى خطة التنمية، يملك البلد استراتيجيتين شاملتين ولكنهما لـمّـا تُعتمدا رسميا بعد. ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (٢٠١٤-٢٠٢٠)، التي تشمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عددا كبيرا من أهداف التنمية المستدامة (ذات علاقة بالبيئة أساسا) ولكنها لا تشمل غايات محددة بالأرقام، والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر (٢٠١٦-٢٠٣٠)، التي تأخذ التحديات الاستراتيجية المتصلة بالأمن الغذائي، وبطالة الشباب، والتحول في مجال الصناعة في الاعتبار. وجميع هذه الأطر السياساتية هي أدوات هامة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، رغم أن المدى الزمني

للخطة الخماسية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ينتهي في عام ٢٠٢٠. وهما تتناولان مسائل الحد من الفقر، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والصحة، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه والصرف الصحي، وخدمات الطاقة، والنمو الاقتصادي، والهياكل الأساسية، والمدن المستدامة، والبيئة، والسلام، والعدالة، والمؤسسات الفعالة.

الآليات المؤسسية للتوجيه والرصد

في الجزائر أُنشئت لجنة وزارية مشتركة لتنسيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها تحت رئاسة وزارة الشؤون الخارجية. وهي تضم جميع الإدارات القطاعية والديوان الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. واللجنة مسؤولة عن تنسيق أهداف التنمية المستدامة وتوجيهها ورصدها تنفيذها وإدماجها في الاستراتيجيات القطاعية. وقد أنشئت لهذا الغرض ستة أفرقة مواضيعية معنية بأهداف التنمية المستدامة. ويرأس كل فريق القطاع الأكثر مشاركة في الأهداف المعنية. وقد أنشئت خلايا في الإدارات الوزارية لرصد هذه الأهداف. وتعمل هذه الأفرقة حاليا على تحديد الأهداف والغايات ذات الأولوية. ويتمتع الديوان الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتمثيل في كل فريق. وقد شرع المجلس [١٨] في التفكير في دور المجتمع المدني والقطاع الخاص ومشاركتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والإطار الذي يجري فيه ذلك.

أما **في المغرب** فالآلية المؤسسية لتوجيه أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها ورصدها وتقييمها لمّا تحدد بعدُ بوضوح. حيث تتدخل العديد من الدوائر الوزارية الشاملة لعدة قطاعات على النحو التالي:

- تتولى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي تنسيق تنفيذ البرنامج المشترك بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة (٢٠١٧-٢٠٢١) المعنون "دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها". ويتكون هذا البرنامج من أربعة عناصر: '١' تعزيز الإمساك بمقاليد أهداف التنمية المستدامة من خلال الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، '٢' وتنسيق أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع الأولويات الوطنية، '٣' وإنشاء نظام معلومات إحصائية ونظام فعال لرصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها وتقييمها، '٤' وتحديد آلية لتمويل أهداف التنمية المستدامة.
- تتولى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة مسألة التوفيق بين السياسات العامة. وهناك لجنة وزارية مشتركة وطنية قيد الإنشاء معنية بتقييم السياسات العامة.
- تتولى كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، (١٩) التي أنشئت في عام ٢٠١٧، وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورصدها وتنفيذها. وتشرف الكتابة على اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- المندوبية السامية للتخطيط، وهي المؤسسة المرجعية في مجال المعلومات الإحصائية.

١٨ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هو واجهة التفاعل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية.
١٩ تخضع كتابة الدولة الجديدة، التي أنشئت في عام ٢٠١٧، لوصاية وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

وفي موريتانيا، يتمحور الإطار المؤسسي لرصد تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (٢٠١٦-٢٠٣٠) حول هيئات التوجيه والتشاور والتنسيق، من جهة، والأفرقة العاملة الفنية ولجان التنمية القطاعية، من جهة أخرى. وتضاف إلى ذلك لجان التنمية الإقليمية المعنية برصد تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية للنمو المتسارع والرخاء المشترك. وتتولى وزارة الاقتصاد والمالية أمانة اللجنة التوجيهية الوزارية المشتركة التي يرأسها رئيس الوزراء. وتكمن مهمة هذه اللجنة في توجيه صياغة الاستراتيجيات الإقليمية للنمو المتسارع والرخاء المشترك وتنفيذها والتصديق على تقارير التنفيذ السنوية. كما تترأس الوزارة اللجنة الموسعة للتشاور التي تتولى أمانَتَها المديريةُ العامة للسياسات واستراتيجيات التنمية الإنمائية في الوزارة.

ويكمن دور اللجنة في الحفاظ على الحوار بين الدولة والشركاء التقنيين والماليين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والسلطات المحلية، وتيسير تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وتتولى مديرية تنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك رصد التقارير وتقييمها وإعدادها (تحت إشراف المديرية العامة للسياسات واستراتيجيات التنمية في وزارة الاقتصاد والمالية).

وفي تونس، لـمَّا يتمَّ بعدُ رسميا اعتماد الإطار المؤسسي لتوجيه أهداف التنمية المستدامة ورصد تحقيقها. وفي الوقت الراهن، تتولى وزارة الشؤون الخارجية القيادة السياسية. أما وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي فهي مسؤولة عن التنسيق التقني المشترك بين الوزارات.

وهذه الوزارة هي التي تترأس عملية إعداد أول تقرير وطني طوعي. وقد أُقتُرحت قائمة أولية بالمؤشرات في حلقة عمل وطنية (أيار/مايو ٢٠١٧).

وهناك حاجة إلى توضيح أكثر لدور الوزارة الجديدة للشؤون المحلية والبيئة التي تضم إدارة عامة معنية بالتنمية المستدامة. ويُتوقع أن يأخذ الإطارُ المؤسسي الجديد الهياكل القائمة في الاعتبار مثل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي كانت تضطلع بدور التنسيق ولكنها لم تعد تعمل منذ عام ٢٠١١، والهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة المنصوص عليها في الدستور التونسي (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). وتعد هذه الأخيرة هيئة استشارية تمثل مختلف الفئات الاجتماعية، ولكنها لا تزال تنتظر إصدار النصوص التنظيمية والتنفيذية.

إطار رصد أهداف التنمية المستدامة

يختلف تطور النظم الإحصائية الوطنية وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات الجديدة من أهداف التنمية المستدامة من بلد إلى آخر. ويعد الافتقار إلى التكامل والمواءمة بين مختلف آليات الإبلاغ القائمة (أوجه عدم اتساق البيانات المتفرقة بسبب استخدام منهجيات مختلفة، وضعف جودة بعض مصادر البيانات)، بالإضافة إلى محدودية الموارد البشرية والمالية، التحدي الرئيسي الذي ينبغي التصدي له. ومن أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإنتاج الإحصائي الحالي، ستكون هناك حاجة إلى جهد للتكيف وعمليات تمويل إضافية لتوسيع نطاق الإنتاج الإحصائي وتطوير نشر المعلومات الإحصائية لجعلها في متناول الجميع ويمكن استخدامها بطريقة مثلى. وينبغي تحديد الاحتياجات من المعلومات وفق المؤشرات الوطنية التي تم اختيارها.

وفي الجزائر، باشر الديوان المكتب الوطني للإحصاء عملية تقييم للنظام الإحصائي الوطني في ضوء الاحتياجات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة. وهناك بعض مؤشرات التنمية المستدامة المتاحة، ويقوم الديوان الوطني للإحصائيات والإدارات القطاعية الأخرى بإصدارها بصورة منتظمة. والديوان الوطني للإحصاء عضو في فريق الخبراء المشترك بين الهيئات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي أعدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ويُتوقع الاستفادة من تجربة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، كأداة لرصد الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وتقييمهما.

وفي المغرب، أُسندت المهام ذات الصلة برصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها إلى المندوبية السامية للتخطيط التي تعمل حاليا على إدماجها في البرامج والدراسات الاستقصائية الدائمة (تنقيح الاستبيانات، إضافة متغيرات، وما إلى ذلك). ويعمل النظام الإحصائي الوطني (بما في ذلك الآليات القطاعية) الذي يخضع لتوجيه المندوبية السامية للتخطيط وفقا للممارسات الجيدة والمعايير الدولية (التوجيهات الصادرة عن الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وما إلى ذلك). ويعتبر المغرب بلدا ذا قدرة عالية جدا في مجال الإحصاءات، (٢٠) حيث يجري وضع معظم المؤشرات الإحصائية ونشرها في أطر زمنية محددة.

واستنادا إلى تقييم أولي أجرته المندوبية السامية للتخطيط من شأن النظام الإحصائي الوطني أن يكون قادرا على رصد ٤٨ في المائة على الأقل من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. أما البيانات الناقصة فتتعلق بصورة خاصة بالأهداف ذات الصلة بالحوكمة والبيئة.

ووضعت موريتانيا مصفوفة المؤشرات الأولى والتي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (١٥٦ مؤشرا، منها ٣٩ خاصة بأهداف التنمية المستدامة) وأعدت أول تقرير عن الحالة المرجعية لأهداف التنمية المستدامة (وزارة الشؤون الخارجية، آذار/مارس ٢٠١٧). ويحدد التقرير مجموعة من الغايات والمؤشرات المكيفة مع السياق الوطني، ويضع الحالة المرجعية للمؤشرات التي وقع عليها الاختيار، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. ويشير إلى أن ٥٤ في المائة من المؤشرات لا تتوفر بشأنها معلومات حاليا. ويقترح التقرير، بالإضافة إلى ذلك، توصيات لتيسير إدماج هذه المؤشرات في النظم الإحصائية الحالية. وتم تحديث الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (استراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٠) في ضوء الاحتياجات من المعلومات لإتاحتها لمختلف المؤشرات المستخدمة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويواجه النظام الإحصائي الوطني عددا من الثغرات (عدم الامتثال للميثاق الأفريقي للإحصاء الذي لم يصدَّق عليه البلد بعدُ، والمجلس الوطني للإحصاء لا يعمل بشكل كامل، وأوجهَ قصور على مستوى بعض الآليات القطاعية الخاصة بالمعلومات، وقلة استخدام المصادر الإدارية، وآجال نشر طويلة غالبا، وعدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة، وقلة التمويل).(٢١)

٢٠ يشير تقييم أجراه البنك الدولي في عام ٢٠١٦ إلى أن المغرب حصل على درجة ٨٤,٤ من ١٠٠.

٢١ هناك العديد من المؤشرات المتصلة بالقطاع الصناعي، والتشغيل القطاعي، والبيئة الأرضية، والبحوث غير المتوفرة.

ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لتحديث نظام الحسابات القومية وفق معيار عام ٢٠٠٨. وتتوخى آلية رصد استراتيجية النمو وضع تقرير سنوي للتنفيذ يكون موضوع مؤتمر وطني موسع. وسيتم رِفد هذا التقرير بنتائج الاستعراضات السنوية القطاعية والإقليمية. وطُرحت خارطة طريق لتنفيذ عملية رصد استراتيجية النمو وتقييمها لاستشارة واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة (حلقة عمل، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). وتحدد هذه الخارطة الاحتياجات في مجال بناء القدرات للرصد والتقييم (معدات تكنولوجيا المعلومات، خطة التدريب، والمساعدة التقنية، ووضع قاعدة بيانات) وتركز على رصد البعد الجنساني. وتتوخى خارطة الطريق أيضا إعداد التقرير الوطني الطوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٩.

وفي تونس، ينتج النظام الإحصائي الحالي بالفعل مجموعة كبيرة من البيانات، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة (ثغرات في مجالات عديدة مثل البيئة والحوكمة؛ وقلة وضع مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس والإقليم؛ وصعوبات في رفد المؤشرات بالمعلومات بصورة دائمة والحصول على بيانات سنوية، ما دامت بعض الدراسات الاستقصائية تجري كل ٥ سنوات). ويعكف المعهد الوطني للإحصاءات حاليا على تحديد المؤشرات المتاحة على ضوء إطار المؤشرات العالمية. وفي تونس، تُبين النتائج الأولية لتحليل الفجوة في البيانات، المقدمة في تموز/يوليه ٢٠١٨، أن مستوى توافر المؤشرات يبلغ ٥٥ في المائة.

ولدى معظم البلدان نُظم للرصد البيئي والتنمية المستدامة، ينبغي استغلالها في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة. ويعمل المرصد الوطني للبيئة بالمغرب بانتظام على تحديد مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة ورِفدها بالمعلومات. وهو بذلك يعد تقارير عن حالة البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة. وتتجلى مهام المرصد على الصعيد الإقليمي من خلال مراصد إقليمية للبيئة والتنمية المستدامة (١٦ مرصدا إقليميا). وفي تونس، يتولى المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة، الذي يعمل تحت إشراف الوكالة الوطنية لحماية البيئة، جمعَ وإنتاج البيانات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٣، قام المرصد بتنقيح قائمة مؤشرات التنمية المستدامة استنادا إلى التحديات التسعة للاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة. وقد وضعَ تقارير منتظمة عن هذه المؤشرات (صدرت الطبعة الخامسة في عام ٢٠١٤). وخبرة المرصد معترف بها على نطاق واسع، إلا أنه ما زال يتعين عليه تحسين جمع البيانات ونشرها في الزمان والمكان.

التمويل

في سياق يتسم بضعف القدرات الوطنية للتمويل والمدخرات، وأمام التحديات المتعددة للتنمية المستدامة، تُقر البلدان بالحاجة إلى وضع نُهج جديدة للتمويل استنادا إلى ما يلي:

- تخصيص أمثل لعمليات التمويل يستجيب للاحتياجات المعلنة في إطار تخطيط متكامل يُستكمل ببرامج استثمارات عامة تُقدِّم توجيها واضحا للجهات الفاعلة المالية؛
- تحسين مناخ الأعمال التجارية، والتعجيل بالإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

- اللجوء إلى مصارف التنمية والمصارف التجارية، ومختلف الأدوات المالية القائمة، مثل السندات الخضراء أو خطوط الائتمان الخضراء أو التمويل المتعدد الأطراف.

ففي المغرب، يخصص قانون المالية لعام ٢٠١٨ أكثر من مليار درهم لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، للقيام باستثمارات ذات صلة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على تحويل الصندوق الوطني للبيئة إلى صندوق وطني للتنمية المستدامة. وفي تونس، ينص قانون الاستثمار الجديد على حوافز مالية وضريبية للاستثمار في التنمية المستدامة (الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والبحث والتطوير، وتنمية القدرات، والقابلية للتوظيف، وتطوير سلاسل القيمة). وتتوخى موريتانيا مواءمة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مع الإطار المالي متوسط الأجل وبرنامج الاستثمارات العامة.

وثمة صناديق مخصصة موجودة في كل البلدان (صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية، والصندوق الوطني للبيئة، والصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة، وصندوق تنمية الطاقة المتجددة، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية). وقد أكمل المغرب إنجاز دراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق وطني للمناخ.

وللحد من العجز في الميزانية، شرعت البُلدان في عملية إصلاح إعانات الوقود الأحفوري التي تعتبر باهظة التكاليف وغير منصفة ولا فعالة. ويتسم التقدم المحرز بتفاوت كبير حسب البلد. ومما لا شك فيه أن المغرب أكثر تقدما في هذا المجال بإلغاء الإعانات على المنتجات النفطية (بينما بقيت إعانات غاز البوتان). وقد بدأت الجزائر عملية تفكير من شأنها أن تفضي إلى مراجعة سياسة المساعدة الاجتماعية والإعانات وإنشاء آليات ملائمة وتحسين استهداف المعونة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة (رهان قانون المالية لعام ٢٠١٨). ويجري إعداد خطة للحد من إعانات الطاقة التي تمثل ١٠ في المائة من مجموع الإعانات الحكومية. أما تونس فقد علّقت إعانات الوقود في الآونة الأخيرة. ومسَّ إلغاء الإعانات الموجهة الطاقة الإسمنتَ في المقام الأول الذي يُعتبر قطاعا كثيف الاستهلاك للطاقة في تونس. فقد تضاعفت الإعانات المالية للمنتجات النفطية خمسة أضعاف بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، وهو ما يمثل أكثر من ١٠ في المائة من ميزانية الدولة و٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ (مقابل ٤ في المائة في عام ٢٠١٢).

وهناك تجارب ناجحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في بعض البلدان، لا سيما في المجالات المتصلة بتطوير الهياكل الأساسية والبيئات الصناعية وإنتاج الطاقة وإدارة المياه والصرف الصحي. ويتوفر المغرب، وموريتانيا، وتونس على إطار تشريعي خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهناك مشروع قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص قيد الإعداد في الجزائر. واعتمدت موريتانيا قانونا جديدا للشراكة بين القطاعين العام والخاص (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧). وستُنفذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال خطة عمل ذات خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي بلغت تكلفتها ١١ مليار دولار، ٦٥ في المائة منها ما زالت في حاجة إلى تعبئة. ويراهن نمط التمويل على مساهمة القطاع الخاص من خلال نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (٢ مليار دولار). وتعتزم الحكومة عرض استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في اجتماع للمانحين

والـشركاء لتعبئـة التمويـل الإضـافي الـلازم لتحقيقهـا.

وتتوفـر تونـس عـلى قانـون للشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص (٢٠١٥) وقانـون اسـتثمار جديـد (٢٠١٦).(٢٢) ويتوقـع أن تُدعِّـم هـذه الصكـوك تنفيـذ الخطـة الخماسـية التـي تُقـدر تكلفتهـا الإجماليـة بنحـو ٦٠ مليـار دولار مـن الاسـتثمارات (بمـا في ذلـك ٤٠ في المائـة تتـولى الدولـة والمؤسسـات العامـة تعبئتهـا؛ ويتوقـع أن يـأتي المبلـغ المتبقـي مـن القطـاع الخـاص). ويتوقـع أن تتجـاوز حصـة الاسـتثمار الخـاص في الاسـتثمار الإجـمالي عتبـة ٦٥ في المائـة في عـام ٢٠٢٠. وقـد عقـد مؤتمـر دولي في عـام ٢٠١٦ لتعبئـة التمويـل الـلازم لتحقيـق المشـاريع المدرجـة في الخطـة التونسـية للتنميـة الوطنيـة.

وفي المغـرب يقـدم القانـون رقـم ٨٦-١٢ إطـارا مرجعيـا للتشـجيع عـلى اللجـوء إلى الشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص في مختلـف القطاعـات ذات الصلـة بـإدارة العقـود، تمشـيا مـع الممارسـات الجيـدة. فقـد أُنشـئت في عـام ٢٠١٥ لجنـة وزاريـة مشـتركة لـدى وزارة الاقتصـاد والماليـة معنيـة بالشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص بهـدف تقديـم المشـورة بشـأن الجوانـب المختلفـة لمشـاريع الشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص. ويقـدم القطـاع المـصرفي الوطنـي بالفعـل الدعـم لتنفيـذ الخطـط القطاعيـة، لا سـيما في قطاعـات الزراعـة والطاقـة المتجـددة والكفـاءة في اسـتخدام الطاقـة. وقـد وَضَـع منتجـات ماليـة محـددة لدعـم المؤسسـات المشـاركة في عمليـة التنميـة المسـتدامة. وقـد رسـمت مجموعـة مـن المؤسسـات الماليـة (المصـارف وقطـاع التأمـين، أسـواق رأس المـال) في عـام ٢٠١٦ خارطـة طريـق لمواءمـة القطـاع المـالي المحـلي مـع التنميـة المسـتدامة.

٢٢ أَدرج القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، في المادة ١٣ منه، مبادئ التنمية المستدامة بوصفها معايير لتقييم العطاءات. ينص قانون الاستثمار الجديدة على حوافز ضريبية للمشاريع التي تحترم البيئة والاستثمارات الخضراء.

الفصل ٢ : تحليل مواضيعي

أُختيرت المجالات المواضيعية الستة التي يشملها التقرير، بالتشاور مع اتحاد المغرب العربي، على أساس الأولويات الإقليمية وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتكامل الإقليمي. ويتعلق الأمر بالأمن الغذائي (الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة)، والتحول في مجال الطاقة (الهدف ٧)، وتوظيف الشباب والنساء (الهدف ٨)، والتحول الصناعي (الهدف ٩)، وتغير المناخ (الهدف ١٣) ومكافحة التصحر (الهدف ١٥).

ويقدم هذا الفصل في البداية استعراضا عاماً لمستوى التقارب والتكامل بين أهداف التنمية المستدامة في السياسات القطاعية للبلدان. ثم يقدم بعد ذلك تحليلاً للاتجاهات المواضيعية الستة المستهدفة، وتطور المؤشرات المختارة للفترة ٢٠١٠ -٢٠١٦ فضلا عن أهم السياسات والبرامج والمبادرات الكبرى المنفذة في كل بلد. ولم يكن من الممكن إجراء مزيد من التحليل لتحديد المخاطر المحتملة لوجود تباينات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الوطنية المحددة بالأرقام في آفاق الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، نظراً لعدم وجود غايات محددة بالأرقام في معظم الاستراتيجيات. ويحدُّ العجز المسجل في رصد السياسات العامة والقطاعية وتقييمها كذلك من نطاق التحليل.

٢-١ مستوى تقارب أهداف التنمية المستدامة في السياسات القطاعية وإدماجها فيها

تتضمن الاستراتيجيات القطاعية التي صيغت قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة غالبا عدداً من هذه الأهداف بصورة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال وضع أهداف محددة)، ولكن القليل منها يتضمن غايات محددة بالأرقام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأفق الزمني يقتصر في الغالب على الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وقد وضعت عدة استراتيجيات أو نُقحت منذ عام ٢٠١٦ دون أن تخضع لعملية تحليل لمدى مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. أما خطط العمل القائمة، من جهة أخرى، فهي لا تشير إلى أهداف التنمية المستدامة.

ولا يزال استعراض الاستراتيجيات القطاعية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة في مراحله الأولية في جميع البلدان. ففي الجزائر، بدأت الأفرقة المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة في مناقشة الاستراتيجيات القطاعية من أجل تحديد أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الأولوية. وفي تونس، طالب تعميم صادر عن وزارة الخارجية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) جميع الإدارات القطاعية بأن تدرج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها ومشاريعها وأنشطتها وأن تحدد احتياجاتها في مجال الموارد البشرية وبناء القدرات. وفي موريتانيا، فإن أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مستمدة من الاستراتيجيات القطاعية.

فيما يخص الأمن الغذائي (الهدف ٢). تستجيب استراتيجية موريتانيا للأمن الغذائي (رؤية عام٢٠٣٠) بصورة شاملة للهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة؛ ولم يبق إلا بُعد "استدامة" الزراعة حيث لم يؤخذ في الاعتبار بشكل صريح. وتتضمن الخطة الوطنية للتنمية الزراعية الجديدة (٢٠١٦-٢٠٢٥)، التي أعدت بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، هذا الهدف، لاسيما الهدف ٢-٣. وأُجري استعراض

للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في عام ٢٠١٧، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، في إطار نهج تشاركي يشمل جميع أصحاب المصلحة. ومن خلال تشخيص حالة الأمن الغذائي والتغذوي، يهدف هذا الاستعراض إلى التعرف على التحديات التي ينبغي مواجهتها والاستراتيجيات ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها من أجل تحقيق الهدف ٢. وسلط الاستعراض الضوء على العقبات القائمة في مجال التنسيق والاتساق في تنفيذ البرامج، على الرغم من وجود إطار قانوني للأمن الغذائي والتغذوي. كما كشف عن عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لقطاعات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، التي ما زالت إلى حد كبير دون مستوى تحقيق هدف تخصيص ١٠ في المائة المنصوص عليه في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي(٢٣) (٢٠٠٣)، وأعيد التأكيد عليه في إعلان مالابو (٢٠١٤).(٢٤)

ويشير التقرير أيضا إلى وجود مساحات شاسعة من المناطق المعرضة لمخاطر تغير المناخ وانعدام الأمن المرتبطة بتدفق اللاجئين من البلدان المجاورة، الأمر الذي يستدعي العمل بهياكل للإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ.

وأجريت عملية الاستعراض الاستراتيجي ذاتها للأمن الغذائي والتغذوي في تونس في عام ٢٠١٧. ونتيجة لتلك العملية، جرت التوصية بإعداد استراتيجية متعددة القطاعات للأمن الغذائي، وبتعزيز نظام الإرشاد الزراعي، وتطوير تنظيم المشاريع الزراعية، وتعزيز الابتكار الزراعي، بالإضافة إلى وضع مؤشر وطني للأمن الغذائي. وفيما يخص "مخطط المغرب الأخضر" فإنه يتميز بطابعه الشامل لعدة قطاعات. ويتضمن المخطط أبعاد الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، ألا وهي استدامة الموارد (المياه والأراضي)، وتنمية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وقدرة المزارعين على التكيف مع الأخطار المناخية وحوكمة هذا القطاع.

وفي مجال الطاقة (الهدف ٧)، فإن الأهداف ٧-١ (الحصول على الطاقة)، و٧ -٢ (الطاقة المتجددة) و ٧ -٣ (كفاءة الطاقة) تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسات الطاقة في البلدان. وموريتانيا هي البلد الوحيد الذي ليست لديه استراتيجية في مجال تنمية الطاقة المتجددة أوكفاءة الطاقة.(٢٥) وإذا كانت استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك قد حددت أهداف الطاقة المتجددة، إلا أنها لم تحدد أية غاية متعلقة بكفاءة استخدام الطاقة.

وفيما يخص مجال العمالة (الهدف ٨)، فقد اعتمد كل من المغرب وموريتانيا استراتيجيات وطنية لإدماج الأبعاد المتصلة بتشغيل المرأة والشباب، ولكن لم تتطرق هذه الاستراتيجيات لأية غايات محدد بالأرقام. وفي تونس، من المزمع إصدار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لعام ٢٠٣٠ خلال عام ٢٠١٧. وتشمل أهداف الحكومة تشجيع ريادة الأعمال والمبادرات الخاصة التي يقوم بها الشباب والنساء. أما في الجزائر، فتستند سياسة التشغيل إلى خطة العمل لتعزيز التشغيل ومكافحة البطالة،

٢٣ في إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، التزم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة مع ضمان الفعالية والكفاءة.

٢٤ اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوُّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد تعهد الرؤساء بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥، من خلال مضاعفة المستويات الحالية للإنتاجية الزراعية، مع خفض المستويات الحالية لخسائر ما بعد الحصاد إلى النصف، وإدماج مبادرات الحماية الاجتماعية التي تركز على الفئات الاجتماعية الضعيفة.

٢٥ يتوقع أن يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً لوضع استراتيجية وطنية لتطوير الطاقة المتجددة خلال عام ٢٠١٨.

المعتمدة في عام ٢٠٠٨. وتهدف خطة العمل هذه للحد من معدل البطالة، لاسيما من خلال دعم الاستثمار الإنتاجي، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير ريادة الأعمال، والحد من بطالة الشباب، وتحديث الخدمات العامة لدعم التشغيل.

ويمثل التنويع وزيادة حصة الصناعة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي (الهدف ٩) الهدفين الرئيسيين للسياسات الصناعية للبلدان التي يدمج بعضها غايات محددة بأرقام، تكون أحيانا طموحة جداً. ولا يشكل بُعدا البحوث والابتكار موضوعا لغايات بعينها ومحددة بأرقام، لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار. وكذلك الأمر بالنسبة للمخاطر المناخية والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الهدف ٩). ٤) فإنها لا تؤخذ في الاعتبار بشكل صريح في الاستراتيجيات.

والهدفان ١٣ (تغير المناخ) و١٥ (التصحر) مدرجان في السياسات العامة، وفي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وفي المساهمات المحددة وطنيا وخطط المناخ، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر وبعض الاستراتيجيات القطاعية (الغابات، والطاقة، والزراعة والمياه، وما إلى ذلك). بيد أن الإدارة المؤسسية للسياسات والبرامج "المناخية" لا تزال تشكل تحدياً. وفي هذا السياق، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود من أجل كفالة اتساق النهج المتنوعة وإدماجها، بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية وبعض أهداف التنمية المستدامة.

إن الافتقار إلى التنسيق المؤسسي والتقارب بين مختلف الأطر الاستراتيجية القطاعية، وضعف آليات الناحمة عن ذلك رصد الاستراتيجيات والبرامج وتقييمها يشكل تحدياً حقيقياً، لاسيما في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة المترابطة فيما بينها.

٢-٢ تحليل التقدم المحرز والاتجاهات المواضيعية

٢-٢-١ الأمن الغذائي

الهدف ٢ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٢- ١ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي.

الهدف ٢- ٣ بحلول ٢٠٣٠، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية.

الهدف ٢- ٤ بحلول ٢٠٣٠، كفالة وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الهدف ٢- أ زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية.

التحديات

يشكل الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة والشاملة للجميع القادرة على التكيف مع تغير المناخ أحد الأولويات الرئيسية لاتحاد المغرب العربي وبلدانه الأعضاء. وتؤكد الرؤية الاستراتيجية الزراعية للمغرب العربي لعام ٢٠٣٠ على أهمية الدور الذي تضطلع به الزراعة في التنمية الاجتماعية

والاقتصادية لبلدان المغرب العربي، حيث لا يزال النمو الاقتصادي في معظمه مرتبطاً ارتباطا وثيقاً بأداء القطاع الزراعي (حيث شكل ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا، و١٢ في المائة للمغرب والجزائر، و٨ في المائة لتونس في عام ٢٠١٦)، الذي يتوقف بدوره على الأخطار المناخية بشكل كبير، وهو ما جعل الزراعة البعلية هي المهيمنة إلى حد كبير.[٢٦] ويشهد التشغيل في الزراعة انخفاضاً في المغرب والجزائر وتونس. فخلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ تناقصت حصته في قوة العاملة المغربية من ٤٠ في المائة إلى ٣٨ في المائة، ومن ١٠,٥ في المائة إلى ٧ في المائة في الجزائر، ومن ١٦ في المائة إلى ١٥ في المائة في تونس. ولم تسجِّل سوى موريتانيا زيادة من ٢٢ في المائة إلى ٣٤ في المائة خلال الفترة ذاتها. وينبغي التأكيد على أن عجز الإنتاجية في قطاع الزراعة يرتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة الريفية وبنقص المهارات.

وينبغي لسياسات الأمن الغذائي أن تراعي المخاطر المتعلقة بالمناخ وأن تعمل على تحسين فعالية المحاصيل الزراعية والاستخدام المستدام للموارد المائية والأراضي، فضلا عن زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف. ذلك أن تكييف الزراعة مع تغير المناخ هو أحد الأهداف المدرجة في جميع المساهمات المحددة وطنياً للبلدان. ويتطلب تحسين فعالية تمويل القطاع الزراعي إدخال تحسينات على تغطية الائتمان الزراعي والاستعانة بوسائل التمويل القابلة للتكيف مع التغيرات النوعية والتكنولوجية المتوقعة في هذا القطاع. وينبغي للبلدان أيضا رفع مستويات الاستثمارات العامة والخاصة المخصصة للبحوث الزراعية، التي لا تزال أدنى بكثير من المعايير الدولية والأهداف الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي). وينبغي أن يكون أثر استراتيجيات الأمن الغذائي والسياسات الزراعية على الحد من الفقر في الأرياف وزيادة دخل صغار المزارعين موضع تقييم متعمق.[٢٧]

تحليل الاتجاهات

- يُتوقع أن يبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد (الهدف ٢-١)، الذي يتم قياسه وفقاً لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ١٢ في المائة في شمال أفريقيا (باستثناء موريتانيا التي تُدرج ضمن مجموعة غرب إفريقيا) مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة في أفريقيا (تقرير عن حالة الأغذية والأمن الغذائي في العالم (منظمة الأغذية والزراعة ، ٢٠١٧)).(٢٨) واستنادا إلى تقرير صادر عن اليونيسيف عام ٢٠١٧ بعنوان "انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأطفال في جميع أنحاء العالم"، فإن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيكون ٢٩ في المائة، أما معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد فسيكون في حدود ١٠ في المائة.

٢٦ فيما يخص الجزائر، يعكس هذا الرقم حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك المحروقات. أما حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من غير المحروقات فقد وصلت إلى ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦.

٢٧ معدل الفقر في المناطق الريفية هو ٦٢ في المائة وقد يصل إلى ٣٠ في المائة في بعض المناطق في تونس.

٢٨ وضع التقرير خط أساس مؤقتا لـ١٥٠ بلداً مستعينا ببيانات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ المستمدة من الدراسات الاستقصائية لمنظمة «غالوب وورلد بول» للبلدان التي لم تُدرِج بعد منهجية الدراسات الاستقصائية الوطنية في دراساتها الوطنية، كما هي الحال بالنسبة لجميع بلدان شمال أفريقيا.

وتظهر بيانات البلدان معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد على النحو التالي: الجزائر (٦,٤ في المائة)؛ المغرب (٢٦ في المائة)؛ تونس (١٩ في المائة)؛ موريتانيا (٢٦ في المائة)، في حين أن المتوسط العالمي يقدر بحوالي ٢٦,٧ في المائة (بالنسبة لـ ١٤٧ بلداً). ويعد المغرب العربي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة في أفريقيا التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى مكافحة الفقر (منظمة الأغذية والزراعة، الاستعراض الإقليمي لانعدام الأمن الغذائي لعام ٢٠١٦). وفي موريتانيا، وفقاً لدراسة استقصائية لرصد حالة الأمن الغذائي، فإن انتشار انعدام الأمن الغذائي[٢٩] يؤثر على ٢٦ في المائة من السكان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ منهم ٣٤,٧ في المائة من سكان الأرياف، مع وجود تفاوتات إقليمية كبيرة،[٣٠] وهو ما يدل على الارتباط الوثيق بين انعدام الأمن الغذائي والفقر (الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل في المناطق الريفية حيث معدل الفقر أعلى، ويعيش٦٠ في المائة من المزارعين تحت خط الفقر) ووصل معدل انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنسبة ١٢,٣ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (وهي سنة أزمة).

ويضع مؤشر الجوع العالمي (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١٧) موريتانيا في فئة البلدان ذات المستويات الحادة من انعدام الأمن الغذائي، ثم المغرب ضمن المستويات المتوسطة، بينما يصنف الجزائر وتونس ضمن المستويات المنخفضة من حيث انعدام الأمن الغذائي.(٣١) ويؤثر انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في الجزائر على نسبة ٦,٣ في المائة من السكان (٢٠١٤).

- وقد انخفضت النفقات الغذائية للأسر المعيشية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ في المغرب، وموريتانيا، ولكنها لا تزال تمثل جزءا كبيرا من إجمالي نفقات البلدين (مع ٤٧,٩ في المائة في موريتانيا إلى ٣٧ في المائة في المغرب في عام ٢٠١٤). وقد بقيت النفقات مستقرة إلى حد كبير في تونس (٢٩ في المائة مقابل ٣٩ في المائة للفئات الفقيرة). أما بالنسبة للجزائر، فقد زادت النفقات من ٦,٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٢ في المائة في عام ٢٠١١.(٣٢) وهذه النفقات أعلى عموما في الأوساط الريفية (التي وصلت إلى ٤٦ في المائة في الجزائر مثلا). بيد أن الأثر الحقيقي للسياسات والبرامج الزراعية على تحسين دخل أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يمثل أحد الأهداف الرئيسية لجميع البلدان غير موثَّق على نحو كاف لكي يجري تقييمُه حقًّا.
- وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت تقدما حقيقيا في تحسين إنتاج المحاصيل، خاصة

٢٩ يعبَّر عن انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد بالنسبة المئوية للسكان المتضررين من المستويات المتوسطة أو الحادة من انعدام الأمن الغذائي (بحث ضمن دراسة استقصائية لرصد حالة الأمن الغذائي لمتابعته لدى الأسر المعيشية أجراه بشكل منتظم كل من مجلس الأمن الغذائي العالمي وبرنامج الأغذية العالمي).

٣٠ المناطق الأكثر تضررا هي تلك التي تقع جنوب البلاد وشرقها، بمعدلات بلغت ٣٧ في المائة (٢٠١٥).

٣١ يقيس ''مؤشر الجوع العالمي'' درجة استمرار الجوع وشدته في العالم. ويقوم المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بقياسه على أسس سنوي.

٣٢ يستند هذا المؤشر إلى نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية في الجزائر التي لا تجري إلا كل عشر سنوات، كانت آخرها في عام ٢٠١١.

بفضل طريق التوسع في الري، فإن ذلك التقدم لا يزال غير كاف لتلبية الطلب المتزايد باطراد. وفي الواقع، رغم الجهود الرامية إلى تحسين نمو الزراعة وإنتاجيتها (الهدف ٢- ٣)، فإن المنطقة لا تزال مستوردا صافيا للسلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب، وبالتالي فهي معرضة بشكل كبير لتقلب أسعار الأغذية العالمية. وهكذ فإن نسبة تغطية الإنتاج الوطني للاحتياجات من الحبوب تتقلب بسبب التغيرات المناخية وقد تتحول من رقم بسيط إلى ضعفه حسب السنة، على النحو المبين في الجدول ١ أدناه.

- وتدل هذه التقلبات على أن توافر المياه يعد عاملا حاسما للإنتاج الزراعي في المنطقة التي تعاني من الآثار السلبية لموجات الجفاف الشديدة التي أصبحت أكثر تواترا.

ولا تزال المساحات المروية محدودة في البلدان الأربعة جميعها، رغم التقدم الكبير الذي أُحرز في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٦، مثلت المساحات المروية ٣٧ في المائة من المساحة الزراعية المفيدة الإجمالية في موريتانيا (في مقابل ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٠)، و١٨ في المائة في المغرب (في مقابل ١٧ في المائة في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٥)، و١٤,٥ في المائة في الجزائر (مقابل ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١١(٣٣)) و٨ في المائة في تونس (مقابل ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠).

الجدول ١ : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للاحتياجات من الحبوب (في المائة)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/ ٢٠٣٠
الجزائر	٤٩,٣	٢٨,٩	٢٤,٧	
المغرب	٥٦,٥	٦٥,١	٣١	
موريتانيا	٣٤	٣٤ (٢٠١٤)	٤٥	٦٢,٥/٤٨ ,٩
تونس	٤٢	٤٤	٦٣	٧٦/ ٦١

- وقد تباطأ تكثيف الإنتاج أيضا بسبب هيمنة الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق (في المغرب ٧٠ في المائة من المزارع مساحتها أقل من ٥ هكتارات وتقع في مناطق عرضة للأمطار وتتسم بارتفاع المخاطر المتعلقة بالمناخ). وفي الجزائر وتونس، تبلغ مساحة ٧٠ إلى ٧٥ في المائة من المزارع أقل من ١٠ هكتارات. وليس لدى صغار المزارعين رأس المال اللازم لتحديث مزارعهم. وفي المغرب، مكنت الشراكات بين الدولة ومؤسسات التمويل الوطنية من إيجاد حلول تمويلية (مثل تمويل الفلاح)، وهو ما يستجيب على نحو أفضل لاحتياجات صغار المزارعين (صغر المساحة المزروعة وتجزؤها، وانخفاض الإنتاجية، والاعتماد الشديد على تقلبات المناخ، وضعف نظم ملكية الأراضي، وما إلى ذلك)(٣٤). وفي موريتانيا، بعد إخفاق اتحاد تعاونيات القرض والادخار، الذي كان هدفه حشد التمويل لصالح القطاع الزراعي، أنشأت الدولة في عام ٢٠١٥ فرعاً اسمه "القرض الزراعي الموريتاني" ضمن هيكلة الصندوق

٣٣ وفقا لإحصاءات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإن المناطق المروية ارتفعت من ٥١٢٧٤٠ هكتار في عام ٢٠٠١ (٢, ٦ في المائة من المساحة الزراعية المفيدة) لتصل إلى ٩٨٧٠٠٥ هكتار في عام ٢٠١١ (٧, ١١ في المائة من تلك المساحة)، وقُدرت بـ ١٢٦٠٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٦ (١٥ في المائة من المساحة الزراعية المفيدة الإجمالية).

٣٤ تمنح شركة "تمويل الفلاح" قروضاً برأسمال يصل إلى ١٠٠ ألف درهم مغربي مع توفير صندوق ضمان تابع للدولة تصل تغطيته إلى ٦٠ في المائة.

الوطني للإيداع والتنمية.[٣٥] والحصول على القرض الزراعي محدود كذلك في تونس حيث لا يحصل على القروض المصرفية إلا ٧ في المائة من المزارعين. ومع ذلك، فإنه يلاحظ زيادة حضور المؤسسات المالية في هياكل تمويل المشاريع. وفي جميع البلدان، فإنه ليس بوسع صغار المزارعين القيام باستثمارات مستدامة لتحديث نظام الإنتاج في ظل التحديات التي يواجهونها في التمويل، وكيفية الحصول على ملكية الأراضي وتأمين الأراضي الزراعية. ولهذا فإن وضع سياسات ائتمانية بإمكانها تلبية الاحتياجات الخاصة لصغار المزارعين أمر يحظى بأهمية بالغة. فمعاناة صغار المزارعين مع الديون يمثل أحد المعوقات الرئيسية، لاسيما في كل من موريتانيا، والجزائر، وتونس.

- ولمعالجة نقص المياه وتحسين استدامة النظم الغذائية ومرونتها (الهدف ٢-٤)، وضعت البلدان برامج لتوفير المياه واستحدثت تقنيات ري جديدة (الري بالتنقيط). وفي المغرب، مكَّن "البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي" من تزويد ما يقارب ٥٣٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية بنظم الري بالتنقيط خلال عام ٢٠١٦، أي ما يمثل ٣١ في المائة من جميع الأراضي المروية (في مقابل ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ و٢٨ في المائة في عام ٢٠١٥).(٣٦)

وفي الجزائر، شهدت المساحات الزراعية المروية بالاستعانة بنظم الاقتصاد في استهلاك المياه (الري بالتنقيط) تحولا ملحوظا في ٢٠١٦، لتصل إلى ٦٠٠ ألف هكتاراً بعد أن كانت ٩٠ ألف هكتار فقط في عام ١٩٩٩.(٣٧) وفي تونس، بلغت المساحات الإجمالية المزودة بتجهيزات للاقتصاد في استهلاك مياه الري ٣٨٨ ألف هكتار في عام ٢٠١٦ وهو ما يمثل ٨٩ في المائة من إجمالي المساحات المروية. أنظر موقع وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية: (http://www.apia.com.tn). ولم تشهد الزراعة العضوية تطوراً كبيراً إلا في تونس، حيث وصلت مساحتها إلى ٢٠٠ ألف هكتار تقريباً في عام ٢٠١٥ (مقابل ٣٠٠ هكتار في عام ١٩٩٧)، لتصل إلى الذروة ببلوغها ٤٠٠ ألف هكتار عام ٢٠١٠. وشهد تصدير المنتجات العضوية (زيت الزيتون، والتمور، والنباتات العطرية والطبية) نموا مطردا، وهو ما أسهم في تخفيض العجز التجاري. حيث وضعت الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر نصب عينها هدف الوصول إلى ١,٥ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٣٠. أما في المغرب، فالمساحات المخصصة للإنتاج الأخضر أقل بكثير، ولكنها تضاعفت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ لتصل إلى ٨ آلاف هكتار بعد أن كانت ٣٦٠٠ هكتار فقط. ولا تتوفر بيانات بشأن الجزائر وموريتانيا.

مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية (الهدف ٢-أ) معقَّد لحسابه وترجمتِه، وذلك لصعوبة مراعاة جميع النفقات العامة (بما في ذلك جميع المساعدات الحكومية للقطاع)، من ناحية، وعدم مواءمة المنهجيات التي تستخدمها البلدان، من ناحية أخرى. واستنادا للبيانات المتاحة التي قدمتها البلدان (الجدول ٢)، يمكن ملاحظة أن المغرب قد شهد زيادة كبيرة في هذا المؤشر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ فانتقل أداؤه من ٠,٨٣ إلى ١,٠٤ بفضل تنفيذه لـ "مخطط المغرب الأخضر". ويستفيد

٣٥ الصندوق الوطني للإيداع والتنمية ليست أداة محددة لتمويل قطاع التنمية الريفية.

٣٦ يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الأراضي المروية بنسبة ٣٧ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال الاستعانة بتقنيات الاقتصاد في استهلاك المياه.

٣٧ تستهدف توقعات وزارة الموارد المائية ارتفاع نسبة الأراضي المروية بنظم الاقتصاد في استهلاك المياه من ٥٠ في المائة لعام ٢٠١٤ إلى ٦٥ في المائة خلال عام ٢٠٢٠.

القطاع الآن من مستوى استثمار يعادل مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومثّل الدعم المقدم للمزارعين عن طريق صندوق التنمية الفلاحية نسبة ٣٨ في المائة من إجمالي جهود الاستثمار العام في القطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٨ -٢٠١٦. وفي الجزائر، سجل مؤشر التوجه الزراعي بدوره زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٠، ولكن لم يحصل القطاع على حجم الاستثمار المطلوب بالنظر إلى حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وفي موريتانيا، تلاحظ كذلك زيادة في مستوى الاستثمار في الزراعة، حيث من المنتظر أن تستمر هذه الزيادة نحو آفاق عام ٢٠٣٠ (هدف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك). أما في تونس، فقد انخفضت حصة الاستثمار العام في الزراعة من إجمالي الاستثمار العام بشكل حاد (من ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ و٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٥)، مع زيادة طفيفة قدرها ٦ في المائة في حجم الاستثمار الخاص ما بين عام٢٠١٠ وعام ٢٠١٥ (٦٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات الزراعية لعام ٢٠١٥). وسجل مؤشر التوجه الزراعي أقل من ١. فقد انخفض خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٢ من ٠,٧٣ إلى ٠,٥٩ في عام ٢٠١٢ (المصدر: الفاو www.fao.org/faostat).

وكانت الاستثمارات الزراعية في معظم الأحيان موجهة نحو تعبئة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الري (بمتوسط قدره ٣٧ في المائة من مجموع الاستثمارات)؛ ولم تحظ بالاهتمام الكافي المجالاتُ الرئيسية الأخرى مثل بناء القدرات، والتدريب والهياكل الأساسية الريفية. ولا تزال مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الزراعي متدنية، إذ لم تمثل سوى ٩,٣ في المائة من مجموع الاستثمار الزراعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ولم تتجاوز ١٧ في المائة من الاستثمار الخاص، منها ٦٨ في المائة من التمويل الذاتي (حيث لا يستفيد من القروض المصرفية سوى ٧ في المائة فقط من المزارعين). بيد أنه يلاحظ حدوث تحسن في مجال التمويل المصرفي للمشاريع الزراعية، الذي ارتفع من ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٧.

الجدول ٢ : مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات 2020/2030	الاتجاهات
الجزائر	٠,٤٣	٠,٤٨	٠,٤٦		استثمارات غير كافية
المغرب	٠,٨٣	٠,٩٥	١,٠٤		عزز المغرب سياسته الزراعية بزيادة كبيرة في الإنفاق العام على القطاع من حيث حصة الاقتصاد.
موريتانيا	-	-	-	-	لا توجد بيانات.
تونس	٠,٧٣	0 . 5 9 (٢٠١٢)			لم تكن الاستثمارات كافية نسبيا من حيث مساهمة القطاع في الاقتصاد، ولكن هذا يرتبط بزيادة الاستثمار الخاص.

- والهدف الأساسي للبحوث الزراعية هو تحسين الإنتاجية وتطوير أساليب الإنتاج المستدام. بيد أن الاستثمارات العامة المخصصة للبحوث الزراعية لا تزال محدودة.(٣٨) وفي المغرب، لوحظت زيادة في هذه الاستثمارات خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ حيث ارتفعت من ١,٢ في المائة إلى ١,٧ في المائة من إجمالي استثمارات القطاع الزراعي، وقد بلغت ذروتها بوصولها إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. بيد أن البيانات المتعلقة بالاستثمارات التي أجريت مقارنة بأهميتها الاقتصادية للقطاع (الناتج المحلي الإجمالي الزراعي) تبين مستوى متوسطا بلغ ٠,١٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠١٦، وهي نسبة غير كافية.(٣٩) وفي موريتانيا، لم تحصل البحوث الزراعية إلا على أقل من ٠,١ في المائة من استثمارات القطاع (تسعى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى تحقيق هدف تخصيص ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٣٠). وفي تونس، بلغت النفقات المخصصة للبحوث الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ٠,٦٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ولا تتوفر بيانات بشأن الجزائر وموريتانيا. وتقع كثافة البحوث الزراعية في جميع البلدان دون العتبة من ١ إلى ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي أوصت بها المؤسسات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي) والدولية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).(٤٠) ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي تعبئة مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك القطاع الخاص (الحوافز الضريبية والإعانات والإعفاءات الضريبية والإصلاحات التنظيمية)، وهي المصادر التي تضطلع بدور هامشي في الوقت الراهن.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتباع نهج متعددة التخصصات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحسين الاتساق والتكامل بين أنشطة البحوث الزراعية وزيادة كفاءة الاستثمارات. وأخيرا، ينبغي تحسين نقل التكنولوجيا، وإقامة روابط متينة أكثر بين البحوث ونشر المعلومات والابتكارات العلمية.

الاجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذتها البلدان مؤخراً

الجزائر

نُفذت سياسة الزراعة والأمن الغذائي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: (٢٠١٠-٢٠١٤)، واستراتيجية "فلاحة ٢٠٢٠" واستراتيجية التنمية الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري بحلول عام ٢٠٣٥. وتدعمها في ذلك أدوات مالية، من قبيل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والصندوق الوطني للتنمية الريفية، وصندوق التنمية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والقرض الفلاحي ("الرفيق" و"القرض التعاوني"، و"القرض الاتحادي"). وأتخذت تدابير أخرى كذلك لتيسير الحصول على ملكية الأراضي وتشجيع الأنشطة الزراعية في المناطق قليلة الاستغلال مثل مناطق الهضاب العليا والجنوب. وقد أفضت هذه التدابير إلى تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي. ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد (٢٠٣٠) وخطته الخماسية للتنمية (٢٠١٥-٢٠١٩) إلى توطيد مكاسب

٣٨ الاستثمارات الخاصة في البحوث الزراعية لا تُذكر ولا تتوفر بيانات بشأنها.

٣٩ هذا الرقم يخص ميزانية المعهد الوطني للبحوث الزراعية، بما في ذلك الأجور.

٤٠ العتبة التي قررها الاتحاد الأفريقي هي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أما اتحاد المغرب العربي (مؤتمر الزراعة المغاربي لعام ٢٠٠٨) فقد قرر نسبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

سياسة التجديد الزراعية التي أطلقت في عام ٢٠٠٩ عن طريق زيادة استخدام الأسمدة وتعزيز الري للوصول إلى هدف ٢ مليون هكتار من الأراضي المروية (مقابل ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥)، حيث سيخصص أكثر من ربع هذه الأراضي لإنتاج الحبوب.[٤١] ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الزراعي إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٩. وتسعى الأهداف أيضا إلى تمديد المنطقة الزراعية المفيدة لتصل إلى ١٠,٥ ملايين هكتار في عام ٢٠٣٥ (مقابل ٨,٥ مليون اليوم) ونشر نظم الري بالاقتصاد في استهلاك المياه بنسبة ٦٥ في المائة من مجموع المساحة المروية في عام ٢٠٢٠ (مقابل ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤).

المغرب

يسعى مخطط المغرب الأخضر (٢٠٠٨ -٢٠٢٠) إلى تحسين أداء القطاع الزراعي لجعله محركا للنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال مضاعفة قيمة الإنتاج الزراعي، ونمو الصادرات، وإيجاد فرص عمل (١,١٥ مليون وظيفة) وتحسين المداخيل بشكل كبير. ويؤدي تنفيذ المخطط إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي(٤٢) من خلال دعم الميكنة الزراعية، وزيادة استخدام البذور المعتمدة، وتحسين نظم الري، وتعبئة الأراضي الزراعية العامة.(٤٣) وتشكل الإدارة السليمة للموارد المائية جزءا لا يتجزأ من نظام المخطط، مع تنفيذ البرنامج الوطني للتوفير في استهلاك المياه الذي يهدف إلى تحويل الري التقليدي إلى ري محدد (بالتنقيط) عن مساحة إجمالية قدرها ٥٥٥ ألف هكتار وتوفير في استهلاك مياه الري بمقدار ٢,٤ مليار لتر مكعب في السنة.

وفي سياق مخطط المغرب الأخضر، وُضع نظام للتأمين على الأخطار الزراعية بسبب المناخ لفائدة الحبوب والبقول والزيوت، بتمويل من الدولة؛ وغطى هذا النظام حوالي ١ مليون هكتار في عام ٢٠١٦، أي حوالي ١٠ في المائة من الأراضي الزراعية. كما يركز مخطط المغرب الأخضر أيضاً على دعم المشاريع الصغيرة للأسر من خلال إضفاء الطابع المهني على الزراعة الصغيرة النطاق وإضافة القيمة للمنتجات المحلية، وتيسير الوصول إلى نظم التمويل والتأمين الزراعي وتعزيز التجميع (إطار تعاقدي بين كبار المزارعين وصغارهم). ويعزز هذا التدبير نقل المهارات والتكنولوجيا، ووفورات الحجم، وإقامة روابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وأسواق رأس المال وتقاسم المخاطر بين جهات التجميع الكبرى والصغرى.

موريتانيا

تسعى العديد من الاستراتيجيات والبرامج التي تدعمها الجهات المانحة لتحسين الأمن الغذائي. ونذكر من ذلك أساساً الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (في أفق عام ٢٠١٥ – رؤية عام ٢٠٣٠) والبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، واستراتيجية تنمية القطاع الريفي في أفق عام ٢٠٢٥

٤١ تطمح استراتيجية التنمية الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري لآفاق ٢٠٣٥ إلى الوصول بزيادة إنتاج محاصيل الحبوب في النهاية إلى ٧٠ مليون قنطار (مقابل متوسط قدره ٤٠ مليون قنطار خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٥)، من خلال تحسين متوسط كفاءة الهكتار الواحد من ١٤ قنطار في عام ٢٠١٥ إلى ٢٤ قنطار في عام ٢٠٣٥.

٤٢ ازدادت القيمة المضافة الزراعية من ٧٥ مليار درهم قبل عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٢٦مليار في عام ٢٠١٥.

٤٣ جرى تأجير أكثر من ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي المملوكة للدولة للمستثمرين من القطاع الخاص بأسعار رمزية، وهو ما من شأنه تعزيز الاستثمار الخاص، الذي وصل إلى ٥٠ في المائة من مجموع الاستثمارات في عام ٢٠١٦ (بما في ذلك الاستثمار العام).

وبرنامج التنمية الريفية المتكاملة، وبرنامج التنمية الزراعية (٢٠١٦-٢٠٢٥) الذي أُعتمد في عام ٢٠١٧ والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المعتمدة في عام ٢٠١٤. كما وضعت الحكومة عدة مبادرات بخصوص شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء والضعفاء. ومن تلك المبادرات برنامج "أمل"، ومشروع الإطعام المدرسي، وبرنامج التحويلات النقدية، والتوزيع المجاني للمواد الغذائية وتمويل الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.[٤٤] وينبغي لهذه المبادرات الخاصة بالحماية الاجتماعية أن تمتد إلى كافة الفئات المحرومة بتوجيهها توجيها أكثر دقة ينبغي أن يتحقق من خلال السجل الاجتماعي الذي يجري إعداده. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج المنفذة منذ عدة عقود لم تكن قادرة على تغيير اتجاه انعدام الأمن الغذائي. ويشكل اتساق تلك الاستراتيجيات والبرامج، وتعزيز التنسيق المؤسسي وإقامة نظام فعال لرصد برامج الأمن الغذائي وتقييمها أبرز التحديات القائمة. ويشكل الافتقار إلى بيانات محدثة عن الإحصاءات الزراعية [٤٥] أحد المعوقات الرئيسية الأخرى التي يعاني منها لصنع القرار. وينبغي أن يساهم الاستعراض الاستراتيجي الوطني "استئصال شأفة الجوع" الذي نُفذ عام ٢٠١٧ في تحسين التنفيذ المتسق للاستراتيجيات والبرامج القائمة وتحقيق الغايات المطلوبة.

وقد أُعدت استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لتحقيق هدف رفع الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ليصل إلى ٢٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠، والحد من انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٣٠ ورفع مستوى تلبية الاحتياجات الوطنية من الحبوب إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٢٠ أولاً ثم إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠٣٠.

تونس

لا تتوفر تونس على وثيقة بخصوص الاستراتيجية الزراعية. وتمثل خطة التنمية الثانية عشرة (٢٠٠٩-٢٠١٤) وبعض السياسات القطاعية إطاراً لتنمية هذا القطاع. وترمي هذه الخطة إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع، وتطوير الصناعات الزراعية، وترشيد الموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى وضع استراتيجية إنمائية جديدة للبحوث الزراعية. وتشكل تنمية الزراعة المستدامة، باعتبارها ضمان الأمن الغذائي، أحد مكونات الاقتصاد الأخضر المنصوص عليه في الخطة الخماسية الجديدة للتنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التي تهدف إلى زيادة معدل نمو القطاع الزراعي بمعدل ٣,٦ في المائة سنوياً على مدى الفترة ٢٠١٦ –٢٠٢٠ وزيادة حصة المنتجات الغذائية الزراعية في الصادرات. وهكذا، فإن الخطة الخماسية تتضمن عددا من مشاريع التنمية الزراعية، فضلا عن برنامج لإعادة إطلاق الاستثمار وتحديث الحيازات الزراعية. وتهدف هذه المشاريع إلى تكثيف الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الحبوب، وتطوير القنوات المحلية وتنويعها، وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية، وزيادة دخل المزارعين. وتساهم كل هذه المشاريع في تحسين الأمن الغذائي الوطني، ولكن تنفيذها مرهون بتعبئة الموارد المالية الخارجية. ومن المنتظر إقامة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص لتشغيل أراضي الدولة في إطار السياسة الجديدة وإدارة تلك الأراضي وتنميتها. وعرفت الاستثمارات الخاصة زيادة خلال السنوات الأخيرة، ساعدتها آليات الحوافز التي وضعت (الحوافز الضريبية والمالية، وقروض

٤٤ يقوم برنامج "أمل"، من خلال المحلات المدعومة، على تسويق المواد الغذائية الأساسية لصالح السكان الفقراء. وقد وُضع هذا البرنامج في الأصل للتصدي للجفاف الذي ضرب البلاد في ٢٠١١–٢٠١٢، إلا أنه لا يزال متواصلاً نظراً لاستمرار تأثيرات ذلك الجفاف.

٤٥ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا غير مكتملة.

التشجيع، والقروض لامتلاك الأراضي، وما إلى ذلك) وقانون الاستثمار الجديد (٢٠١٦)، الذي يتضمن تقديم حوافز محددة لصالح هذا القطاع. ويعزى التوسع التدريجي لقطاع الزراعة العضوية إلى إنشاء استراتيجية وطنية محددة (سنة ٢٠١٦)، ولوجود إطار قانوني محدد[٤٦] وهياكل للمراقبة وإصدار الشهادات، وهيئات متخصصة (المركز التقني للزراعة العضوية، الإدارة القطاعية للزراعة العضوية، والمركز الإقليمي لبحوث البستنة والزراعة العضوية، والاتحاد الوطني للزراعة العضوية) علاوة على اجراءات منح الحوافز للمنتجين (امتيازات ضريبية، وتمويلات وحوافز لتغطية نفقات الشهادات).

وانصب التركيز أيضا على تنظيم القطاع، وتعزيز البحث والتدريب،(٤٧) وتقديم التوجيه لجماعات المنتجين فضلا عن التوعية بالمنتجات العضوية وتعزيزها.

وتستفيد صادرات المنتجات العضوية منذ عام ٢٠٠٩ من اعتراف الاتحاد الأوربي بمعادلتها. ومع ذلك، فإن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية بالوصول إلى زرع ٥٠٠ ألف هكتار وبمضاعفة الصادرات في أجل محدد لم يتحقق بعد. أما فيما يخص الاستهلاك المحلي فلا يزال هامشياً. وتنص الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر على هدف زرع ١,٥ هكتار بحلول ٢٠٣٠. ومن أجل الاستفادة القصوى من الإمكانات الكاملة للزراعة العضوية، أُعتمدت استراتيجية جديدة.[٤٨] وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تنويع الإنتاج العضوي، وزيادة القيمة المضافة لعشرين قطاعاً فرعياً (زراعة الخضروات، والانتاج الحيواني، والنباتات البرية وتربية المائيات)، ودعم تصدير المنتجات العضوية للسوق العالمية، بما في ذلك الصين وروسيا والولايات المتحدة، وكندا، وفي نهاية المطاف الحفاظ على البيئة وتطوير السياحة الأحيائية. ويرتكز تنفيذها على توطيد المكاسب التي تحققت في إدارة القطاع الفرعي، وتعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة، وتمتين مراقبة المنتجات العضوية، وإصدار الشهادات، والرصد والتقييم لمختلف البرامج. وقد أوصى الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي في تونس (٢٠١٧) بوضع استراتيجية متعددة القطاعات للأمن الغذائي تراعي حدود القطاع، بما في ذلك انخفاض إنتاجية المزارع، وعدم كفاية الموارد المائية والأراضي، والضعف أمام تغير المناخ، والتأخير في تنظيم ملكية الأراضي، وعدم كفاية نقل التكنولوجيا ومحدودية حصول صغار المزارعين على التمويل. ولا يشكل قطاع التأمين الزراعي سوى ٣ في المائة من إجمالي حجم سوق شركات التأمين التونسية.

٢-٢-٢ التحول في مجال الطاقة

الهدف ٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف ٧-١ استفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة وبتكلفة ميسورة بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف ٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف ٧-٣ مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٦ القانون رقم ٩٩-٣٠.

٤٧ أُدرجت الزراعة العضوية في المناهج الدراسية للمعاهد العليا للزراعة، وأُطلقت برامج بحوث خاصة بها.

٤٨ استراتيجية تنمية قطاع الزراعة العضوية بحلول عام ٢٠٢٠.

التحديات

تشترك البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي في نفس الأهداف الرامية إلى ضمان توسيع نطاق إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة بأسعار معقولة. وتعتمد السياسات الوطنية للطاقة على بناء القدرات لتوليد الكهرباء، وتنويع مصادر الطاقة مع زيادة الأخذ بمصادر الطاقة المتجددة، والتحكم في الطلب من خلال تطبيق نموذج جديد لاستهلاك الطاقة، وإدماج الصناعات المحلية، والحد من الاحتباس الحراري، والتكامل الإقليمي.

ويختلف توافر موارد الطاقة بين البلدان. فقد سجلت الجزائر التي هي بلد مصدر للنفط والغاز، انخفاضاً في معدل الاعتماد على الطاقة بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، بينما سجل المغرب ٩٣ في المائة (٢٠١٦).(٤٩) أما تونس التي كانت مصدّرا صافيا للنفط في عام ٢٠٠١، فقد عرفت انخفاضا في مصادر الطاقة الأولية بحوالي ٧ في المائة سنويا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ (٧,٨ مليون طن من مُعادل النفط) في ٢٠١٠ و٥,٤ مليون طن في ٢٠١٦)(٥٠) وزاد معدل استقلالها في مجال الطاقة من ٩٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٢ في المائة في عام ٢٠١٣ ثم ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٥، قبل أن يحدث عليه تحسن في ٢٠١٦ (بنسبة ٥٩ في المائة). وفي موريتانيا، فإنتاج النفط هامشي (أقل من ٥٠٠٠ برميل يوميا) ولن يبدأ إنتاج الغاز المغمور قبل عام ٢٠٢١.

ولمواجهة النمو المطرد في الطلب على الكهرباء (وصل معدل النمو السنوي إلى ١٠ في المائة في موريتانيا والجزائر، و٤ في المائة في تونس، و٢,٩ في المائة المغرب٥١)، سمحت البلدان بالقيام باستثمارات كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل تطوير القدرات الإنتاجية والنقل والتوزيع. وشهدت القدرة على توليد الكهرباء (الشركة الموريتانية للكهرباء) زيادة بنسبة ٨٠ في المائة في موريتانيا في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥، حيث ارتفعت من ٤٧٥ مليون كيلوواط إلى ٧٤٩ مليون كيلوواط. وفي الجزائر، كانت الزيادة بنسبة ١٣٦في المائة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ ٢ حيث ارتفعت من ٦٧٥٣ ميغاواط إلى ١٥٩٥٧ ميغاواط.(٥٢) وفي المغرب، وصلت القدرة الإجمالية المركبة إلى ٨٢٦١ ميغاواط عام ٢٠١٦ (حسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب) منها ٣٤ ميغاواط من مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة المائية والطاقة الشمسية والطاقة الريحية)، مقارنة بـ ٧٩٩٤ ميغاواط في ٢٠١٤. وفي تونس، زادت القدرة من ٤٠٢٤ ميغاواط في عام ٢٠١١ إلى ٥٢٢٤ ميغاواط في عام ٢٠١٥.

ولا يزال الوقود الأحفوري بدرجة كبيرة (النفط والغاز الطبيعي والفحم) يهيمن على توليد الكهرباء، في حين أن جميع البلدان لديها إمكانات هامة للطاقة المتجددة (لا سيما الطاقة الشمسية والريحية)، وهي إمكانات تكفي لتغطية جميع احتياجات الكهرباء في المنطقة دون الإقليمية بحلول

٤٩ تمثل صادرات النفط والغاز نسبة ٦٠ في المائة من ميزانية الدولة و٩٧ في المائة من إيراداتها الخارجية. كان معدل إعتماد البلد على الطاقة ٧ في المائة (٢٠١٦).

٥٠ انخفض متوسط إنتاج النفط إلى ٤٥ ألف برميل في عام ٢٠١٦ مقابل ٨٠ ألف برميل في عام ٢٠١٠ (وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة).

٥١ شهد الطلب على الطاقة الكهربائية في المغرب تباطؤاً خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (بنسبة ٦ في المائة) مقارنة بالفترة ١٩٩٩-٢٠١٠، وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وتأثير التدابير المتخذة لزيادة الكفاءة.

٥٢ المصدر: السياسات الحكومية في مجال الطاقة، ٢٠١٥.

عام ٢٠٥٠، مع ما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية جمة (إيجاد فرص العمل، وتعزيز البحث العلمي، والتصنيع، والفرص التجارية الجديدة).(٥٣)

وبغرض الاستفادة من هذه الإمكانات، وضعت البلدان لنفسها أهدافا طموحة وأنجزت برامج هامة ونفذتها، بدعم من الإصلاحات المؤسسية (إنشاء وكالات التنفيذ، والمؤسسات البحثية) والتنظيمية (قوانين محددة لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في كل من المغرب، والجزائر، وتونس؛ تعريفات إعادة شراء الضمانات في الجزائر وما إلى ذلك) فضلا عن الشراكات الابتكارية (المالية والصناعية والتكنولوجية). ونلاحظ كذلك هيمنة الجهات الفاعلة الحكومية في الجزائر وتونس على الرغم وجود إطار تنظيمي متحرر إلى حد ما. ولا يساعد عدم وجود الأطر الاستراتيجية والتنظيمية وفي موريتانيا على إشراك القطاع الخاص.

وتشكل زيادة استخدام الطاقة المتجددة عنصرا أساسيا من عناصر التحول في مجال الطاقة في بلدان المغرب العربي. ويسهم ذلك في توسيع نطاق الحصول على خدمات الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم إضافة القيمة المحلية في قطاعات الطاقة، وكفالة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وإيجاد فرص العمل.

وينبغي أن يحظى بُعد الشمول للتحول في مجال الطاقة باهتمام خاص في سياسات وبرامج البلدان التي ينبغي أن تحرص على أن تضمن الطاقاتُ الجديدة الحصولَ على الطاقة بأسعار معقولة لجميع الفئات الاجتماعية، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية، لا سيما في الأرياف.

ويضع التصنيف الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، في إطار هيكل أداء الطاقة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٧، المغرب في المرتبة ٥٧ من ١٢٧ بلداً.(٥٤) وبهذا يتصدر المغرب قائمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويحتل المرتبة الثانية في أفريقيا. بينما احتلت تونس المرتبة ٦٥ وحصلت الجزائر على المرتبة ٨١ في التصنيف.

تحليل الاتجاهات

- يعد الحصول على الكهرباء منتشرا إجمالاً في جميع البلدان تقريبا، حيث تصل النسبة إلى حوالي ١٠٠ في المائة في كل من تونس، والجزائر والمغرب. ولا تزال موريتانيا وحدها هي التي لديها مستويات منخفضة في الكهربة على الصعيد الوطني (مع ٨, ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٤)، وبخاصة على المستوى الريفي (١٠ في المائة في عام ٢٠١٦)، مع مراعاة انخفاض تركيز السكان والمسافة بين الأماكن.(٥٥) وعرفت كهربة المناطق الريفية تغيرا كبيرا في البلدان الثلاثة الأخرى (تصل حالياً إلى أكثر من ٩٩ في المائة).

٥٣ يتأتى توليد الطاقة في الجزائر وتونس من الغاز الطبيعي بنسبة ٩٥–٩٧ في المائة، يحصل المغرب على طاقته أساساً من مزيج الفحم والنفط (٨٠ في المائة) والغاز. وحصلت تونس على احتياجاتها من استيراد الغاز من الجزائر بنسبة ٤٧ في المائة خلال عام ٢٠١٢.

٥٤ يقيّم المؤشر الأبعاد الثلاثة التالية: النمو الاقتصادي والتنمية، والاستدامة البيئية، والحصول على الطاقة والأمن.

٥٥ وفقا لدراسة استقصائية صادرة عن البنك الدولي (٢٠١٤)، فإن الحصول على الكهرباء هو العقبة الثانية التي تواجهها المؤسسات، بعد عقبة الحصول على التمويل.

- وعرفت مصادر الطاقة المتجددة تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة، لا سيما في المغرب وموريتانيا، حيث نُفذت برامج طموحة. حيث ارتفعت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي توليد الكهرباء في موريتانيا من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ (باستثناء الطاقة المائية التي تصل إلى ١٣,٨ في المائة)؛ وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الطاقة المتجددة (بما في ذلك المائية) ٣٧ في المائة. وفي المغرب انتقلت الطاقة الكهربائية المركبة من ١٦,٢ في المائة (المائية والريحية) في ٢٠١٣ إلى ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٥ منها ١٢ في المائة الطاقة الريحية والشمسية (٨٠٠ ميغاواط).(٥٦) ومن كمية ٧٧٠ ميغاواط من الطاقة الريحية المركبة في نهاية عام ٢٠١٤، كانت ٢٠٠ ميغاواط منها من إنجاز القطاع الخاص. ويجري تنفيذ خطة لتطوير المحطات الشمسية المتوسطة الحجم (٢٠ - ٣٠ ميغاواط) ضمن قدرة إجمالية مركبة تصل إلى ٥٠٠ مغاواط. وفي الجزائر، احتلت الطاقات المتجددة (المائية والشمسية) نسبة ٠,٨ في المائة ٢٠١٢ من مزيج الكهرباء على المستوى الوطني في عام ٢٠١٢ و٢ في المائة في عام ٢٠١٦، مع توليد للكهرباء من الطاقات المتجددة وصل إلى ٤٠٠ ميغاواط (تنتج محطة توليد الكهرباء الهجينة بين الغاز والطاقة الشمسية في حاسي الرمل ١٥٠ ميغاواط منها ٢٥ ميغاواط من الطاقة الشمسية، وتنتج المحطة التجريبية للطاقة الشمسية في غرداية ١,١ ميغاواط، وتنتج محطة الطاقة الريحية في أدرار ١٠ ميغاواط، حيث تنتج محطات الطاقة الشمسية البالغ عددها ٢٣ ما مجموعه ٣٤٣ ميغاواط). ومن المنتظر إطلاق مشروع بطاقة ٤٠٥٠ ميغاواط (للطاقة الشمسية الحرارية) في ٢٠١٧. وفي تونس، ارتفعت حصة الكهرباء الناتجة من الطاقات المتجددة من ١,٦ ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٥ (الطاقة المائية والطاقة الريحية والطاقة الشمسية الحرارية).(٥٧) وزادت القدرة الكهربائية الناتجة عن الطاقات المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) من ٥٥ ميغاواط في عام ٢٠٠٩ إلى ١٥٤ ميغاواط في عام ٢٠١٠ لترتفع إلى ميغاواط في عام ٢٠١٥، بفعل الطاقة الريحية أساسا (٢٤٥ ميغاواط)، ثم الشمسية الحرارية (٣٥ ميغاواط) في إطار برنامج "الأسطح الشمسية" الذي أُطلق في عام ٢٠٠٩.(٥٨)
- وقد شهدت كثافة الطاقة انخفاضا معتبراً في تونس، وذلك بمقدار ٢ في المائة في السنة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١١. فقد تناقصت كثافة الطاقة الأولية من ٠,٤١٦ طن من مُعادل النفط/١٠٠٠ دينار تونسي من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ إلى ٠,٣٠٦طن من معادل النفط/١٠٠٠ دينار تونسي من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١. ومن ثم ظلت مستقرة نسبيا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ (٠,٣١٢ طن من معادل النفط/١٠٠٠ دينار تونسي من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦).(٥٩) وفي الجزائر زاد إجمالي كثافة الطاقة بمعدل ٠,٨ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وتشير بيانات الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة إلى أنها تبلغ حاليا ٠,٥٩١ طن من معادل النفط/١٠٠٠ دولار (من الناتج

٥٦ حصة الطاقة الشمسية هي ٢ في المائة (وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:www.mem.gov.ma

٥٧ المصدر: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة؛ www.anme.nat.tn

٥٨ وزارة الصناعة والطاقة والمعادن.

٥٩ المصدر: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

المحلي الإجمالي بدون المحروقات) و٠,٣٥٧ طن من معادل النفط/١٠٠٠ دولار (من الناتج المحلي الإجمالي بما فيه المحروقات). وبعد أن سجل المغرب زيادة في كثافة الطاقة بنسبة ٠,٩٥ في المائة في المتوسط سنوياً (٢٠٠٠-٢٠١٠)، فقد نجح في عكس مسار الاتجاه السائد خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) بفضل التدابير الاستراتيجية والمؤسسية والتنظيمية التي اتخذها. ولا تتوفر بيانات بشأن موريتانيا.

الاجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذتها البلدان مؤخراً

الجزائر

يسعى البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (٢٠١٥-٢٠٣٠) إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء لتصل إلى ٢٧ في المائة، أي ما يعادل ٢٢ ألف ميغاواط (في السوق الوطنية). (٦٠) وهو يركز اساساً على تطوير الطاقة الكهربائية الضوئية والطاقة الريحية، واستحداث سلاسل الكتلة الأحيائية والتوليد المشترك والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية الحرارية.(٦١) ويسعى البرنامج أيضا لتطوير صناعة وطنية لمعدات محطات توليد الطاقة الشمسية الضوئية ومكوناتها. ولدعم تطوير هذا القطاع، اشترطت الحكومة عنصر الإنتاج المحلي للمكونات في عطاءاتها. وفي الوقت الراهن، لا يوجد إلا مصنعان لصناعة ألواح الطاقة الشمسية الضوئية بقدرة انتاجية تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ ميغاواط.

وقد أنشأت الدولة الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، والطاقات المتجددة، والتوليد المشترك، حيث يتلقى تمويلاً قدره ١ في المائة سنوياً من الضريبة المفروضة على المنتجات النفطية. وقد أنشئت في عام ٢٠١٧ هيئة للطاقة الشمسية، تجمع بين الشركات والمعاهد ومراكز البحوث، فضلا عن ممثلي الوزارات المعنية بالطاقة والصناعة، بهدف تعزيز القدرة على الإنتاج الصناعي لبعض مكونات سلاسل القيمة ذات الصلة بتكنولوجيات الطاقة الشمسية.

ويخضع القطاع لنصوص القانون رقم ٠٤-٠٩ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. وقد وضعت آلية في عام ٢٠١٤ لتشجيع المستثمرين على أساس أسعار الشراء المضمونة(٦٢) لمدة ٢٠ سنة لتمكين مستثمري القطاع الخاص والعام المحليين والدوليين من المشاركة في تنفيذ هذا البرنامج. وينتظر اتخاذ تدابير أخرى (منح قطع أرضية بالدينار الرمزي، الإعفاء من الرسوم والضرائب، ومنح القروض المصرفية الميسّرة). بيد أن تمويل الطاقة، الذي يمثل حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لا يشجع أصحاب المشاريع على الاستثمار في هذا القطاع (لا يوجد حتى الآن منتجون مستقلون للكهرباء). ولا يتضمن قانون المالية لعام ٢٠١٨ أي زيادة في أسعار الكهرباء، لكن هناك خطة قيد الإعداد لخفض هذا النوع من الإعانات.

وتشكل الكفاءة في استخدام الطاقة أولوية كذلك، مع تنفيذ البرنامج الوطني للنجاعة الطاقوية (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الذي يهدف في نهاية المطاف إلى تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٩ في المائة وظهور

٦٠ رُفع سقف هذا الهدف في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٧ في المائة (وزارة الطاقة).

٦١ طُرح عطاء في عام ٢٠١٧ لإنشاء مشروع كبير للطاقة الشمسية الفولطالضوئية بقدرة إجمالية تصل إلى ٤٠٥٠ ميغاواط (مشروع أطلس ١).

٦٢ تطبق هذه الأسعار على المنشآت الكهروضوئية من ١ ميغاواط أو أكثر.

صناعة محلية (إنتاج المصابيح الجيدة وسخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية والعوازل الحرارية الأرضية). ويشمل هذا البرنامج قطاعات البناء والنقل والصناعة والإنارة العامة. وفي نهاية المطاف، من المنتظر أن يحقق عزلاً حرارياً لأكثر من ١٠٠ ألف وحدة سكنية في السنة، وتوزيع ١٠ ملايين مصباح كهربائي منخفض الاستهلاك وتوزيع سخانات المياه الشمسية لمعالجة ٢٠ ألف متر مربع في السنة وتحويل ١,٣ مليون مَركبة خاصة نحو الغاز النفطي المسيّل. وسيجري تنفيذه من خلال الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، والطاقات المتجددة، والتوليد المشترك وبوضع إطار قانوني ملائم. ومن المتوقع اتخاذ تدابير تحفيزية، منها تخفيض الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة للمعدات في مجال الطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. ويخضع القطاع لنصوص القانون رقم ٩٩-٠٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ المتعلق باستغلال الطاقة.

ويشمل برنامج كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي نظام الحوافز التالية: دعم إجراء مراجعات خاصة بالطاقة وتقديم التمويل أو القروض الميسرة لإجراء دراسات محددة واقتناء المعدات ذات الأداء الجيد في مجال الطاقة، والتوقيع على الاتفاقات الطوعية بين الدولة والشركات من أجل إشراك الشركات الخاصة وتعزيز كفاءاتها في استخدام الطاقة والحد من انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري. وعلى أساس الالتزام الطوعي بأهداف محددة بالأرقام في مجال اقتصاد الطاقة، على مدى فترة من ثلاث إلى خمس سنوات، سيستفيد الصناعيون من برنامج دعم تشرف عليه الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة من أجل تنفيذ خطة العمل.

كما وُضعت برامج للتدريب والإعلام والتوعية لمساعدة الصناعيين في إجراءاتهم الكفيلة بالكفاءة في استخدام الطاقة.

المغرب

تهدف استراتيجية المغرب في مجال الطاقة (٢٠٠٩-٢٠٣٠) إلى تحقيق الحد من الاعتماد على الطاقة بنسبة ٨٢ في المائة في عام ٢٠٣٠، من خلال زيادة حصة الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، والطاقة المائية) وزيادة قدرة الطاقة الكهربائية المركبة بنسبة ٤٢ في المائة في عام ٢٠٢٠(٦٣) (أي ٦٠٠٠ ميغاواط) ثم إلى ٥٢ في المائة في عام ٢٠٣٠ مع خفض استهلاك الطاقة بحلول ٢٠٢٠ إلى ١٢ في المائة وإلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. (٦٤) وأخيرا، تسعى إلى الاندماج في نظام الطاقة الأفريقي والأوروبي المتوسطي. ويصل المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمار في الطاقات المتجددة إلى ٣٠ مليار دولار (٢٠١٦-٢٠٣٠). ويجري تنفيذ البرامج الخاصة بالطاقة الريحية والطاقة الشمسية في إطار الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد وُضع حد أدنى من معدل التكامل الصناعي المحلي بنسبة ٣٠ في المائة في بيانات نطاق المشاريع الخاصة بالطاقات المتجددة. وجرى تحرير توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة (وفقاً للقانون رقم ١٣-٠٩ الذي يكمله القانون رقم ٥٨-١٥ بشأن الطاقات المتجددة والقانون رقم ٥٤-١٤ بشأن الانتاج الذاتي).(٦٥) ويجري حالياً تنفيذ

٦٣ منها ٢٨ في المائة الطاقة الريحية والطاقة الشمسية.

٦٤ منها ٤٠ في المائة الطاقة الريحية والطاقة الشمسية.

٦٥ يسمح القانون رقم ٥٤-١٤ للمنتجين الذاتيين للكهرباء الذين يحتاجون إلى قدرات أكثر من ٣٠٠ ميغاواط أن يقوموا بتطوير قدراتهم على الإنتاج.

برنامج لتطوير محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة النطاق (أكثر من ١٠٠ ميغاواط خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩) من خلال القطاع الخاص في إطار قانون الطاقات المتجددة. وأنشئت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة في عام ٢٠١٦ وكذلك صندوق لتطوير الطاقة. وقد شهدت الإعانات الحكومية المقدمة لقطاع الطاقة انخفاضاً تدريجياً (٦ في المائة من ميزانية عام ٢٠١٣). وهكذا لم تعد الدولة تدعم أسعار المنتجات النفطية منذ عام ٢٠١٥؛ ولم يبقَ إلا غاز البوتان،(٦٦) الذي تستخدمه الأسر المعيشية بكثرة، يحظَى بإعانات كبيرة.

ويجري حالياً تنفيذ استراتيجية لكفاءة الطاقة (٢٠١٤-٢٠٣٠) وبرامج عديدة لتحسين كفاءتها. ومنها البرنامج الوطني لتطوير سخانات المياه الشمسية،٦٧ وبرنامج تعميم استعمال المصابيح الكهربائية منخفضة الاستهلاك وبرامج كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة (شرط مراجعة حسابات الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، ودعم الاعتماد الطوعي لمعيار أيزو ٥٠٠٠١)، والنقل (حظر استيراد المركبات الأقدم من ٥ سنوات وتخفيض التعريفات الجمركية للمركبات إلى ٢,٥ في المائة للسيارات الهجينة)، والبناء،(٦٨) والإنارة العامة والزراعة.(٦٩)

وتهدف استراتيجية كفاءة استخدام الطاقة في نهاية المطاف إلى خفض كثافة الطاقة الوطنية من ١,٣ في المائة سنوياً، وكذلك الاستهلاك إلى ٢٥ في المائة، واستخدام الطاقة في قطاع البناء إلى ٢٠ في المائة و٣٥ في المائة بالنسبة لقطاع النقل وكذلك خفض كثافة الطاقة في القطاع الصناعي إلى ٢,٥ في المائة سنوياً، وبالنسبة للزراعة والصيد البحري إلى ٠,٢ في المائة سنوياً. وقد أُعتمد قانون خاص بكفاءة الطاقة هو القانون رقم ٤٧-٠٩ وجرى العمل بنظام رسوم تصاعدي. وأُنشئت وكالة جديدة لكفاءة الطاقة عُرفت باسم "الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية" في عام ٢٠١٦ وهناك صندوق للكفاءة في استخدام الطاقة في طور الإنشاء. وأُطلق برنامج إنشاء "معاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية" بإنشاء أول معهد بمدينة وجدة. وفيما يتعلق بالبحث أُنشئ مركب "حديقة الطاقة الخضراء" في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، نلاحظ زيادة في مشاركة المصارف المحلية في تمويل الكفاءة في استخدام الطاقة.

موريتانيا

تهدف رؤية البلد في مجال الطاقة إلى استفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة التي يمكن التعويل عليها بتكلفة ميسورة، وهكذا يتوقع أن تصل نسبة حصول الأسر المعيشية على الكهرباء إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، ثم ترتفع إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني العام و٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ على صعيد المناطق الريفية، وهو ما يمثل جهداً كبيراً ينطوي

٦٦ ارتفع استهلاك غاز البوتان من ١,٧ مليون طن إلى ٢,٣٣ مليون طن في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦، وهو ما يعني معدل ارتفاع سنوي بنسبة ٤ في المائة.

٦٧ هدف برنامج "بروماصول" إلى بلوغ ١,٧ مليون متر مربع في عام ٢٠٢٠ مقابل ما يربو عن ٣٠٠ ألف متر مربع في الوقت الحالي.

٦٨ اعتماد قانون شامل بشأن الكفاءة في مجال الطاقة وتنظيم للطاقة الحرارية في قطاع البناء.

٦٩ البرنامج الوطني للنهوض بنظام المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية، برنامج تجريبي للاستغلال الأمثل للطاقة في المزارع وتحسين أداءها، وتحديد تدابير كفاءة استخدام الطاقة والطاقات المتجددة المعمول بها في القطاع.

على تنمية القدرات الإنتاجية بفضل تنويع مزيج الطاقة[٧٠] وزيادة حصة الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء الوطنية (المرتبطة فيما بينها عن طريق الشركة الوطنية)، حيث يُنتظر أن ترتفع هذه الحصة من ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٣٠. وتركز الرؤية كذلك على تصدير الكهرباء إلى فضاء منظمة تنمية حوض نهر السنغال.[٧١] واعتباراً من عام٢٠٢٠، يُتوقع إحداث ترابط كهربائي مع جنوب المغرب (يجري القيام بدراسة جدوى بهذا الخصوص).

وفضل البلد حتى الآن اتباع نهج قائم على المشاريع التي تُمول غالبيتها بدعم خارجي. وتعد مساهمة القطاع الخاص هامشية في ضوء عدم وجود إطار استراتيجي واضح، ومحدودية الإطار التنظيمي، والافتقار إلى آليات تمويل مناسبة. ويجري حالياً إعداد استراتيجية لتنمية الطاقات المتجددة. ويمكن لزيادة مشاركة القطاع الخاص أن تتحقق من خلال اعتماد القانون المتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والتنقيح المقترح لقانون الكهرباء الذي ينبغي أن يراعي الاحتياجات الخاصة لقطاع الطاقات المتجددة. وأخيرا، ينبغي تعزيز هذه العملية من خلال وضع واعتماد استراتيجية وبرنامج وطني لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. ولم تحتوِ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على مؤشرات في هذا الإطار بالرغم من أهميتها الاستراتيجية. وتعد موريتانيا طرفا في المشروع الإقليمي للكهرباء خارج نطاق الشبكة، الذي يموله البنك الدولي وينفذه مركز الطاقات المتجددة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويهدف المشروع إلى زيادة فرص الحصول على خدمات الكهرباء المستدامة من خلال نظم الطاقة الشمسية المستقلة، وتشجيع المبادرات الخاصة في هذا المجال.

تونس

بغية تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والحد من استخدام الغاز المستورد، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق والإسهام في الحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، اعتمد البلد في عام ٢٠١٦ استراتيجية للطاقة بحلول٢٠٣٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز القدرة على إنتاج الكهرباء، وتنويع مصادر الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) في توليد الكهرباء إلى ١٢ في المائة (بحلول٢٠٢٠) [٧٢] و٣٠ في المائة أي ٣٨١٥ ميغاواط (بحلول٢٠٣٠)[٧٣]، والحد من كثافة الطاقة النهائية إلى ٣ في المائة، وخفض انبعاثات الاحتباس الحراري بنسبة ٤١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.[٧٤]،[٧٥] وتتماشى هذه الأهداف مع الخطة الخماسية واستراتيجية الاقتصاد الأخضر. وتركز هذه الاستراتيجية أيضا على تعزيز التعاون المغاربي (التدريب، والبحث، ونقل التكنولوجيا). وقد شُرع في الإلغاء التدريجي لإعانات النفط في عام ٢٠١٣ لتشجيع الاستثمارات الخاصة. والمبلغ الإجمالي للمنح المقدمة لتمويل الطاقة كانت في حدود ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ (في مقابل ٤ في المائة في عام ٢٠١٢).

٧٠ يستند مزيج الطاقة الكهربائية إلى حد كبير إلى الكهرباء التقليدية الحرارية (حوالي ٨٠ في المائة).

٧١ منظمة تنمية حوض نهر السنغال.

٧٢ هدف الخطة الخماسية للتنمية ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٧٣ هدف المساهمات المزمعة المحددة وطنياً.

٧٤ هدف الخطة الشمسية التونسية لآفاق ٢٠٣٠.

٧٥ المصدر: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، www.anme.nat.tn.

وستنفذ الاستراتيجية عن طريق ثلاث ركائز أساسية:

- البرنامج الجديد لتوليد الكهرباء من الطاقات المتجددة (٢٠١٧-٢٠٢٠)، والذي يهدف إلى الوصول إلى قدرة إضافية قدرها ١٠٠٠ ميغاواط (ثلثها من الطاقة الريحية وثُلثاها من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية)، حيث سيقوم القطاع الخاص بانتاج الثلثين(٧٦) والثلث المتبقى تنتجه الشركة التونسية للكهرباء والغاز؛(٧٧)
- يحدد القانون الجديد رقم ١٢-٢٠١٥ المتعلق بتوليد الكهرباء من الطاقات المتجددة ومرسومه التنفيذي (٢٠١٦- ٢٠٢٣) شروط إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وبيعها. ويوسِّع هذا القانون وضع المنتج الذاتي ليشمل المجتمعات المحلية، والمؤسسات المملوكة للدولة، والشركات الخاصة، مع إمكانية إعادة بيع الفائض للشركة التونسية للكهرباء والغاز؛
- صندوق التحول في مجال الطاقة، الذي يتوقع أن يبدأ العمل بشكل كامل في عام ٢٠١٨ (حاليا لا يعمل سوى الجانب الخاص بالدعم).(٧٨) وسيكون تمويل هذا الصندوق موجهاً نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الطاقة المتجددة. وقُدم طلب لكي يكون هذا الصندوق مؤهلاً للحصول على تمويل من الصندوق الأخضر الخاصة بالمناخ.

وكانت إدارة الطلب على الطاقة تشكل دائماً أحد الشواغل الرئيسية للبلد. وترتكز السياسة المتبعة في هذا المجال على الإطار المؤسسي وعلى أنظمة يجري تحسينها، وبرامج ترشيد استخدام الطاقة وتحسين كفاءتها (في الصناعة، والبناء، والنقل) وتقديم الحوافز، وإنشاء صندوق وطني للحفاظ على الطاقة والالتزام بالقيام بأعمال مراجعة الحسابات في مجال الطاقة للشركات كثيرة الاستهلاك للطاقة (عتبة ٨٠٠ طن من معادل النفط). وقد مكن برنامج "بروصول" الحراري من تركيب ما يقارب ٧٧٨٠٠٠ ٢ متر مربع من ألواح الطاقة الشمسية لتسخين الماء الصحي، وهو ما جعل معدل انتشاره لدى السكان يصل إلى٧٠ متر مربع لكل ١٠٠٠ نسمة في نهاية عام ٢٠١٦. ومكنت هذه الجهود مجتمعة البلد من الحصول على المرتبة ١٩ في تصنيف البنك الدولي (تقرير المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة الذي أصدره البنك الدولي عام ٢٠١٦).

ويجري حالياً إعداد برنامج خاص بالتحول في مجال الطاقة لدى البلديات (تحالف البلديات التونسية من أجل التحول في مجال الطاقة) وكذلك برنامج دعم الانضمام لمعيار إيسو ٥٠٠٠١ الخاص بالشركات (٣٥٠ شركة مستهدفة خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠).

٧٦ سيجرى الإنتاج الخاص من خلال منح التراخيص (بقدرة إنتاجية أقل من ٣٠ ميغاواط بالنسبة للطاقة الريحية ولأقل من ١٠ ميغاواط بالنسبة للطاقة الشمسية الفولطاضوئية) وامتيازات (للقدرة الإنتاجية التي تتجاوز ٣٠ ميغاواط بالنسبة لالطاقة الريحية، و١٠ ميغاواط للطاقة الشمسية الفولطاضوئية).

٧٧ أنتجت الشركة التونسية للكهرباء والغاز ٨١ في المائة من الطاقة الكهربائية المركبة في عام ٢٠١٦، رغم تحرير إنتاج الكهرباء منذ عام ١٩٩٦.

٧٨ أُسس هذا الصندوق خلفا للصندوق الوطني للتحكم في الطاقة الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥.

٣-٢-٢ تشغيل الشباب

الهدف ٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الغاية ٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

الغاية ٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠

الغاية ٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠.

التحديات

في جميع البلدان، يمثل الحصول على فرص العمل تحديا رئيسيا، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء وخريجي الجامعات. وأصبحت بطالة الشباب، التي تتسم بطابع هيكلي، تشكل عاملا لانعدام الأمن والاستقرار للبلدان. ولا يزال معدل نشاط المرأة منخفضا (يقدر بحوالي ٢٤,٥ في المائة في المغرب وموريتانيا وتونس، و١٥,٥ في المائة في الجزائر) والفوارق كبيرة بين معدلات بطالة النساء وبطالة الرجال. وهناك أيضا تفاوت بين الأقاليم فيما يخص عمالة النساء. ففي تونس، على سبيل المثال، وصل معدل بطالة النساء على الصعيد الوطني إلى ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، في حين أنه قد يصل إلى ٣٥ في المائة في بعض مناطق البلاد الداخلية.

ولا تزال وتيرة النمو هشة وغير كافية لإحداث خفض معتبر في معدلات البطالة على نحو دائم. وتشكل عواملُ محدودية تنويع الاقتصادات، وانخفاض القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية، وهيمنة القطاع غير الرسمي (٣٧ في المائة في المغرب و٦٨ في المائة في موريتانيا)، والديناميةالديمغرافية، وعدم كفاية نظم التعليم والتدريب المهني، وضعف إدارة المعلومات المتعلقة بسوق العمل، تحدياتٍ تحد من القدرة على إيجاد فرص عمل مستدامة ولائقة. ويضاف انتشار العمالة ذات المؤهلات المتدنية إلى ضعف هياكل الاقتصادات والمستوى المدني للإنتاجية ليشكل كل ذلك عناصر قطاعية. ولا يزال القطاعان الأول والثالث يشكلان المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى جمود النظم التعليمية، هناك تحول في المهارات المطلوبة في سوق العمل بسبب الاحتياجات العلمية والتقنية الجديدة، بالنظر إلى أن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي للعمالة في بعض البلدان (٥٨ في المائة من العاملين في الجزائر وما يقارب ٩٠ في المائة في المغرب). ومن الأهمية بمكان تحسين نوعية نُظم التعليم والتدريب وموافقتها لاحتياجات الشركات والصناعة من أجل تعزيز فرص البالغين في الحصول على عمل والحد من معدلات البطالة بدرجة كبيرة. وأخيرا، فإن من شأن تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف أن يخفض معدل البطالة في الحضر، ويعكس مسار تدفقات الهجرة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية. وينبغي أن تراعي خطط التنمية المحلية مسألة تعزيز العمالة.

غير أن السياسات والبرامج العامة التي أُعدت لدعم عمالة الشباب خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن من وقف تيار ارتفاع معدلات البطالة بينهم. ولا تزال فرص العمل غير كافية مقارنة مع الطلب، كما أن الفرص المتاحة لا تتوافق مع مهارات الباحثين عن وظائف. ومن بين المعوقات، هناك أيضا الافتقار إلى المعلومات عن العرض والطلب في سوق العمل على الصعيد المحلي (معظم الشباب في المناطق الريفية غير مسجلين في مكاتب العمل) والتفاوت بين المناطق الجغرافية في توزيع فرص العمل.

وفي ظل عدم وجود تقييم ودراسات الأثر لمختلف الإجراءات العامة المتخذة، من الصعب تقدير الأثر الحقيقي لتلك الاجراءات على إيجاد فرص عمل مستدامة وعلى ديناميات البطالة. وهناك أيضاً افتقار للمعلومات والمشورة ومتابعة المستفيدين من آليات الدعم المتوفرة للشباب في مجال ريادة الأعمال. وينبغي كذلك تعزيز قدرات هياكل الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العدد الكبير للجهات المعنية والافتقار إلى التنسيق بين مختلف البرامج، وعدم كفاية موارد التمويل وتشتّتها وعدم وجود نظام فاعل ومنتظم للرصد والتقييم في بعض البلدان تشكل عراقيلَ تعيق استدامة المبادرات وتحد من آثارها. وأخيرا، فإنه ينبغي إجراء تحليل لأثر السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية على العمالة.

تحليل الاتجاهات

- تظل البطالة (٨-٥-٢) مرتفعة في جميع البلدان، لاسيما في تونس (بنسبة ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٦).(٧٩) وهي تشهد زيادة في المغرب، حيث ارتفعت من ٩,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٩, ٩ في المائة في عام ٢٠١٦ ثم ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، وانخفضت قليلا في موريتانيا (١١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦ مقابل ١٢,٨٥ في المائة في عام ٢٠١٤).(٨٠) وقد ارتفعت البطالة في الجزائر، بعد أن شهدت فترة أولى (٢٠٠٥-٢٠١٠) اتسمت بالانخفاض الكبير من ١٥,٣ في المائة إلى ١٠ في المائة وفترة ثانية (٢٠١٠-٢٠١٦) طبعها ركود نسبي حيث تراوحت ما بين ١٠ إلى ١١ في المائة، لتستقر عند عتبة ١١,٧ في المائة خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. أما في موريتانيا، إذا راعينا الأهداف الوطنية المحددة، فمن المفروض ألا يحدث تراجع كبير قبل عام ٢٠٣٠ (١٠ في المائة)، خلافاً للمغرب الذي وضع أهدافاً طموحة (٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢١).(٨١) وقد وضعت تونس لنفسها هدف خفض معدل البطالة إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠).
- ويشهد معدل بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة) ارتفاعاً منذ عام ٢٠١٠ حيث سجل في الجزائر ٢٨,٦٣ في المائة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، وفي المغرب ٢٢,٥ في المائة (٢٠١٦)، وفي تونس ٣٤,٩ في المائة (٢٠١٦).[٨٢] وهو آخذ في الانخفاض في موريتانيا، وفقا لآخر

٧٩ بلغ معدل البطالة حسب تقديرات المعهد الوطني للاحصاء في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ نئبة ١٥,٣ بالمائة تتوزع على ٢٢,٨ في المائة للنساء و12.3 في المائة للرجال.

٨٠ المصدر: المندوبية السامية للتخطيط– دراسة استقصائية وطنية بشأن التشغيل، لعام ٢٠١٧.

٨١ البرنامج الحكومي (٢٠١٧–٢٠٢١).

٨٢ يشير الاستقصاء الوطني بشأن التشغيل لعام ٢٠١٧ إلى معدل متزايد استقر عند عتبة 26.5 في المائة في عام ٢٠١٧.

دراسة استقصائية وطنية، حيث أشارت إلى معدل قدره ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ (مقابل ٣١ في المائة في عام ٢٠١٥).[٨٣] وهذا الاختلاف الكبير يجب النظر إليه في سياق التغييرات المنهجية الناشئة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والقطاع غير الرسمي (أخذ العينات، والتصنيفات تمشياً مع المعايير الدولية)، حيث إن الرقم المذكور بخصوص عام ٢٠١٥ (الوارد في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك) مأخوذ عن التعداد العام للسكان والمساكن لعام٢٠١٣.

- وتشكل بطالة النساء شاغلا آخر، لاسيما في تونس (٢٣,٥ في المائة مقابل ١٢,٥ في المائة للرجال)، والجزائر (٢٠ في المائة مقابل ٨ في المائة للرجال)، وموريتانيا (١٩ في المائة مقابل ٩,٩٢ في المائة للرجال).(٨٤) وفي المغرب، ارتفعت من ١٠,٩ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ١٤,٧ في المائة عام ٢٠١٧. أما في الجزائر فقد شهدت انخفاضاً بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، من ١٩ في المائة إلى ١٦,٦ في المائة، ثم أخذت في الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠١٦.
- ومعدل بطالة خريجي التعليم العالي (٨ -٥ -٢) آخذ في الارتفاع في جميع البلدان. حيث سجل ٣٠,٥ في المائة في تونس في عام ٢٠١٦، و٢١,٩ في المائة في المغرب، و١٨ في المائة في موريتانيا (٢٠١٤) و١٧,٧ في المائة في الجزائر (مقابل ١٤ في المائة في عام ٢٠١٥، و٢١ في المائة في عام ٢٠١٠). ويعزى ذلك إلى ضعف أداء نظم التعليم والتدريب المهني وعدم انسجامها مع احتياجات العمل.
- كما أن وضع الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥و٢٤ سنة) غير المتعلمين والعاطلين عن العمل وغير المدربين (٨ -٥ -١) يشكل كذلك مدعاة للقلق. ففي موريتانيا، تبلغ نسبة الشباب غير العاملين وغير المنضوين تحت نظامي التعليم والتدريب ٤٤,٢ في المائة (من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ عاما) (الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن العمالة والقطاع غير الرسمي لعام ٢٠١٦). ويبلغ عدد الشباب غير العاملين وغير المنضوين تحت نظامي التعليم والتدريب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة) ٢٩ في المائة في المغرب و٣١,٦ في المائة في تونس (٢٠١٦).[٨٥]
- وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل (٨ -ب-١).

وفي جميع هذه البلدان، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الشباب والنساء، ولكنها لا تحدد أهدافاً رقمية للحد من بطالة الشباب. وهي تركز على تعزيز التشغيل في القطاع الخاص وريادة الأعمال، وتحسين معدلات مشاركة النساء والحد من انعدام الأمن الوظيفي.

٨٣ دراسة استقصائية وطنية بشأن التشغيل والقطاع غير الرسمي لعام ٢٠١٧ أجراها المكتب الوطني للإحصاء بدعم من منظمة العمل الدولية.

٨٤ بيانات عام ٢٠١٦.

٨٥ المصدر: المندوبية السامية للتخطيط– دراسة استقصائية وطنية بشأن التشغيل، ٢٠١٧.

	وجود استراتيجية	التوجهات الاستراتيجية
الجزائر	خطة العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة، التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ونُقحت عام ٢٠١٤	تستند سياسة التشغيل إلى تحسين مؤهلات القوى العاملة الوطنية، وتطوير ريادة الأعمال، وتكييف القطاعات الفرعية ومؤهلات التدريب مع احتياجات سوق العمل، وتحسين الوساطة في سوق العمل وتعزيزها، ودعم الاستثمار الذي ينتج فرص العمل وتحديث عمليات المتابعة والرصد والتقييم.
المغرب	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١٥ -٢٠٢٥) ➢ الهدف: 3.9 في المائة (٢٠٢٥) البرنامج الحكومي (٢٠١٧-٢٠٢١) والخطة الوطنية الجديدة للنهوض بالتشغيل (بحلول عام ٢٠٢١) ➢ هدف معدل البطالة: 8.5 في المائة (٢٠٢١)	يستند الهدف إلى أربع ركائز: تركيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإقليمية نحو إيجاد فرص عمل جديدة (٢٠٠ ألف وظيفة في المتوسط سنويا)؛ تنمية رأس المال البشري؛ تحسين فعالية برامج التشغيل؛ تعزيز إدارة سوق العمل. ويشكّل تشغيل الشباب أحد مكونات الاستراتيجية الوطنية للعمل التي تسعى أيضاً إلى عكس اتجاه المسار التنازلي في معدل مشاركة الإناث (٤٤ في المائة بحلول إلى ٢٠٢٥ بدلاً من ٣٠ في المائة في الوقت الحالي بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ حاليا وما فوق). وقد أُعتمدت خطة تنفيذ الاستراتيجية في عام ٢٠١٧.
موريتانيا	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١٧-٢٠٣٠) **استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:** ➢ أهداف معدل البطالة: • ١٢ في المائة (٢٠٢٠) • ١٠ في المائة (٢٠٣٠)	تمثل الأهداف ذات الأولوية النساء والشباب والأشخاص من المستويين التعليميين الابتدائي والثانوي. وسوف تدمج مسألة التشغيل وسيجري رصدها على المستوى القطاعي. وينتظر زيادة الاستثمار في آليات لتيسير الحصول على العمل فضلا عن تحسين التنسيق والتشاور بين المؤسسات والهياكل العامة المسؤولة عن التشغيل في سوق العمل. وينبغي في نهاية المطاف خفض نسبة انعدام الأمن الوظيفي للسكان إلى حدود ١٥ في المائة (في مقابل ٢٠ في المائة حالياً).
تونس	الخطة الخماسية للتنمية ➢ هدف معدل البطالة: • ١٢ في المائة (٢٠٢٠)	صدرت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لآفاق ٢٠٣٠ خلال عام ٢٠١٧. وستركز هذه الاستراتيجية على تعزيز التشغيل في القطاع الخاص وحفز الشباب على إنشاء المشاريع المبتكرة. ويمثل تعزيز تنظيم المشاريع والمبادرات الخاصة للشباب والنساء، الأهداف ذات الأولوية للحكومة في مجال التشغيل.

الاجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذتها البلدان مؤخراً

الجزائر

من أجل التصدي للتحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في إيجاد فرص العمل (لا سيما الزراعة والصناعة)، وضعت الدولة عدة آليات لتعزيز تشغيل الشباب، الأمر الذي ساهم في خفض معدل البطالة، وتيسير تطوير ريادة الأعمال والعمل المستقل. وقد ارتفع معدل التشغيل بالنسبة للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ -٢٤ سنة من ١٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٥ (المكتب الوطني للإحصاء، ٢٠١٥). ويأتي الطلب على التوظيف من الباحثين عن عمل للمرة الأولى بنسبة ٧٠ في المائة، ومنهم ٣٠ في المائة من النساء. ويمثل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة) نسبة كبيرة (٤٠ في المائة) من مجموع العاطلين الباحثين عن عمل في عام ٢٠١٤. ولا يزال القطاع الخاص المصدر الرئيسي للتشغيل بنسبة ٥٩ في المائة من مجموع التشغيل في عام ٢٠١٦. والمجالات التي تطلب أكبر عدد من المؤهلات هي مجالات البناء والصناعة والزراعة والخدمات. وقد كشفت الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب الاحصاء الوطني بشأن التشغيل في عام ٢٠١٣ أن ٨٨ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ من الذين يعملون في القطاع الخاص غير منتسبين للضمان الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٦، وصلت نسبة العمال غير المنتسبين للضمان الاجتماعي إلى ٣٩,٥ في المائة من مجموع السكان العاملين.

وبدأ تطبيق السياسة الوطنية للتشغيل والحد من البطالة في عام ٢٠٠٨ وتعزيز إنشاء آليات وتخصيص خدمات للوكالات الحكومية مثل الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ووكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة.

وترتكز الآليات الرئيسية التي وضعت للمساهمة في خفض البطالة وتيسير إدماج الشباب العاطلين عن العمل في سوق العمل، ودعم إدراج التعليم العالي والتدريب المهني، وتحسين مهارات الشباب المتقدمين للحصول على قروض صغيرة، والمساعدة في إقامة مشاريع مبتكرة وكذلك مؤسسات صغيرة تتناسب مع مؤهلات الشباب والنساء، وإنشاء نظام التأمين ضد البطالة. وساعدت آلية المساعدة على الإدماج المهني أكثر من ١,٥ مليون شاب على الحصول على عمل خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. ومنذ إطلاق برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في عام ١٩٩٦ أنشئت أكثر من ٨٧٨ ألف وظيفة (بنهاية ٢٠١٦). وثمة تدابير أخرى تساهم في تطوير التشغيل، بما في ذلك الإطار التشريعي لحفز الاستثمار (القانون رقم ١٦-٠٩ لعام ٢٠١٦ والمرسوم ١٧-١٠٥ الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧) الذي يمنح مزايا للاستثمارات التي تنشئ أكثر من ١٠٠ وظيفة. ومع ذلك، لا يزال من الصعب تقييم فعالية مختلف الآليات (من حيث استمرارية الأنشطة الممولة، ونوعية الوظائف التي أنشئت ومدتها، وإدماج الفئات الأكثر ضعفا)، في ظل عدم وجود عمليات تقييم رسمية من الإدارات المعنية. غير أن بعض التحليلات تشير إلى أن الآليات التي وُضعت أدت إلى وظائف مؤقتة أساسا (٧٩,٥ في المائة). ولا يزال العمل بأجر هو الشكل السائد في التوظيف (حوالي ٦٩,٧ في المائة) ويظل إيجاد فرص العمل المستقر في الأجلين المتوسط والطويل تحديا.

المغرب

اعتمد المغرب استراتيجية وطنية للتشغيل (٢٠١٥-٢٠٢٥) من أجل تعزيز إيجاد فرص العمل اللائق، ومشاركة الشباب المرأة في سوق العمل، وتنمية رأس المال البشري، والحد من التفاوتات الإقليمية والجنسانية في الحصول على فرص العمل. ووفقا لهذه الاستراتيجية، يتوقع تخفيض معدل البطالة الوطني إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥، ولكن أعيدت صياغة هذا الهدف الطموح جدا ليحدد عند ٨,٥ في المائة في المخطط الوطني الجديد للنهوض بالتشغيل (٢٠١٧-٢٠٢١). ويعد تشجيع تشغيل الشباب أحد عناصر الاستراتيجية. وهو أيضا في صميم الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب (٢٠١٥-٢٠٣٠)، التي يكمن أحد أهدافها في زيادة الفرص الاقتصادية للشباب، لا سيما في المناطق الريفية، وتعزيز قابليتهم للتوظيف.

وثمة العديد من الآليات والبرامج الحكومية لدعم التشغيل، وتتعلق بتحسين القابلية للتوظيف (التدريب على المهارات، والتدريب المقدم حسب الطلب، وآليات دعم القطاعات الناشئة)، وتشجيع العمل المدفوع الأجر (عقد الاندماج وعقد الإدماج المهني) والتشجيع على العمل المستقل. ومع ذلك، يظل تقييم الأثر صعبا. وكفاءتها محدودة نسبيا بسبب التكلفة العالية نسبيا، وعدم كفاية الاستهداف، وانعدام التنسيق المؤسسي وضعف مشاركة أصحاب المصلحة المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإحصاءات عن التشغيل بحاجة إلى تعزيزها على الصعيدين القطاعي والمحلي.

ويهدف المخطط الوطني الجديد للنهوض بالتشغيل (٢٠١٧-٢٠٢١) إلى تقليص معدل البطالة إلى ٨,٥ في المائة، ومكافحة هشاشة التشغيل، ومراعاة الفئات الضعيفة (الشباب المتعلمين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء). ومن المفروض أن يؤدي النهج المتّبع إلى تعزيز التنسيق والحوار بين الجهات الفاعلة، على المستوى القطاعي ومع المناطق، من أجل تحسين تنفيذ البرامج القائمة وإعمال أثرها، بما في ذلك خطة عمل (٢٠١٦-٢٠٢٠) الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. وتهدف هذه الخطة إلى تيسير الحصول على الوظيفة الأولى للخريجين الشباب، وإعداد عرض خدمة لصالح غير الخريجين والمساهمة في تحسين نشاط المرأة، لا سيما من خلال تعزيز التوظيف الذاتي للمرأة (إنشاء مشاريع صغيرة وأنشطة مدرة للدخل).

ومن المفروض أن يعمل المخطط الوطني الجديد للنهوض بالتشغيل على تشجيع التوفيق أيضا بين العمل والتعليم، وتوسيع نطاق البرامج الإقليمية للنهوض بالتشغيل، وتحسين أثر السياسات القطاعية المتعلقة بالتشغيل(٨٦) (٦٠ في المائة من الوظائف ينشئها قطاع الخدمات)، وتعزيز دور المرصد الوطني لسوق العمل ووضع نظام متكامل لرصده. وقد أطلقت في عام ٢٠١٧ دراسة استقصائية وطنية جديدة عن التشغيل. وتستند هذه الدراسة إلى توسيع نطاق العينات لضمان تحسين التغطية والتمثيل الجغرافيين، وإدماج المعلومات المتعلقة بسوق العمل في المناطق الاثنتي عشرة وإدراج أبعاد جديدة. وتتعلق هذه الأبعاد بالعلاقة بين المهارات والمهن الممارسَة، وحالة المرأة إزاء سوق العمل، وأنواع العمل المستقل، ومستويات التغطية الطبية وتغطية المعاشات التقاعدية، وتنقل الموظفين بين أماكن الإقامة والعمل، وعدم المساواة في الأجور، واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وخصائص المهاجرين الذين يعيشون في البلد.

٨٦ لا توجد معلومات موثوقة لتقييم الأثر الحقيقي للسياسات القطاعية بشأن النهوض بالتشغيل.

وسلطت هذه الدراسة الاستقصائية عن التشغيل (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠١٧) الضوء على التحديات في مجال العمل اللائق ونوعية التشغيل. ويقدر معدل تغطية نظام المعاشات التقاعدية للعاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ سنة أو أكثر ٢١ في المائة على الصعيد الوطني و٦ في المائة فقط في المناطق الحضرية. فعلى الصعيد الوطني، لا يحصل ٧٧,٥ في المائة من السكان العاملين على الرعاية الطبية، ولا يحصل ٩٧,٦ في المائة من العاملين الأجراء على أي تدريب من رب العمل.

موريتانيا

يندرج التشغيل في صميم الأهداف ذات الأولوية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تسعى إلى تخفيض البطالة والوظائف غير المستقرة،(٨٧) لا سيما بين النساء(٨٨) والشباب والخريجين. وتتسم الغايات المحددة للحد من البطالة، لاسيما بين الشباب والنساء، في آفاق ٢٠٢٠-٢٠٣٠ بالطموح الكبير، وهو ما يدل على الصعوبات التي يواجهها قطاع التشغيل. ولتحقيق ذلك، وضعت استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل (٢٠١٧-٢٠٣٠)[٨٩] استنادا إلى توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ونتائج الدراسة الاستقصائية التي قام بها فريق البحث في ريادة الأعمال والاستراتيجية والابتكار في عام ٢٠١٢. ويكمن الهدف العام لهذه الاستراتيجية في القضاء على أوجه القصور الكمي والنوعي في مجال التشغيل. وهي تتضمن، من جملة أمور، إصلاح نظام التدريب المهني، وتحسين نظام المعلومات المتلعق بالتشغيل، وتنقيح مهام الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب،[٩٠] وإنشاء صندوق للتشغيل، وإنشاء مجلس أعلى للتشغيل، وتعزيز المرافق العامة المعنية بالتشغيل وإقامة شراكة دينامية مع القطاع الخاص. وهناك استراتيجيات أخرى تساعد أيضا في تعزيز التشغيل والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغرى والخفيفة والاستراتيجية الوطنية للتمويلات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود في مجال التدريب التقني والمهني لتعزيز قابلية الشباب للتوظيف.

ومن بين البرامج العديدة التي تسهم في إيجاد فرص العمل نذكر ما يلي:

- البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب الذي انطلقت أعماله في عام ٢٠١٤؛
- البرنامج الوطني المتكامل للمقاولات الصغرى؛
- يضطلع صندوق دعم التشغيل الذي أطلق في عام ٢٠١٢، بما يلي: '١') دعم الأنشطة المدرة لدخول مستدامة، بما في ذلك في مجالات البيئة لصالح الفئات الضعيفة، '٢')، إدماج الخريجين العاطلين عن العمل، '٣') تشجيع المقاولات الصغيرة جدا؛

٨٨ يبلغ معدل شغل المرأة للوظائف ٢٤,٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٥٣,١ في المائة للرجال، في حين تشكل النساء ٥٧,٥ في المائة من السكان في سن العمل.

٨٩ تشمل الغايات ذات الأولوية النساءَ والشباب إلى جانب الأشخاص من المستويين التعليميين الابتدائي والثانوي.

٩٠ تساهم الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب في تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل، وتملك صندوقا موجها لتنفيذ أربعة برامج رئيسية :'١' التوظيف الذاتي؛'٢'والتنسيب؛'٣'وتنمية المهارات'٤'ومراقبة التشغيل. ومع ذلك، فإن الوكالة محدودة من حيث التغطية الإقليمية والموارد المالية. وتفتقر عملياتها إلى الوضوح والاتساق مع الجهات الفاعلة الأخرى.

- تمت الموافقة منذ فترة وجيزة على مشروع دعم تطوير المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشغيل الشباب، بتمويل من صندوق التنمية الأفريقي.

من المأمول أن تسمح الاستراتيجية الجديدة بتوحيد الجهود التي تبذلها مختلف الجهات المعنية لضمان الرصد المنتظم بهدف الاستخدام الأمثل للموارد والتأثيرات.

ويتميز نظام المعلومات المتعلقة بالتشغيل(٩١) بالتشتت (تصنيف غير كاف، لا سيما حسب نوع الجنس والبيئة، بما في ذلك الفئات الضعيفة) بعدم الانتظام في جمع البيانات، وعدم الاتساق بين الهيئات المشاركة في جمع البيانات، وضعف القدرات التقنية والتكنولوجية، وعدم اتساق الأدوات والتسميات المستخدمة (كثيرا ما تختلف عن البيانات الناتجة من مصدر إلى آخر ومن ثمة هناك توافق قليل جدا بشأنها) وأخير بالمحدودية من حيث التحليل ونشر البيانات الموجودة. ويتعين بذل مزيد من الجهود لوضع نظام فعال للمعلومات عن التشغيل والبطالة وديناميات سوق العمل ومؤشرات العمل اللائق. وقد أنجز الديوان الوطني للإحصائيات، بدعم من مكتب العمل الدولي، دراسة استقصائية وطنية جديدة عن التشغيل والقطاع غير الرسمي في شباط/فبراير ٢٠١٧.

تونس

يشكل تعزيز التشغيل والقابلية للتوظيف عنصرا أساسيا في الخطة الخماسية التي تهدف إلى خفض معدل البطالة إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٢٠، وذلك، على وجه الخصوص، بوضع استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل (قيد الإعداد) والإصلاح المستمر لنظام التدريب المهني (من حيث تطوير القدرات وتحسين الجودة). تم في آذار/مارس ٢٠١٧ اعتماد قانون إلزامية التحاق الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بالتدريب المهني الأولي. وسيُرفق تنفيذه بإنشاء مراكز للتدريب المهني. ويَطال التسربُ المدرسي (التعليم الابتدائي والثانوي) ألف شاب سنويا، لاسيما شباب المناطق الداخلية. وتركز الخطة أيضا على زيادة نسبة مشاركة المرأة من ٢٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٢٠.

وبما أنه لم تعد للدولة وسائل جديدة لتوظيف الشباب، تتجه السياسات والبرامج العامة نحو تعزيز التشغيل في القطاع الخاص وتشجيع الشباب على إقامة مشاريع ابتكارية. وتعد ريادة الأعمال والمبادرة الخاصة للشباب والنساء الهدفَ الذي يحظى بالأولوية لدى الحكومة في مجال التشغيل. وهناك استراتيجية وطنية لريادة الأعمال يجري وضع اللمسات الأخيرة عليها، وتم قيد مبلغ ٢٥٠ مليون دينار في قانون المالية لعام ٢٠١٧ لدعم إنشاء المشاريع. كما ينص قانون الاستثمار أيضا على حوافز للشباب الواعد. وهناك استراتيجية وطنية للمبادرة الخاصة قيد الإعداد ترمي إلى قيام الشباب بإطلاق مشاريع ابتكارية، إلى جانب برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

ويتزايد عدد المبادرات الرامية إلى تعزيز تشغيل الشباب، والتي تركز على تطوير نظام التدريب المهني والتعليم العالي، ودعم العمل المستقل، وإقامة المشاريع، وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي

٩١ بيانات التشغيل مستقاة من التعداد العام للسكان والمساكن (يعود آخر تعداد إلى عام ٢٠١٣) والدراسات الاستقصائية، وبصورة ثانوية من السجلات الإدارية. سمحت الدراسة الاستقصائية المرجعية المتعلقة بالتشغيل والقطاع غير الرسمي بوضع منهجية أعتمدت في إطار الدراسة الاستقصائية الدائمة عن الظروف الحياتية للأسر المعيشية لعام ٢٠١٤.

والتضامني، وتعزيز دور المناطق في مجال التشغيل، وتعزيز سياسة التشغيل في الخارج. ويتطلب تنفيذهذه المبادرات إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهناك شراكات قيد التنفيذ مع المناطق في محاولة للحد من أوجه التفاوت في مجال التشغيل عمالة وتكريس مبدأ تكافوء الفرص فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فعلى سبيل المثال، فإن برنامج "عقد الكرامة"يسعى إلى تيسير الاندماج في الحياة المهنية للباحثين عن عمل للمرة الأولى الحاصلين على شهادات عليا، وهو ما يمكنهم من اكتساب مؤهلات إضافية ترتبط باحتياجات القطاع الخاص.(٩٢) وقد كُلفت الوكالة الوطنيّة للتّشغيل والعمل المستقل بإدارة هذا العقد.

٤-٢-٢ التنويع والتحول الصناعي

الهدف ٩- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الغاية ٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي.

الغاية ٩-٣ زيادة فرص حصول الشركات، بما فيها الشركات الصناعية الصغيرة، على الخدمات المالية، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

الغاية ٩ -٤ تحديث الصناعات بحلول ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، (٩ -٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة غير محددة)

الغاية ٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية بما في ذلك من خلال تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير بحلول ٢٠٣٠.

التحديات

يتميز النموذج الصناعي المغاربي، المكوّن من أكثر من ٩٠ في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بمحدودية التنوع نسبيا، وانعدام القدرة التنافسية، وعجز في الموارد البشرية ذات المهارات، فضلا عن ضعف الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ولا تزال مساهمته في استخدام العمالة والتنمية الإقليمية محدودة.[٩٣] وإذا كان اقتصادا تونس والمغرب هما الأكثر تقدما من حيث التعقيد والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، فإن المحتوى التكنولوجي لقطاع الصناعة التحويلية لا يزال منخفضا في المتوسط وتظل الصادرات مرتكزة على عدد قليل من فئات المنتجات. وبالنسبة لهذين البلدين، فإن تحسين القدرة التنافسية الصناعية وتعزيز المحتوى نحو التكنولوجيا العالية يتطلب تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، التي تقل حاليا بكثير عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،

٩٢ يهدف البرنامج إلى توظيف ٢٥ ألف من الخريجين في عام ٢٠١٧ بدعم مالي من الدولة.

٩٣ تقع معظم الصناعات الرئيسية على السواحل بالقرب من موانئ التصدير.

وتكييف النظام التعليمي للحد من العجز في التوجيه نحو التخصصات التقنية والهندسية، وتحسين المهارات التكنولوجية والقدرات المالية المحدودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الجزائر تهيمن المواد الهيدروكربونية على الصناعة، حيث تمثل نسبة٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ٩٥ إلى ٩٨ في المائة من الصادرات، ولم تساهم الصناعة التحويلية (باستثناء المواد الهيدروكربونية) إلا بنسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ (مقابل ١٥ في المائة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي). فالصادرات المصنعة لا تكاد تُذكر (٤,٦ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠١٦) ودرجة تطور الإنتاج الوطني منخفضة نسبياً.

أما في المغرب فقد استفادت الصناعة في السنوات الأخيرة من تحسين قيمتها المضافة، وهو ما يعزى أساسا إلى قطاعات الكيمياء والكيمياء العضوية وصناعة السيارات والصناعة الزراعية. وعرفت صادرات المنتجات الصناعية تزايداً مستمرا (خلال الفترة٢٠١٠-٢٠١٦) حيث سجلت معدل نمو سنويا بلغ ٣٤, ٧ في المائة، بينما بلغت نسبة صادرات المنتجات المصنعة ٤, ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٥ (في مقابل ٦٦ في المائة في عام ٢٠١٠) من مجموع الصادرات. وفي عام ٢٠١٥، انتج هذا القطاع ما نسبته ٧, ١٥ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ مع ذلك، هيمنة الصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المنخفضة أو المتوسطة أو العالية بنسبة ٨٠ في المائة.(٩٤) وقد تعززت حصة الصادرات من المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة أو العالية، حيث ارتفعت من ٢٣ في المائة في المتوسط (٢٠٠٠-٢٠٠٧) إلى ٤٠ في المائة (٢٠٠٨-٢٠١٥) نتيجة زيادة صادرات الفوسفات ومشتقاته والمركبات والمعدات/ الأجهزة الكهربائية. ولا تزال الحصة من صادرات التكنولوجيا المنخفضة مرتفعة، حيث تشكل ٣٧ في المائة (٢٠١٥)، رغم اتجاهها التنازلي في السنوات الأخيرة (سجلت ٥, ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٠). وتقدر الحصة من صادرات المنتجات المصنعة العالية التكنولوجيا بنسبة٦ في المائة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

وتتميز موريتانيا باقتصاد غير رسمي قائم على الكفاف وباقتصاد تقليدي يستند أساسا إلى الصادرات الأولية للموارد المعدنية (الحديد والذهب والنحاس والنفط) ومصائد الأسماك. ويمثل التعدين ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤) وأكثر من نصف الصادرات، ولكن لا يشغل إلا ١,٧ في المائة من العمالة (البنك الدولي- تحديث عام ٢٠١٥ للدراسة التشخيصية للتكامل التجاري، شباط/فبراير ٢٠١٦). ولا تزال مساهمة قطاع مصائد الأسماك (الصيد وما يرتبط به من أنشطة) إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيا (نحو ٦ في المائة في في عام ٢٠١٣) بالنظر إلى إمكاناته الكبيرة. ولا ينتج القطاع أية قيمة محلية،[٩٥] ولكنه يزود الميزانية بنسبة١٣- في المائة من إيراداتها، و٢٥ في المائة من إيرادات النقد الأجنبي، وحوالي ٣ في المائة من العمالة الوطنية، منها ٨٠ في المائة في القطاع الحرفي. وقطاع الصناعة التحويلية قليل التنوع وموجه نحو تثمين بعض المنتجات المحلية والاستعاضة عن الواردات. وعموماً فإن مؤسسات الصناعات التحويلية (الرسمية وغير الرسمية) تفتقر إلى التنافسية وضعيفة التأهيل. وهي لا تتلقى ما يكفي من تدابير الدعم للتحضير للانفتاح على الأسواق والمتطلبات المتصلة بمعايير الجودة. ولا تزال قدرتها التنافسية متأثرة من الارتفاع النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج (الماء والكهرباء، والنقل، والتمويل، والمدخلات المستوردة، وما إلى ذلك) وصغر حجم السوق المحلية.

٩٤ المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية – وزارة الاقتصاد والمالية.

٩٥ جزء كبير من كميات الأسماك المصيدة في المياه الموريتانية غير موجه نحو صناعة التجهيز المحلية.

أما الاقتصاد التونسي فيتّسم اليوم بهيمنة القطاع الثالثي (٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وباتجاه الصادرات الصناعية نحو التراجع ما بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٥، حيث تراجعت من ٥٦ في المائة إلى أقل من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل الصناعة التحويلية ٩, ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب٧٠ في المائة من إجمالي الصادرات خلال عام ٢٠١٦، الأمر الذي يعطيها وزنا كبيراً في الاقتصاد الوطني (الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، والخطة الخماسية). وقد شهدت هذه الصناعة تنويعاً تدريجياً لصالح الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية التي تمثل اليوم قطاعات التصدير الأولى (٤١ في المائة من الصادرات المصنعة في عام ٢٠١٥).

وقد ارتفعت حصيلة القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي (الإلكترونيات والسيارات والطيران، والبلاستيك التقني، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاستعانة بنظم خارجية للإدارة) في مجموع صادرات البضائع من ١٢ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من البرامج المنفذة من أجل تمكين الشركات من اكتساب ما يلزم من قدرة على التنافس، بما في ذلك برامج التحديث والتطوير الصناعي، فإن حصة جميع القطاعات التي تتطلب معارف مكثفة في الناتج المحلي الإجمالي هي اليوم أقل من ٢٠ في المائة (المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية). وتبلغ حصة الصادرات من المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المنخفضة أو المتوسطة أو العالية ضمن إجمالي الصادرات المصنعة حوالي ٦٣,٨ في المائة (٢٠١٦). وتعد صناعة الأغذية الزراعية (معلبات الصيد وإنتاج الخضر والفاكهة والزيوت) القطاع الصناعي الثاني من حيث الإنتاج والقيمة المضافة. فهي تسهم بنسبة٢٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و٢٠ في المائة من القيمة الصناعية المضافة وتوفر نحو ٧٥ ألف فرصة العمل. ويحتل قطاع الفوسفات والمناجم أيضا مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني، ولكن إسهامه في مجموع الصادرات من السلع والخدمات انخفض انخفاضا حادا من ١٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٥. ونما الاقتصاد غير الرسمي بقوة منذ عام ٢٠١١ لينتقل من ١٥ في المائة إلى أكثر من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٦.

ووعياً من البلدان بأن التنمية الصناعية تؤدي دورا هاما في التحول الهيكلي، فقد وضعت نصب عينيها تحقيق تصنيع شامل للجميع ومستدام، يؤدي إلى النمو ويوفر فرص العمل ومن شأنه أن يحفز تنمية إقليمية أكثر توازنا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تركز الجهود على تعزيز الابتكار، وتحسين مناخ الأعمال التجارية، ورفع مستوى الشركات التجارية وتحقيق تكامل أكثر أهمية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتمثل زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص أمراً ضرورياً لتحسين القدرة التكنولوجية الصناعية، فضلا عن تعزيز الابتكار وإيجاد فرص العمل.

تحليل الاتجاهات

- لم تتغير حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (٩-٢-١) في السنوات الأخيرة، إلا في تونس حيث انخفضت من ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. واستقرت في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ عند ١٥ في المائة في المغرب، و٦,٥ في المائة في موريتانيا و٥ في المائة في الجزائر.

- وظلت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في مجموع العمالة (٩-٢-٢) مستقرة في الجزائر وتونس، ولكنها انخفضت في المغرب خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦ سجلت ١٨,٥ في المائة في تونس، و١٣,٥ في المائة في الجزائر، و١٠ في المائة في المغرب و٦,٨ في المائة في موريتانيا (٢٠١٣).
- وكانت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموع القيمة المضافة للصناعة (٩-٣ - ١) ٦١ في المائة في الجزائر (٢٠١٠-٢٠١٤) و٢٧ في المائة في المغرب (٢٠١٠). ولا توجد بيانات متاحة بالنسبة للمغرب وتونس. وزادت نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي حصلت على قروض أو خط ائتمان (٩- ٣ - ٢) من٢٠ في المائة (٢٠١٥) إلى ٣٩ في المائة (٢٠١٦) في الجزائر. البيانات غير متاحة للبلدان الثلاثة الأخرى.
- ويشكل تطوير الإنتاج الأنظف والصناعة الخضراء مع زيادة كفاءة استخدام الموارد والطاقة (٩- ٤) أولوية واضحة في استراتيجيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في كل من المغرب وتونس والجزائر. وتترجم هذه الأولوية من خلال التدابير الرامية إلى دعم الامتثال للمعايير البيئية، ومراجعة حسابات الطاقة ومنح الشهادات للمؤسسات (معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقواعد الإدارة البيئية، وإدارة الطاقة، وإدارة المخاطر، وما إلى ذلك). ووُضع برنامج لكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة في البلدان الثلاثة. ومع ذلك، فإن هذه التدابير لا تزال غير كافية، ولا تندرج في إطار استراتيجية شاملة تهدف لتشجيع الصناعيين على اعتماد سياسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للارتقاء إلى مستوى أهداف التنمية المستدامة. ولا تتضمن السياسات الصناعية بشكل صريح التحديات المتصلة بالتكيف مع المخاطر المناخية والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والكفاءة في استخدام الطاقة. ولا يسترشِد أي بلد من البلدان بالمؤشر (٩-٤-١) الخص بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الشركات الكبرى تتخذ بالفعل وبشكل طوعي خطوات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (قطاعات إنتاج الطاقة، وتجهيز الأغذية، والأسمنت، والفوسفات) وذلك من خلال اتباع سياسة لإضفاء القيمة على الطاقة وعلى المواد.
- ورغم أن الابتكار والتطور التكنولوجي يشكلان محركين رئيسيين للتصنيع، فإن الإنفاق على البحث والتطوير (٩- ٥-١) لا يزال غير كاف، حيث يقل كثيرا عن الحد الأدنى الذي حدده الاتحاد الأفريقي بنسبة١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.[٩٦] وانخفض الإنفاق على البحث العلمي في تونس من ٠,٦٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٦٦ عام ٢٠١٥.[٩٧] ويتبوأ المغرب مكانة أفضل حيث خصص ٠,٧٩ في المائة (٢٠١٦)، ويهدف إلى زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. ولا توجد بيانات متاحة عن للجزائر

٩٦ تخصص كوريا الجنوبية ٤,٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحوث، وتخصص اليابان ٣,٦ في المائة وتخصص البرازيل ١,٢ في المائة (اليونسكو، ٢٠١٦). وعلى الصعيد الأوروبي، خصصت النمسا ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في عام ٢٠١٥ في مقابل متوسط أوروبي يصل إلى ٢ في المائة (المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي).

٩٧ تهدف الاستراتيجية الجديدة للبحث العلمي (٢٠١٧-٢٠٢٢) إلى تحقيق مساهمة البحث العلمي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ في المائة.

وموريتانيا. ووفقا لليونسكو، فإن الجزائر تخصص ٠,١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير.

وفي جميع البلدان، تأتي النفقات أساساً من خزينة الدولة؛ ومساهمة الصناعة في الجهود الوطنية للبحث والتطوير والابتكار هامشية بسبب الافتقار إلى الأدوات المالية المناسبة. ويعكس هذا الوضع انخفاض مستوى التطور التكنولوجي والمحتوى المحلي في قطاع الصناعة التحويلية. ولدعم تحديث الصناعة، لا يزال من الضروري بذل جهود كبيرة في مجال تعزيز المهارات ورفع مستوى الشركات، وتعزيز التماسك فيما بين نظم الابتكار والبحث. وعند وضع السياسات الصناعية، ينبغي السهر على تحقيق اتساقها مع السياسات الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالتعليم والتدريب والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي تحسين أوجه التداخل بين البحوث العامة والصناعة.

وبهدف تحسين القدرات في مجال الابتكار، سيتعين على البلدان وضع نظم للتمويل المستدام، وإعادة توجيه نظم البحوث، وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وكفالة تدريب الموارد البشرية. وتركز السياسات الصناعية الجديدة (في كل من المغرب والجزائر وتونس)، في جملة أمور، على تنمية المجموعات القطاعية لدعم الابتكار وبناء القدرات التكنولوجية للشركات. ويصنف مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٧ على الشكل التالي: المرتبة ٧٢ للمغرب، والمرتبة ٧٤ لتونس والمرتبة ١٠٨ للجزائر من أصل ١٢٧ بلدا.

الاجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذتها البلدان مؤخراً

تتعلق التدابير الرئيسية التي اتخذتها البلدان بتحسين مناخ الأعمال التجارية، وتشجيع الاستثمار، وتحديث القطاع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المناطق الصناعية والابتكار ونقل التكنولوجيا.

الجزائر

جعل البلد من مضاعفة حصة الصناعة التحويلية هدفا له من حيث القيمة المضافة (من ٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠). وجرى تحديد المجالات ذات الأولوية التالية: الأعمال التجارية الزراعية، والأنشطة المتصلة بصناعة النفط (البتروكيميائيات والأسمدة وما إلى ذلك) والموارد المعدنية (الحديد والفوسفات والعناصر الأرضية النادرة، وما إلى ذلك)، والصناعات المعدنية والحديد والصلب والأسمنت، وصناعة السيارات والطيران والسفن والإلكترونيات ومعدات الاتصالات، والمستحضرات الصيدلانية. وتنص خطة عمل القطاع الخاص على تقديم دعم خاص لقطاع الصناعات الغذائية، الذي يمثل من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من القيمة المضافة الصناعية والإسهام في الأمن الغذائي في البلد. ويساهم مركز تقني صناعي مخصص لهذا النوع من الأنشطة في بناء قدرات الموظفين الفنيين. كما ستُمنح مزايا خاصة للمستثمرين الذين يقومون بتطوير أنشطة صناعية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية)، وسخانات المياه الشمسية، والعزل الحراري، والمنتجات والعبوات القابلة

للتحلل الأحيائي. ومن المتوقع إنشاء مدارس عليا في مجالات الاقتصاد الصناعي، والحرف الصناعية واللوجستيات والإدارة. ويمنح القانون رقم ١٦-٩ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ المتعلق بتشجيع الاستثمار بعض المزايا الخاصة بالمستثمرين الذين يستخدمون التكنولوجيات النظيفة.

وبهدف تحسين الأداء البيئي والقدرة التنافسية للشركات، جرى تنفيذ برنامج للمساعدة في إصدار الشهادات وفقاً للمعايير الدولية لإدارة الجودة، والبيئة والأمن (استفادت ٣٤١ شركة من الحصول على شهادة إيسو ١٤٠٠١ في نهاية ٢٠١٥).(٩٨) وصاحبَ السياسةَ الصناعية دعمٌ مقدم في مجال السياسات بهدف تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي تمثل ٩٩ في المائة من القاعدة الصناعية وساهمت بنسبة ٦١ في المائة من القيمة المضافة الصناعية لعام ٢٠١٤). وأنشئت وكالة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون توجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون ١٧-٢ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) بغية تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصفقات العمومية، والعقار الصناعي والتمويل وبرامج التحديث. وتُكمَّل هذه الآلية بالصندوق الوطني لدعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية. ويهدف القانون التوجيهي المتعلق بالبحوث العلمية والتنمية التكنولوجية (القانون ١٥-٢١ لعام ٢٠١٥) إلى تعزيز إدماج البحث العلمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ووضع هياكل للبحوث في الأوساط الصناعية، بما في ذلك من خلال آليات تشجيع الابتكار في المؤسسة. وهناك استراتيجية قيد الإعداد لتعزيز الابتكار الصناعي.

المغرب

يهدف مخطط تسريع التنمية الصناعية للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) إلى إيجاد ٥٠٠ ألف فرصة عمل مستدامة وزيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويجري تنفيذ المخطط من خلال تطوير النظم الإيكولوجية المتكاملة، ووضع أدوات دعم من أجل دعم تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدماج القطاع غير الرسمي (٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وتعزيز البحوث والابتكار. وساعد إنشاء الدولة للحظائر التكنولوجية ومناطق للتجارة الحرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي (٣٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠١٥).

موريتانيا

تستهدف الاستراتيجية الجديدة للصناعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) دعم تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، وتعزيز اندماجه في الاقتصاد الوطني، وتيسير دخول الأسواق الإقليمية والدولية. وقد حددت الاستراتيجية أهدافا لزيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٧ في المائة (مقابل ٦,٥ في المائة عام ٢٠١٦) وإنشاء أكثر من ٢٥٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتركز الاستراتيجية على القطاعات الدافعة الرئيسية (التي تتيح فرصا من أجل التنويع وتحقيق القيمة المستدامة)، وهي تربية الماشية والزراعة وصيد الأسماك والصناعات الاستخراجية. وستُرفع القيمة المضافة لهذه القطاعات من خلال التنمية المستمرة لقدرات التصنيع والتحول، وتقديم

٩٨ معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس: هي إيسو ١٤٠٠١ وإيسو ٩٠٠١ وإيسو ٢٢٠٠٠ وإيسو ٢٦٠٠٠ والنظام المرجعي لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل ١٨٠٠١.

الدعم لمختلف الجهات الفاعلة المحددة على طول سلاسل القيمة وتعزيز البحوث التكنولوجية، وزيادة النفقات المخصصة لذلك.

وتهدف هذه الاستراتيجية، على وجه الخصوص، إلى إزالة القيود الرئيسية التي يعاني منها القطاع الصناعي وهي:'١' محدودية إمكانية الحصول على التمويل والاستثمار؛ '٢' عدم كفاية النظام العام لدعم الأعمال التجارية، وضعف الهياكل الاجتماعية المهنية؛ '٣' الافتقار إلى التنسيق فيما بين القطاعات الوزارية المعنية؛ '٤' ضعف الطلب ؛ '٥' بيئة الأعمال التجارية التي تعيق اجتذاب رأس المال الأجنبي، رغم التقدم الذي أحرز مؤخراً. وسيجري اعتماد برنامج إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية وتحديثها وكذلك مرصد للصناعة. وكان هدف إنشاء المنطقة الحرة في نواذيبو عام ٢٠١٣ هو المساهمة في تنمية قطاع صيد الأسماك (إنشاء صناعات التجهيز)، وتطوير لوجستيات الموانئ واللوجستيات التجارية وتطوير مركز للسياحة.

تونس

لم تركز الاستراتيجية الصناعية لآفاق عام ٢٠١٦ بما فيه الكفاية على البحث والابتكار. وحددت الخطة الخماسية للتنمية هدف رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨ في المائة في المتوسط، ومضاعفة الصادرات إلى ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠، وزيادة القيمة المضافة لقطاعات التصدير من ١٥ في المائة حالياً إلى ٢٠ في المائة عام ٢٠ ٢٠ وبزيادة حصة القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ إلى ٣٠ في المائة عام ٢٠٢٠. وهي تسعى أيضا إلى خفض معدل البطالة إلى حوالي ١٠ في المائة في عام ٢٠٢٥، لاسيما لصالح خريجي التعليم العالي والمحرومين من الأقاليم الداخلية. وتضطلع صناعة الأغذية بدور هام في التنمية الاقتصادية للبلد.(٩٩) فهي تمثل ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و١٩ في المائة من المؤسسات الصناعية و١٤ في المائة من العمالة. ومن المتوخى تصنيع المكونات والمعدات اللازمة لبناء محطات توليد الطاقة الشمسية والطاقة الريحية على الصعيد المحلي، ولكن لم يوضع أي هدف محدد بالأرقام. ويقع الابتكار في صميم الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي يجري وضعها في أفق عام ٢٠٣٠ وتهدف تقريب المؤسسات البحثية من النسيج الصناعي والاقتصادي.

٢-٢-٥ التكيف مع تغير المناخ ومكافحة التصحر

الهدف ١٣- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

الغاية ١٣- ١ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

الغاية ١٣- ٢ تعميم مراعاة تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

٩٩ تونس هي المصدِّر الأول في العالم للتمور وزيت الزيتون والبلد الثاني في أفريقيا في تصدير المنتجات العضوية.

الهدف ١٥ حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الغاية ١٥ - ١ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية ولا سيما الغابات.

الغاية ١٥ - ٢ استصلاح الغابات والإدارة المستدامة. تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وترميمها.

الغاية ١٥ - ٣ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام٢٠٣٠.

التحديات

ترتبط مسائل تغير المناخ ومكافحة التصحر ارتباطا وثيقا. ذلك أن المغرب العربي منطقة في غالبها مناطق قاحلة وشبه قاحلة، تتعرض لفترات من الجفاف المتكرر وتباين مكاني في هطول الأمطار يتغير من سنة إلى أخرى. وتؤثر البيئة القاحلة، التي تزيد من تفاقم التصحر، على قرابة ٨٥ في المائة من المناطق الجغرافية للمنطقة دون الإقليمية (حوالي ٩٣ في المائة من أرض المغرب و٩٦ في المائة من أرض تونس هي مناطق قاحلة وشبه قاحلة) ولا يزال الغطاء الحرجي ضعيفاً، لاسيما في الجزائر (١,٧ في المائة من التراب الوطني) وموريتانيا (٠,١٢ في المائة). وتقدر بنسبة ١٢,٧ في المائة في المغرب و٨,٣٣ في المائة في تونس (٢٠١٥).

ومن ناحية أخرى، تعاني جميع البلدان تقريبا من إجهاد مائي(١٠٠) شديد نوعا ما، مع وجود موارد مياه عذبة متجددة تقدر بأقل من ٧٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً في المغرب و٤٠٠ متر مكعب في تونس، وأقل من ٣٠٠ متر مكعب في الجزائر. ولا توجد بيانات متاحة بالنسبة لموريتانيا. وسيستعاض عن هذا المؤشر المستخدم على نطاق واسع بمؤشر مستوى الإجهاد المائي للهدف ٦ (٦-٤-٢) من أهداف التنمية المستدامة، الذي هو نسبة الفرق بين المياه العذبة المستخرجة (حسب القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والاستخدامات المحلية) وموارد المياه العذبة المتجددة المتاحة بعد مراعاة الاحتياجات البيئية.

وقد أقر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بضعف المنطقة الكبير في مواجهة تحدي تغير المناخ، حيث أشارت توقعاته إلى زيادة درجة الحرارة من ١ إلى ٤ درجات مئوية مع انخفاض في المعدل السنوي لهطول الأمطار، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض غلال المحاصيل في بعض النظم الإيكولوجية قد تصل إلى٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وبالتالي قد تصبح الظواهر الجوية البالغة الشدة أكثر تواترا (مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر). ويفاقم تغير المناخ نقص المياه والتصحر، ويزيد من فقدان إنتاجية النظم الإيكولوجية الزراعية والرعوية وتدهور الغابات.

١٠٠ تُقارِن حصة الفرد من موارد المياه الموارد المتجددة مع مجموع السكان (باعتباره المحرك الرئيسي للطلب على المياه لجميع الاستخدامات) في أي وقت معين. فإذا كانت كمية المتاح من المياه العذبة المتجددة أقل من ١٠٠٠ متر مكعب في السنة للفرد، فإن ذلك يعني وجود الإجهاد المائي. يقع سقف ''الندرة المطلقة'' في حدود أقل من ٥٠٠ متر مكعب في السنة للفرد الواحد.

تحليل الاتجاهات

- لا تزال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ضعيفة، كما يبين الجدول ٣، بيد أن هناك اتجاها نحو التزايد، لاسيما في الجزائر والمغرب. فقد سجل المغرب معدل نمو سنويا قدره ٢,٩ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠١٢، بالاضافة إلى ما حققه البلد من تنمية اجتماعية واقتصادية، فيما سجلت تونس ١,٥ في المائة خلال الفترة نفسها.

الجدول ٣ : إجمالي صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/للفرد)[١٠١]

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠ ٢٠/٢٠٣٠
الجزائر	٣,٣	٣,٩	٣,٨	
المغرب	٢,٩٥	٣,١٠ (٢٠١٢)	٣,٢٦	٤,٣٤/٣,٤٤
موريتانيا	٢,٠٥٧	٢,١ (٢٠١٢)	٢,١٥	٢,٨٨/٢,٤٤
تونس	٣,١ (٢٠١٠)	٣ (٢٠١٢)	٢,٥	١,٦ (٢٠٣٠)

- المؤشر: اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث (تمشيا مع إطار سينداي ٢٠١٥-٢٠٣٠) ١٣-١-٢

في سياق يتسم بارتفاع التوسع الحضري، وتتركز فيه الأنشطة على الساحل وزيادة كبيرة في التعرض لآثار تغير المناخ (الجفاف والعواصف والفيضانات وحرائق الغابات)، يمثل توقع المخاطر الرئيسية وإدارتها مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدان المغرب العربي، نظراً لما يترتب عن ذلك من آثار على القطاعات الرئيسية مثل الهياكل الأساسية، والطاقة، والزراعة، والبيئة، والمياه، والصحة، والتعليم. ورغم التقدم الكبير الذي أُحرز (وضع مجموعة من القوانين والأنظمة، والعمل بآليات تمويل مكرسة، وإدراج المخاطر في بعض الخطط القطاعية، ووضع آليات عملية إلى حد ما للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين وإنشاء التأمين الإجباري ضد الكوارث الطبيعية في كل من الجزائر والمغرب)، فإنه لا تزال هناك ثغرات.[١٠٢] وتتمثل هذه الثغرات أساساً في الإطار القانوني الذي لا يتلاءم مع مختلف السيناريوهات الخاصة بالكوارث وحالات الطوارئ، وتقييم المخاطر والتأهب لها والتخطيط لها وإدارتها (تشتت المسؤوليات وعدم كفاية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، وتدني مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية) والتمويل، وأخيرا عدم وعي السكان المعرَّضين بقواعد الحد من المخاطر والوقاية منها. ولابد من تحسين فهم المخطار في كافة البلدان، لا سيما على الصعيد المحلي، وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء أهمية أكبر للعلم والتكنولوجيا من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

وتهدف سياسة منع المخاطر وإدارة الكوارث في الجزائر إلى تحسين معرفة المخاطر وفهمها، وتعزيز شبكة الرصد والإنذار المبكر، وتعزيز برنامج حماية الهياكل الأساسية وتنمية القدرات الوطنية. ولدى

١٠١ البيانات مستمدة من البلاغات الوطنية والتقارير التي تصدر كل سنتين بشأن تغير المناخ.

١٠٢ في تونس هناك قيد مشروع نص قيد الدراسة لفرض التأمين ضد وقوع الحوادث الطبيعية.

البلد خطة وطنية للوقاية من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية الكبرى (٢٠٠٣) وقانون إطاري بشأن الوقاية من الأخطار الجسيمة وإدارة الكوارث (٢٠٠٤). وتتضمن الخطة الوطنية لإدارة الإقليم الحد من مخاطر الكوارث. وهناك العديد من الصناديق القائمة (صناديق الكوارث الطبيعية، الصندوق الوطني للتضامن، والصندوق الوطني للإسكان) كما وضعت خارطة لمراقبة الأحوال الجوية ينشرها يوميا الديوان الوطني للأرصاد الجوية.

ووضع المغرب مؤخرا برنامجاً متكاملا لإدارة الكوارث الطبيعية (٢٠١٧-٢٠٢١) ويسعى إلى تحويل صندوق مكافحة مخلفات الكوارث الطبيعية إلى "صندوق الصمود الوطني".

ولدى موريتانيا قانون بشأن إدارة الكوارث، واستراتيجية وخطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث، أُقروا في عام ٢٠٠٩، وكذلك مركز لرصد الكوارث وإدارتها، تابع لوزارة الداخلية واللامركزية (٢٠١٥). وبدعم من مبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث، أُعدت خطة وطنية للطوارئ لمواجهة الفيضانات عام ٢٠١٤. غير أنها تفتقر إلى هيكل مركزي لتنسيق الإجراءات على مستوى القطاعات المتعددة (تشتت الأدوار والمسؤوليات). ولا يحظى الحد من مخاطر الكوارث بقدر كافٍ من الاعتبار في السياسات القطاعية والسلطاتُ المحلية غير واعية بهذه المسألة. ورغم وجود العديد من الدراسات بشأن التعرض للمخاطر، فإنها تفتقر إلى تقييم شامل للمخاطر. وأنظمة الإنذار المبكر القائمة مشتتة ولا يستعان بالمعلومات المتوفرة على نحو كاف. وقد أوصى الاستعراض الاستراتيجي الوطني "استئصال شأفة الجوع" بوضع خطة طوارئ متعددة المخاطر، وإنشاء قاعدة بيانات متاحة لمختلف الجهات الفاعلة.

وفي تونس، أكد التقرير الوطني لعام ٢٠١٣ عن تنفيذ إطار عمل هيوغو بشأن الحد من مخاطر الكوارث (٢٠١١-٢٠١٣) على أوجه القصور في الترتيبات المعمول بها، وفقاً للقانون رقم ٣٩- ١ ٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن مكافحة الكوارث والوقاية منها وتنظيم الاستجابة حيث يتضمن خطة وطنية وخططا إقليمية لإدارة المخاطر الكبرى سواء كانت طبيعية أو تكنولوجية. ويركز هذا القانون على إدارة الكوارث وما بعدها، وبدرجة أقل على الوقاية منها. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بتحديد استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد لتحليل المخاطر، وتعزيز التشريع، وتفعيل نظم الإنذار المبكر (النظم القائمة قطاعية ولا تشمل جميع أنحاء الإقليم، ولا كافة المخاطر)، وبناء القدرات ووضع ميزنة محددة. ويجري حاليا وضع صندوق للكوارث الطبيعية.

واستنادا إلى الفجوات التي تم تحديدها، وبهدف تنفيذ أهداف إطار سينداي، ينبغي أن تركز جهود البلدان على النقاط التالية:

- دمج إدارة مخاطر الكوارث في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية المعتمدة على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- اعتماد سياسة لإدارة المخاطر المتعددة تكون أكثر تكاملا وشمولا؛
- إجراء تقييم مفصل للحد من مخاطر الكوارث على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، يأخذ المعلومات المستخلصة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتصلة بالتخطيط الوطني والاستثمار؛

- مراعاة الصلات القائمة بين إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ؛
- استكمال الإطار التشريعي القائم بشأن الحد من الكوارث؛
- إنشاء/تفعيل الهياكل المؤسسية للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
- وضع آليات إبداعية أكثر، تساهم في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الكوارث؛
- إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط الإنمائية الإقليمية والمحلية؛
- وضع نظام فعال للرصد قائم على تقاسم المعلومات يُشْرِك الأقاليم في جمع البيانات والتحقق من صحتها؛
- تعميم نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، لا سيما على الصعيد المحلي؛
- وضع برنامج وطني للتأمين ضد الكوارث الطبيعية مع توسيع نطاق تغطيته ليشمل الفئات الأكثر ضعفا؛
- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة العاملة في إدارة المخاطر، لا سيما على الصعيد المحلي، من خلال زيادة الوعي ووضع الأدوات المنهجية ووضع برنامج تدريبي.

- المؤشر: اعتماد وتنفيذ سياسات أو استراتيجيات أو خطط ترمي إلى بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (خططط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، والتقارير الوطنية بشأن تغير المناخ، والتقارير المحدَّثة كل سنتين) ١٣-٢-١.

وأُدرجت القدرة على التكيف مع تغير المناخ في العديد من الاستراتيجيات الشاملة (الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك في البرامج القطاعية. وقد نَفذت جميع البلدان، بدعم من الشركاء الإنمائيين، عددا من المشاريع/البرامج للتكيف مع تغير المناخ. وتركز هذه المشاريع أساسا على تحسين قدرة المجتمعات المحلية في مجال الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، وتعزيز الطاقة المتجددة في المناطق الريفية وقدرة المدن الساحلية على التكيف.

كما صاغت البلدان مساهمتها المحددة وطنيا لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ووضعت تدابير للتكيف، وخاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل المياه والزراعة والغابات والرعي والنظم الإيكولوجية الرعوية والصحة والسياحة. وأهداف التكيف المدرجة في المساهمات المحددة وطنياً ذات طابع نوعي، ولا تعالج كافة مكامن الضعف في قطاع معين. وشرعت جميع البلدان في إعداد خطط عمل وطنية للتكيف.[١٠٣] ويتوقع أن تحرص هذه البلدان على الربط بين عناصر التكيف في المساهمات المحددة وطنياً وبين مسار الخطط الوطنية للتكيف لتمكين هذين المسارين من تعزيز بعضهما البعض، بالتركيز على أوجه التآزر الممكنة في مجالات الإدارة والتنسيق والتمويل والرصد والإبلاغ. ولا تزال إدارة المؤسسية للسياسات المتعلقة بتغير المناخ تشكل تحديا، رغم إنشاء هياكل

١٠٣ تنص المادة ٧-٩ من اتفاق باريس بأن تقوم جميع الأطراف، حسب الاقتضاء، بعمليات وضع الخطط الوطنية للتكيف، وفقا لمقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف ١٦، وكانكون، ٢٠١٠).

التنسيق فيما بين الوزارات (اللجنة الوطنية للمناخ في كل من الجزائر والمغرب) واللجان القطاعية (تونس) أو مراكز التنسيق القطاعية المعنية بتغير المناخ (موريتانيا).

وأشار تقييم بشأن إدماج تغير المناخ في السياسات العامة للمغرب إلى عدم وجود نهج شامل لإدماج الخطر المناخي في السياسات القطاعية، استجابة لمسار ضعف الأقاليم تجاه تغير المناخ.[١٠٤] وترد الأطر السياساتية والمؤسسية الرئيسية القائمة في الجدول ٤ أدناه:

الجدول ٤ : الأطر الاستراتيجية الرئيسية

	الأطر الاستراتيجية القائمة الرئيسية
الجزائر	المساهمة المحددة وطنياً (٢٠٢٠-٢٠٣٠) تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عند ٧ في المائة (الجهد الوطني) و٢٢ في المائة (مع الحصول على الدعم المالي والتكنولوجي الدولي). تحديث الخطة الوطنية المعتمدة في عام ٢٠١٣ والتصديق عليها على المستوى القطاعي. التقرير الوطني الثاني بشأن تغير المناخ الذي أعد في عام ٢٠١٠. إطلاق التقرير الوطني الثالث في عام ٢٠١٨.
المغرب	المساهمة المحددة وطنياً: خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٧ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (الجهد الوطني) و ٤٢ في المائة (مع الحصول على الدعم المالي والتكنولوجي الدول). التقرير المستكمل بشأن المساهمة المحددة وطنياً بتاريخ أيار/مايو ٢٠١٧. السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ (٢٠١٤-٢٠٣٠) والخطة الوطنية لمكافحة الاحترار العالمي (٢٠٠٩ ...). التقرير الوطني الثالث (٢٠١٦) والتقرير المستكمل الأول لكل سنتين (٢٠١٦). إطلاق عملية إعداد التقرير الوطني الرابع. إنشاء مركز لتنمية القدرات في مجال تغير المناخ (٢٠١٥).[1]
موريتانيا	المساهمة المحددة وطنياً: خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٢ في المائة (الجهد الوطني) و٢٢,٣ في المائة (بدعم دولي). خطة العمل الوطنية بشأن التكيف مع تغير المناخ لعام ٢٠٠٤. إعداد التقرير الوطني الثالث بشأن تغير المناخ (٢٠١٤). التقرير الأولي لفترة السنتين (٢٠١٥). يجري إعاد التقرير الوطني الرابع.
تونس	المساهمة المحددة وطنياً: خفض كثافة الانبعاثات الكربونية بنسبة 13 في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (الجهد الوطني) و٤١ في المائة بدعم دولي (٧٥ في المائة من المساهمة المحددة وطنياً تتحقق من خلال تنفيذ سياسة التحول في مجال الطاقة). الاستراتيجية الوطنية بشأن تغير المناخ (٢٠١٢). التقرير الأول لفترة السنتين (٢٠١٤) والتقرير الثاني لفترة السنتين (٢٠١٦). التقرير الوطني الثاني (٢٠١٤) والثالث (نهاية عام ٢٠١٧). استراتيجية التكيف الوطنية للقطاع الزراعي والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية لتغير المناخ. الاستراتيجية الوطنية لتكيف المناطق الساحلية في مواجهة الارتفاع المتسارع في مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ.

١ يهدف مركز تنمية القدرات في مجال تغير المناخ إلى تطوير القدرات على الصعيد الوطني وكذلك القاري في المجالات المتصلة بإدماج تغير المناخ في السياسات القطاعية، والحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، وتحسين إدارة البحوث والمعارف. ويعمل أيضا بمثابة منصة إقليمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٤ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: ''إدماج مقتضيات تغير المناخ في السياسات العمومية''. إحالة ذاتية رقم ٢٠١٥/٢١.

- مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (١٥-١-١)

يمثل الاستغلال المفرط وتدهور الموارد الحرجية تحديا رئيسيا بالنسبة لجميع البلدان. ولا يمكّن الافتقار إلى آليات الرصد المنتظم والفعال للنظم الإيكولوجية والأنشطة المتصلة بقطاع الغابات اليوم بالحصول على بيانات موثوقة ومستكملة بدرجة كافية عن الاتجاهات والتغيرات في الغطاء الحرجي. ولا تجري عمليات جرد الغابات الوطنية بشكل منتظم وأحيانا تكون غير مكتملة. وهذه هي حال موريتانيا، حيث أجرى الجرد الوحيد في عام ١٩٨٢؛ وقد أجريت عمليات جرد أخرى، ولكنها لا تتناول جميع المناطق الحرجية في البلدان. وفي تونس، أجرى جردان أحدهما للغابات وآخر للمناطق الرعوية؛ نشر الأول في عام ١٩٩٥ (سنة الأساس ١٩٩٠) والثاني في عام ٢٠١٠ (سنة الأساس ٢٠٠٠). ووضع نظام لرصد التقدم السنوي المحرز في مجال المزارع الحرجية والرعوية منذ عام ١٩٩٠. وفي المغرب أجرى أيضا جردان للغابات ونشرا في عام ٢٠٠٥ (سنة الأساس ١٩٩٠) و٢٠١٣ (سنة الأساس ٢٠٠٤). وأجرت الجزائر عمليات جرد للغابات في عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٨ (سنة الأساس ٢٠٠٣).

ويلخص الجدول ٥ أدناه البيانات المقدمة من البلدان.

الجدول ٥ : نسبة مساحة البلد المغطاة بالغابات (الغاية ١٥-١-١)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠-٢٠٣٠
الجزائر	١,٧	١,٧	١,٧	
المغرب	١٢	١٢,٧	١٢,٧	
موريتانيا		٠,١٢ (٢٠١٤)		
تونس	٨,١٢	٨,٣٣	٨,٣٦	٨,٧ (٢٠٢٠)

يبدو أن نسبة المساحة المغطاة بالغابات لم تتغير في السنوات الأخيرة في كل من الجزائر والمغرب وتونس. وساعدت الإجراءات الحكومية (إعادة التشجير، وحماية الغابات، وما إلى ذلك) على تخفيض وتيرة إزالة الغابات.

وتهدف استراتيجية الغابات في الجزائر (٢٠١٧-٢٠٣٥) إلى الوقاية من التصحر والحد منه من خلال استصلاح الأراضي والنظم الإيكولوجية، والحفاظ على المياه والتربة، وتوسيع نطاق السد الأخضر الكبير (٣٠٠ ألف هكتار بحلول عام ٢٠٣٥) وزيادة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات إلى حدود ٢,١ في المائة (في مقابل ١,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٦). ومن المتوقع أن ينخفض مؤشر حساسية التصحر من ٤٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وتهدف الخطة الوطنية لإعادة التشجير (٢٠٠٠-٢٠٢٠) إلى غرس ١ مليون هكتار. وقد أنشئ صندوق لمكافحة التصحر وتنمية مناطق الرعي والسهوب. وتنص خطة العمل الوطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة (٢٠١٧-٢٠٣٥) على إنشاء نظام للرصد ووضع النماذج الوطنية لعمليات التصحر.

وفي المغرب، يبلغ متوسط معدل التشجير في البلد ٨ في المائة، وهو أقل من المعدل الأمثل (١٥ إلى ٢٠ في المائة) اللازم لإحداث التوازن الإيكولوجي والبيئي. وتهدف الخطة العشرية لتنمية الغابات (٢٠١٥-٢٠٢٤) إلى مواصلة تكثيف العمل في إعادة التشجير وإحياء الغابات التي ارتفع معدلها من ١٨ ألف هكتار سنوياً عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦٤٠٠ هكتار سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤.

والإمكانات الحقيقية من الموارد الحرجية غير معروفة في موريتانيا بسبب عدم وجود إحصاءات موثوقة. وتشير التقديرات الحالية إلى أن منطقة التشكيلات الحرجية، بما في ذلك الغابات المحمية، انخفضت من ١٥١٣٤٠٠٠ هكتار في عام ١٩٨٢إلى ٤٧٠٦٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٤، أي بانخفاض قدره حوالي ٩, ٦٨ في المائة(١٠٥) غير أن هناك اتجاها نحو التباطؤ في هذه الظاهرة حيث تقدر الخسارة بنحو ٨ آلاف هكتار/سنويا (٤ آلاف هكتار من الغابات و٤ آلاف هكتار من الأراضي الحرجية) في مقابل ١٥ ألف هكتار سنوياً في عام ٢٠١٠ (المصدر: تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠١٥).(١٠٦) وترتكز السياسة الوطنية للغابات على نهج إدارة لامركزية للموارد الطبيعية يتيح إدارة تشاركية بالتعاون مع المجتمعات المحلية. ويعكف البلد حالياً على تنفيذ استراتيجيته الوطنية وخطة عمله الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨) اللتين أعدتا في إطار تنفيذ البرنامج الأفريقي "مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل"(١٠٧). وتركز هذه الخطة على التدخلات المتكاملة (الإدارة المستدامة لنظم الإنتاج، والتنمية المحلية، وتطوير القطاعات الفرعية والبحوث وإدارة المعارف، وبناء القدرات، والرصد والتقييم) مع التركيز على مناطق الأراضي الجافة.

وفي تونس، تغطي مناطق الغابات المتدهورة أكثر من ٣٨٠ ألف هكتاراً في عام ٢٠٠٠، أي ما يعادل ٤٠ في المائة من إجمالي مساحة الغابات. وقد تركزت جهود إعادة التشجير خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ على مساحة تقدر بحوالي ١١٠ آلاف هكتار (المديرية العامة للغابات، ٢٠١٦). وتسعى الاستراتيجية الوطنية لتنمية الغابات والمراعي الإنمائية وإدارتها على نحو مستدام (٢٠١٥-٢٠٢٤) إلى تعزيز جهود إعادة التحريج إلى ١٦ ألف هكتار سنويا، في مقابل ٦٢٠٠ هكتار التي أنجزت خلال السنوات الخمس الأخيرة وتحسين معدل إدارة الغابات من ٣٦ في المائة إلى ٦٠ في المائة.

- التقدم المحرز في مجال الإدارة المستدامة للغابات ١٥-٢-١

يمثل تقييم التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات أمراً معقداً، نظراً لتداخل العديد من المتغيرات في تحديد هذا المؤشر. وتعرِّف الأمم المتحدة الإدارة المستدامة للغابات بأنها "مفهوم دينامي ومتطور يهدف إلى صون القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيزها لجميع أنواع الغابات حتى تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة". وتقترح منظمة الأغذية والزراعة قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية الأربعة المتعلقة بتطور الغطاء النباتي ومخزونات الكربون، والمناطق المحددة لحفظ التنوع البيولوجي والمناطق التي تستفيد من إدارة مستدامة بشهادة جهة مستقلة للتصديق.

١٠٥ خريطة حيازة الأراضي التي أجريت في عام ٢٠١٤.

١٠٦ منظمة الأغذية والزراعة: تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠١٥. التقرير الوطني لموريتانيا (تقييم الموارد الحرجية في العالم).

١٠٧ تهدف "مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل" التي تبناها الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٠، إلى عكس اتجاه التصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، وذلك بكفالة أن تكون النظم الإيكولوجية قادرة على التكيف مع تغير المناخ وأن تستمر في تقديم الخدمات الأساسية، والمساهمة في الرفاه البشري والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٢٥. وبالتالي فإن هذه المبادرة تشكل جزءا لا يتجزأ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتُدرَج في خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال مكافحة التصحر. وهي تستهدف المناطق الجافة المهددة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

ويمكن أيضا استخدام مؤشرات أخرى، مثل نسبة المساحة المغطاة بالغابات في إطار خطة إنمائية للإدارة الطويلة الأجل، ونسبة المساحة المغطاة بالغابات الموجودة داخل مناطق محمية منشأة بصورة قانونية، ونسبة المساحات الغابية المعنية بالحفظ وكذلك البحوث الحرجية والاستثمارات التي أجريت في مجال الغابات. ويمكن أن نضيف لهذه المؤشرات مؤشرات نوعية تتعلق بالسياسات والأطر القانونية والأصول التي تخدم الإدارة المستدامة للغابات.

ولا تزال الموارد الحرجية في بلدان المغرب العربي لا تحظى بإدارتها وتثمينها على النحو الأمثل، رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. وغالبا ما تنطوي الوسائل (قوائم جرد الغابات، وخطط التهيئة، والسجل العقاري الغابي، ونظام الرصد والتقييم) التي يمكن أن تستخدم لوضع تصور لإدارة مستدامة للثروة الغابية على ثغرات كبيرة بالإضافة إلى محدودية القدرات التقنية والمالية للمجتمعات المحلية، والفقر الذي يعاني منه السكان في المناطق الريفية، وعدم كفاية مشاركتهم في إدارة الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات بشأن المؤشرات الكمية ليست دائما متوافرة ولا موثوقة بما يكفي بحيث تكون مفيدة. ويتعين على البلدان تعزيز نظم الجرد وآليات الرصد القائمة، بغية تحسين جمع البيانات الوطنية وتحليلها ونشرها، وتشجيع استخدام الاستشعار عن بعد لتقييم المناطق الحرجية وتطورها.

وقد أطلقت الجزائر منذ عام ٢٠١٦ عملية تنفيذ خطط مبسطة لإدارة الغابات، بهدف تغطية مساحة تصل إلى ١٩٠ ألف هكتار بحلول عام ٢٠٢٠ ومليون هكتار بحلول عام ٢٠٣٠. وتعتزم وضع معايير وطنية للإدارة المستدامة للغابات. وتقدر حصة الغابات في المغرب، التي هي موضوع خطة إنمائية ونهج تشاركي في الإدارة، بحوالي ٨ في المائة، أي ما يعادل ٤ ملايين هكتار (٢٠١٠-٢٠١٦). وقد أنشئ مركز وطني لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والغابات في عام ٢٠١٦. وقُدرت حصة الغابات في موريتانيا في عام ٢٠١٥ بحوالي ١٠ في المائة. وتهدف استراتيجية تنمية الغابات والمراعي وإدارتها المستدامة في تونس (٢٠١٥-٢٠٢٤) إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الاعتراف بأثر تغير المناخ على المساحات الغابية وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ومن المفروض أن التنقيح الجاري لقانون الغابات سيسمح أيضا بإدماج أفضل للسكان في إدارة الغابات والتنفيذ الفعال لخطط التهيئة والإدارة المستدامة.

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٧ أول خطة استراتيجية للأمم المتحدة للغابات (٢٠١٧-٢٠٣٠). وتتيح هذه الخطة إطاراً عالمياً لوضع حد لفقدان الغطاء الحرجي وزيادة مساحة الغابات على نحو مستدام وإسهامها في التنمية المستدامة وسبل العيش. وتشدد على أهمية الشراكات المبتكرة من أجل وضع وتنفيذ خطط الإدارة التي تدمج الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة. كما تشدد على ضرورة أن تُدرَج الإدارة المستدامة للغابات والأراضي في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات المتعلقة بالميزانية. وتنص الخطة الاستراتيجية أيضا على إمكانية أن تقوم الدول الأعضاء، على أساس طوعي، بتحديد المساهمات التي تعتزم تقديمها لتحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالغابات، بما في ذلك هدف زيادة مساحة الغابات على الصعيد العالمي بنسبة ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بخط أساس تقييم الموارد الحرجية الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٥.

- نسبة المساحات الإجمالية التي تغطيها الأراضي المتدهورة ١٥-٣-١

اعتمدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعقودة في أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة ومفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي[١٠٨] باعتباره أداة هامة من أجل تنفيذ الاتفاقية. وطلبت من البلدان وضع غايات طوعية وطنية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، وإدماج تلك الغايات في سياساتها الإنمائية الوطنية وبرامج عملها الوطنية لمكافحة التصحر. ومن أجل مساعدة البلدان على وضع غايات طوعية وطنية لتحقيق وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيقها، فقد وضع برنامج عالمي لتعريف غايات تحييد أثر تدهور الأراضي في عام ٢٠١٦. كما وضعت دورة مؤتمر الأطراف دليل الممارسات الجيدة مصحوباً بتوصيات بشأن كيفية حساب المؤشر ١٥- ٣- ١. ويَستخدم هذا المؤشر البيانات المستمدة من المؤشرات الفرعية الثلاثة: الغطاء الأرضي (تغير الغطاء الأرضي)، وإنتاجية الأراضي (صافي الإنتاج الأولي) ومخزونات الكربون (الكربون العضوي في التربة). ومع ذلك، فقد شُجعت البلدان على وضع مؤشرات تكميلية تراعي الخصوصيات الوطنية ودون الوطنية.

وهناك العديد من البلدان، بما في ذلك بلدان منطقة المغرب العربي، التي تفتقر للوسائل والبيانات والخبرات اللازمة لتحديد الحالات المرجعية لكفالة الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في مكافحة تدهور الأراضي. ويمكن لاستخدام البيانات العالمية والبيانات المستمدة من رصد الأرض أن تساعد على سد بعض الثغرات. فعلى سبيل المثال، فإن خريطة الغطاء الأرضي التي أعدتها مبادرة تغير المناخ تحتوي على خرائط الغطاء الأرضي بالنسبة لجميع البلدان.

وأقرت الدورةُ الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف الإطارَ الاستراتيجي الجديد للاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ (المقرر ٧/م١٣) وشجعت الأطراف على مواءمة سياساتها وبرامجها وخطط عملها المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي مع الاستراتيجية الجديدة. وينبغي أن تسهم هذه الاستراتيجية فيما يلي: '١' تحقيق أهداف الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ١٥ والغاية ١٥-٣ إلى جانب أهداف التنمية المستدامة المترابطة في إطار الاتفاقية؛ '٢' تحسين ظروف عيش السكان المتضررين؛ '٣' تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية.

١٠٨ اعتمدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف تعريف تحييد أثر تدهور الأراضي على أنه "حالة تظل فيها كمية ونوعية الموارد من الأراضي اللازمة لدعم وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز الأمن الغذائي مستقرة أو تزداد ضمن نطاقات زمنية ومكانية ونظم إيكولوجية محددة". إذن فالهدف من تحييد أثر تدهور الأراضي هو مواصلة أو زيادة رأس المال الطبيعي للأراضي وخدمات النظم الإيكولوجية الأرضية مقارنة بمستوى مرجعي معين.

الفصل ٣ : التعاون الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

لا بد للتعاون الإقليمي من القيام بدور محوري في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وذلك بتمكين البلدان من التصدي للتحديات المشتركة من خلال اعتماد حلول ملائمة بشكل أفضل وذات مردود أكثر وقابلة لنقلها إلى الغير. وبالفعل، يمكن للبلدان أن تعزز شراكاتها لتتعاون في القيام بأنشطة بحوث جديدة، وتحديد أفضل أدوات السياسة العامة وأطر التحفيز وتبادل ما لديها من معارف وتكنولوجيات.

وتؤكد الاتفاقات الثلاثة الرئيسية التي أبرمت في عام ٢٠١٥ (خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية) الحاجة إلى إقامة شراكات جديدة واعتماد نُهج قائمة على التضامن. وهي تمنح الأولية لدعم المشاريع وأطر التعاون التي تعزز التكامل الإقليمي والتعاون وتبادل الخبرات، لا سيما في أفريقيا.

وعلى الصعيد القاري، اتخذ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥ إطارا استراتيجيا طويل الأجل للقارة، وهو خطة عام ٢٠٦٣، التي تغطي خطة تنفيذها للسنوات العشر الأولى الفترةَ ٢٠١٤-٢٠٢٣، وأنشأ في عام ٢٠١٧ مركزا أفريقيا لأهداف التنمية المستدامة يتخذ من رواندا مقرا له. وهناك العديد من المبادرات القارية التي يجري تنفيذها فعلا للتعجيل بتحقيق بعض أولويات أهداف التنمية المستدامة، مثل مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، ومبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا، وبرنامج العمل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا.

ولضمان اتباع نهج منسقة ومتكاملة في تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ و٢٠٦٣ ورصدهما، أُعتمد اتفاق إطاري للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وسيجري وضع خطة عمل من أجل وضع هذا الإطار موضع التنفيذ في عام ٢٠١٨. ويتوقع أن تتولى آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا [١٠٩] توجيه خطة العمل هذه على صعيد القارة ورصدها وتنفيذها. أما على مستوى كل واحدة من المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، فستعمل آلية التنسيق دون الإقليمية القائمة كوسيلة ربط.

٣-١ التعاون المغاربي : إمكانيات للتبادل غير مستغلة إلى حد كبير

يشكل المغرب العربي، الذي يمثل سوقا تضم أكثر من ٩٠ مليون مستهلك، إحدى أقل المناطق تكاملا، ليس داخل الإقليم فحسب، بل ومن حيث الاندماج في الاقتصاد العالمي أيضا. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن إنشاء منطقة مغاربية للتجارة الحرة وتنقل رأس المال والأشخاص يجد صعوبة في التجسيد، لا سيما بالنظر إلى عدم تفعيل اتفاقات التجارة والاستثمار القائمة. ويعزز الافتقار إلى المواءمة بين السياسات التجارية، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة وسياسات التعريفات

١٠٩ آلية التنسيق الإقليمية أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٨ (قرار ٤٦/١٩٩٨) في المناطق الخمس. والهدف من هذه الآلية هو توفير استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين للاحتياجات ذات الأولوية في كل منطقة. وتتولى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة توفير التوجيه لاجتماعات الآلية ومتابعتها.

الجمركية المعتمدة التكامل الرأسي بين الشمال والجنوب ومنطق المفاوضات الثنائية في الاتفاقات المبرمة مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على حساب الروابط الأفقية بين جميع بلدان المغرب العربي. وقد بدأت العديد من البلدان عملية ترمي إلى مزيد من التكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتعلق الأمر بموريتانيا، التي وقعت اتفاق شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمغرب، الذي تجري حاليا عملية انضمامه، وتونس التي حصلت على مركز المراقب. وتوقع أيضا أن تصبح عضوا رسميا في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام ٢٠١٨.

وتمثل التجارة داخل المغرب العربي حوالي ٣ في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان الخمسة (٣,٣٥ في المائة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢) وتظل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان المغرب العربي، التي تأتي معظمها من المغرب وتونس، محدودة. ومن ناحية أخرى، فإن المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تمثل حوالي ٧٠ في المائة، واتفاقات الشراكة مع أفريقيا آخذة في الازدياد (المغرب وتونس بوجه خاص)

وأصبحت الولايات المتحدة والصين والهند أيضا شركاء اقتصاديين مهمّين لبلدان المغرب العربي. والجدير بالذكر أن المغرب يعد حاليا أكبر مستثمر فيما بين البلدان الأفريقية، بتركيز ٤١ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥[١١٠] في المجالات المتصلة بالخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي والصناعات التحويلية. وقد تضاعفت صادرات المغرب إلى غرب أفريقيا ثلاث مرات في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦ حيث ارتفعت من ٣,٢ مليار درهم إلى ١٠ مليار درهم عام ٢٠١٦ [من ٢٩٠ مليون يورو إلى ٩٠٠ مليون يورو][١١١]".

وتضاعفت الاستثمارات المغربية الأجنبية المباشرة في غرب أفريقيا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ خمس مرات، حيث ارتفعت من ٢٩٥ مليون درهم إلى مليار درهم، مع زيادات كبيرة في كوت ديفوار ومالي. أما مبادلات تونس التجارية مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد زادت أيضا في السنوات الأخيرة.

وتهمين على بنية الصادرات فيما بين بلدان المغرب العربي مبادلاتُ السلع الأساسية (٦٨ في المائة)، التي تتكون أساسا من الوقود (النفط والغاز الطبيعي) الذي يأتي من الجزائر. ولم تكن السلع المصنّعة تمثل في عام ٢٠١٢ سوى ٣١ في المائة من التجارة داخل اتحاد المغرب العربي. أما السلع المصنوعة ذات التكنولوجيا العالية فلا تمثل سوى ٨,٥ في المائة من تجارة المغرب العربي. مع أن هذا الأداء التجاري الضعيف لا يُعزى إلى عدم وجود فرص للمبادلات. وتكشف دراسة أجراها اتحاد المغرب العربي بعنوان "تحديد أوجه التكامل بين العروض والطلبات المنتجات الزراعية، والأغذية، وصيد الأسماك فيما بين بلدان اتحاد المغرب العربي" عن إمكانات كبيرة للتكامل في تجارة المنتجات الغذائية فيما بين البلدان، ويسلط الضوء على عدد من العوامل التي تعيق الاستفادة الكاملة من تلك الإمكانات. وتوصي الاتفاقات بالمواءمة بين السياسات النقدية والتجارية ومعايير الأعمال التجارية الزراعية والإطار التنظيمي لمبادلات المنتجات الغذائية، وتطوير الخدمات اللوجستية التي

١١٠ مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٧.

١١١ تقرير مكتب الصرف المغربي لعام ٢٠١٧.

تسمح بتبادل هذه السلع وبروز جهات فاعلة على طول السلسلة التجارية. وفيما يتعلق بالطاقة لم تشكل الروابط المشتركة القائمة إلى اليوم عاملا هاما في تحديد التعاون المغاربي، وهذا على الرغم من التوصيات الصادرة عن مختلف المؤتمرات الإقليمية التي تدعو إلى تنفيذ مشاريع إنمائية مشتركة في مجال الطاقة وعمليات شراكة فيما بين بلدان المغرب العربي. ويتسم التكامل بين شبكات الكهرباء المغاربية بالبطء، ولا تزال أسواق الكهرباء تخضع لحماية شديدة. وعلى سبيل المثال، فإن المبادلات التجارية بين تونس والجزائر بالكاد تمثل ٢ في المائة من الاستهلاك الوطني من تونس ولا تُستغل الروابط المشتركة إلا بُعشر قُدرتها. ويجري الإعداد لمشروع هام لمد خط أنابيب للغاز بين المغرب ونيجيريا عبر غرب أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز تطوير قطاع الطاقة في كامل المنطقة.

ويتيح استغلال المزايا النسبية والتكامل بين البلدان والتجارب الناجحة فرصا للمبادلات في مجالات عديدة:

- الزراعة: هناك إمكانية للتحسين من حيث الإنتاجية والتحويل وتنويع الشُّعب الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية والاستثمار، لا سيما في القطاع الخاص. ويدمج مخطط المغرب الأخضر التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه أحد مجالات العمل ذات الأولوية، لاسيما بالنسبة لبلدان القارة الأفريقية. ويمكن تبادل الخبرة المكتسبة في هذا الإطار (الائتمان الزراعي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية). وهناك اتفاقات نافذة أصلا بشأن التعاون الزراعي مع العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويصدر المغرب إلى أفريقيا الأسمدة المكيفة مع الزراعات المحلية والمتاحة للمزارعين الأفريقيين (١,٣ مليون طن عام ٢٠١٤). وقد وقعت الجزائر وتونس اتفاقا للتعاون في مجال الزراعة (٢٠١٠) ومذكرة تفاهم للبحث العلمي في مجال الزراعة (٢٠١٢). ووقعت موريتانيا والمغرب اتفاق إطاريا للشراكة (٢٠١٦) في مجال تنمية الواحات والبحث العلمي. وتستفيد موريتانيا من برنامج لإدخال القمح المدعوم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية: يتمثل في التزوّد ببذور القمح من مصر، والجزائر، والمغرب وتبادل الخبرات بشأن تكنولوجيات الري الجديدة. وهي تتعاون أيضا مع الجزائر، والمغرب، وتونس في مجالات مكافحة الجراد وحماية النباتات، والتنويع، والبحوث الزراعية.
- الطاقة: يتوقع أن يشكل التعاون وحشد القدرات من أجل تطوير الطاقات المتجددة أحد أهم الأولويات الإقليمية. فقد أصبحت البلدان قادرة اليوم على تبادل خبرات كل منها في تطوير قطاعات الطاقة الشمسية، والطاقة الكهروضوئية، وتركيز الطاقة الشمسية والطاقة الريحية (التكنولوجيات، وتطورات في مجال القواعد التنظيمية، والتسعير، وآليات التمويل المبتكرة). ولا يجري استغلال أوجه التآزر بين مراكز البحوث في مجال الطاقة المتجددة القائمة بالقدر الكافي. والقدرات الحالية للربط الكهربائي بين البلدان غير مستغلة بالقدر الكافي.[١١٢] وقد وقعت الجزائر وتونس مذكرة تفاهم في مجالات حفظ الطاقة والطاقة المتجددة (٢٠٠٩).

١١٢ المغرب–الجزائر (تبلغ قدرة التبادل ١٢٠٠ ميغاواط) موريتانيا–المغرب (قيد الدراسة، يتوقع صدورها في عام ٢٠٢٢).

- تغير المناخ: أنشأ المغرب "مركز المغرب للكفاءة في مجال تغير المناخ"، لتبادل المعارف والتكنولوجيا في مجال التكيف مع تغير المناخ. وهو مركز ذو طابع إقليمي. وقد وقّع المركز بالفعل اتفاق شراكة مع رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا ومؤسسة السلام والحفاظ على البيئة في جمهورية الكونغو.

وتقدم الشراكة من أجل المساهمات المحددة وطنيا التي أطلقت خلال الدورة ٢٢ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي شارك في رئاسته كل من المغرب وألمانيا دعما لبلدان الجنوب من أجل تنفيذ مساهمتها الوطنية، والحصول على التمويل، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في مكافحة تغير المناخ. ويستفيد المغرب وتونس بالفعل من بعض التأييد في هذا الإطار.

- الصناعة: هناك مجال كبير للتعاون في تعزيز الطاقة الإنتاجية والنهوض بتكامل الصناعات وتوسيع سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في بلدان المغرب العربي، لاسيما في قطاع السيارات والميكانيكا والمستحضرات الصيدلانية، والصناعة الزراعية والطاقات المتجددة.
- الحد من مخاطر الكوارث: أُعتمد في عام ٢٠١٦ برنامج عمل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا. ويحدد هذا البرنامج المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، وتعبئة الموارد المحلية من أجل زيادة الموارد المخصصة للحد من مخاطر الكوارث في ميزانيات الدول. وقد أُرفقت بهذا البرنامج خطة عمل من خمس سنوات سيجري تنفيذها ورصدها على المستوى دون الإقليمي في إطار الهياكل دون الإقليمية الموضوعة في شرق أفريقيا، وغربها، ووسطها والجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى خطط العمل دون الإقليمية التي جرى وضعها. ومنطقة شمال أفريقيا هي الوحيدة التي لم تنشئ مثل هذه الأدوات.

٢-٣ أولويات محددة على الصعيد دون الإقليمي، ولكنها تفتقر لأطر استراتيجية

يحلل هذا الفصل بالنسبة لكل واحد من مواضيع التقرير الرؤيةَ والأهداف الاستراتيجية لاتحاد المغرب العربي ومدى جدواها بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ويقيّم تنفيذها.

وإذا كانت الأولويات الإقليمية محددة بصورة واضحة جدا، فإنه لا توجد اليوم سوى أطر استراتيجية قليلة لتأطير العمل المغاربي، كما لا توجد أية أهداف محددة بالأرقام على الصعيد المغاربي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن لهذه البلدان التحديات الاستراتيجية نفسها فإن السياسات الوطنية نادرا ما توضع بهدف تعزيز التعاون المغاربي.

ويمكن لتعزيز التعاون الإقليمي في سياق خطة عام ٢٠٣٠، أن يسهم إسهاما أساسيا في التصدي للتحديات المشتركة لبلدان المغرب العربي، لا سيما تلك المتعلقة بالبطالة والتفاوت الاجتماعي، وضعف النظم الإنتاجية والتبعية للخارج في المجال التكنولوجي والمالي والتجاري والطاقة والغذاء. ويتعين على اتحاد المغرب العربي والبلدان الأعضاء أن تضاعف جهودها لتحويل العديد من

الالتزامات التي قُطعت في إطار اتحاد المغرب العربي إلى إجراءات ملموسة والعمل مع بعضها لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وعلى وجه الخصوص من أجل مواءمة السياسات والأنظمة، وتعزيز تجارة الزراعة الغذائية داخل المنطقة، وإيجاد سلاسل قيمة إقليمية، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية للطاقة عبر الحدود، وتعزيز تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا.

محور الأمن الغذائي

لا يزال الأمن الغذائي يشكل تحديا هيكليا لجميع بلدان المغرب العربي، حيث تظل الزراعة رهينة المخاطر المناخية، ما دامت المناطق المروية لا تزال محدودة في البلدان الأربعة، على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق.

وتؤكد الرؤية الاستراتيجية الزراعية المغاربية لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها في عام ٢٠١٠ اللجنة الوزارية المغاربية للأمن الغذائي التابعة لاتحاد المغرب العربي، على الدور الهام للزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي وتقترح تعزيز سياسة زراعية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، كجزء من عملية تدريجية للتعاون الاقتصادي والتكامل المغاربي.

خطة عام ٢٠٣٠: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف ٢)

خطة اتحاد المغرب العربي: الرؤية الزراعية لعام ٢٠٣٠ وخطة العمل (٢٠١١-٢٠٢٠)
الغايات ذات الصلة: 2-3 و٢-٤ و٢-أ

أهداف الاستراتيجية (لا وجود لغايات محددة بالأرقام)

- زيادة الاستثمار في الزراعة والبحوث الزراعية (عتبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- زيادة الإنتاج الزراعي والحد من الاعتماد على الواردات من الأغذية؛
- تطوير المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية المغاربية والتعجيل بعملية إنشاء منطقة التجارة الحرة للمنتجات الزراعية؛
- الحد من ضعف القطاع الزراعي أمام تغير المناخ وندرة الموارد المائية؛
- التحسين المستمر لدخل المزارعين؛
- إيجاد فرص العمل للنساء والشباب في القطاع الزراعي.

تقييم التنفيذ

في سياق تنفيذ خطة عمل ٢٠١١ – ٢٠٢٠، يستفيد اتحاد المغرب العربي من العديد من مشاريع التعاون التقني مع منظمة الأغذية والزراعة في المجالات المتصلة بمكافحة الآفات الزراعية العابرة للحدود، وتعزيز دور المنظمات المهنية في الأمن الغذائي في المغرب العربي، والمواءمة بين السياسات الزراعية، وتعزيز فرص العمل اللائق للشباب في مجال الزراعة. ويجري حاليا مناقشة ذلك مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل تقييم رؤية عام ٢٠٣٠ الزراعية وتحديثها قبل نهاية خطة العمل الأولى. وتتعاون المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي) واتحاد المغرب العربي على صياغة مشروع إقليمي لتبادل الخبرات والتعاون بشأن إدارة الأراضي في المغرب العربي.

وفيما يتعلق بالتكامل التجاري، فإن وتيرة التقدم بطيئة. فقد بقي حجم التبادل التجاري فيما بين بلدان المغرب العربي عند أقل من ٣ في المائة من مجموع التجارة مع العالم الخارجي، رغم وجود إمكانات كبيرة لتصدير منتجات البساتين ومصائد الأسماك التي توفر فرصا كبيرة للتبادل بين البلدان. ويُعزى هذا الوضع في جزء منه إلى التأخير في التصديق على بعض الاتفاقيات التي وقعها اتحاد المغرب العربي، مثل اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية (المصدق عليها عام ١٩٩٣)، واتفاقية المغرب العربي للتعريفات الجمركية والتجارة (الموقعة في ١٩٩١) والتسميات الجمركية المغاربية الموحدة (الموقعة في ٢٠١٣). كما وقعت العديد من البلدان اتفاقات تجارية وتعريفية ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية، بيد أن التنفيذ لا يزال محدودا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحماية الجمركية وغير الجمركية، والافتقار إلى قواعد منشأ إقليمية، وتدني أداء الخدمات اللوجستية وانخفاض الأسعار المحلية أمر يعوق عملية الاندماج.

ويتطلب تحسين الإنتاجية الزراعية في ظل ارتفاع القابلية للتأثر بتغير المناخ الوصول إلى نظم ري أكثر تطورا، وزيادة الاستثمار في البحوث الزراعية. والحال أن الهدف المتمثل في تخصيص ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث هو أبعد ما يكون عن التحقيق. وتستثمر بلدان المغرب العربي أقل من ١ في المائة في البحوث الزراعية، وهو أدنى بكثير من نسبة ٢,٤ في المائة المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونسبة ١,٥ في المائة المسجلة لدى بلدان أمريكا اللاتينية (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٦).

محور التحول في مجال الطاقة

لبلدان المغرب العربي مصالح استراتيجية مشتركة ترمي إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتحقيق أمن الطاقة، وخفض تكاليف الإنتاج، وتطوير الطاقة المتجددة على نطاق الواسع، وتعزيز التكامل الصناعي المحلي، وتعزيز كفاءة الطاقة وتصدير فائض الإنتاج المحتمل. ومع ذلك، لم توضع أية استراتيجية إقليمية لتوجيه ودعم الجهود التي تبذلها الدول. وكان مجلس وزراء الطاقة والمناجم لاتحاد المغرب العربي قد جدد التأكيد في دورته التاسعة (الرباط، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، على الحاجة إلى تعزيز التعاون في الإنتاج والتجارة في مجال الطاقة، لا سيما في مجال الطاقات المتجددة، وإنشاء سوق إقليمية مغاربية للكهرباء.

وأوصت الدورة الـ١٣ للجنة الوزارية المغاربية المشتركة للشؤون الاقتصادية والمالية (تونس العاصمة، حزيران/يونيه ٢٠١٣) صراحة بوضع استراتيجية مغاربية موحدة بشأن الطاقات المتجددة. ويتوقع أن تنطوي هذه الاستراتيجية على الأهداف التالية:

- تعزيز ترابط الشبكات الكهربائية بين البلدان؛
- تكثيف التجارة في السلع والخدمات؛
- المواءمة بين المعايير (المعايير التنظيمية والتقنية)؛
- إنشاء شُعب صناعية تنافسية على الصعيد الإقليمي؛
- إقامة شراكات في مجالات الإنتاج والتجارة، وتنمية المهارات، والبحث والتطوير.

خطة عام ٢٠٣٠: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (الهدف ٧)

خطة اتحاد المغرب العربي: لا وجود لاستراتيجية إقليمية
الغايات ذات الصلة: ٧-٢؛ ٧-٣
الغاية ٧-١ غير واضحة

الأهداف الاستراتيجية

- تحسين التكامل في سوق الطاقة من خلال تطوير الربط بالشبكة الكهربائية وتعزيزها بين البلدان ومواءمة القواعد والمعايير؛
- وضع المشاريع ذات الاهتمام المشترك وتنفيذها لتبادل الطاقة الكهربائية؛
- زيادة الاستثمارات في الطاقات المتجددة وتعزيز استخدامها في الزراعة؛
- تعزيز كفاءة الطاقة؛
- تيسير إقامة شُعب صناعية إقليمية تنافسية كفيلة بمنح الاقتصاد قيمة مضافة وإيجاد وظائف مستدامة؛
- تعزيز التعاون في مجال تطوير المهارات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الشراكات الصناعية، وتعبئة التمويل.

تقييم التنفيذ

الكبرى بين المغرب والجزائر (١٢٠٠ ميغاواط تستغل منها ٢٠٠ فقط) وبين الجزائر وتونس (٤٠٠ كيلوفولط). وبما أنها تندرج قبل كل شيء في إطارٍ للمساعدة (عمليات المساعدة المتبادلة بدون تعويض)، فإن المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي تبقى متواضعة.

وهناك اتفاق بشأن التجارة الكهربائية في حالات الطوارئ بين الجزائر والمغرب وآخر يسمح للجزائر بتصدير الغاز إلى إسبانيا عبر المغرب (خط أنابيب الغاز بين إسبانيا والجزائر). وهناك اتفاق وُقع بين الجزائر والمغرب (٢٠١١-٢٠٢١) لبيع ٦٤٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وتعد الجزائر أول مزود لتونس بالغاز الطبيعي (٥٨ في المائة من احتياجاتها) حيث تحصل على ٥,٢٥ في المائة من الغاز الذي يعبر أراضيها باعتباره ''حق مرور'' خط أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي.

وتطبق بلدان المغرب العربي سياسات في مجال الطاقة تتسم بالطموح ولكنها تولي أهمية قليلة للبعد الإقليمي في السياق المغاربي. حيث تحبذ التعاون مع أوروبا، سواء في إطار إقليمي (الشراكة الأوروبية-المتوسطية) أو ثنائي (شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي مثل المشروع الجديد قيد المناقشة بشأن تبادل الطاقة الكهربائية الناتجة من المصادر المتجددة بين المغرب وأوروبا). وتعد الجزائر ثالث مزود للاتحاد الأوروبي بالغاز.

وثمة مشروع قيد الدراسة بشأن الترابط بين موريتانيا والمغرب.

ولم يتحقق سوى تقدم محدود فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ برامج الطاقات المتجددة أو تظافر جهود البحث والتطوير. وتوجد اتفاقات شراكة وتعاون بين المغرب وتونس لتطوير الطاقة الشمسية (٢٠١٢، ٢٠١٤) وبالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية كبيرة للتعاون بين المؤسسات المتخصصة مثل معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (المغرب)، معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقية (المغرب)، ومركز الكفاءة في تغير المناخ (المغرب) ومركز تطوير الطاقات المتجددة (الجزائر).

محور تشغيل الشباب

عمالة الشباب في صميم أولويات اتحاد المغرب العربي، وينطوي ضعف تشغيل الشباب على تكاليف اقتصادية واجتماعية جمة؛ فهو يهدد النمو الاقتصادي، ويعزز الإقصاء، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والهجرة، ويعيق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أوصت الدورة التاسعة لمجلس وزراء التكوين والتشغيل والشؤون الاجتماعية في اتحاد المغرب العربي (الرباط، ٢٠١٠) بوضع استراتيجية مغاربية لمكافحة البطالة في صفوف الشباب. ويتوقع من هذه الاستراتيجية أن تعمل على تعزيز الاتساق وأوجه التآزر بين استراتيجيات العمالة الوطنية، وتعزيز التعاون بين وكالات توظيف الشباب في مختلف بلدان المغرب العربي، وتشجيع تبادل التجارب والخبرات، ودعم ريادة الأعمال بين الشباب، والدفع نحو إصلاح نظام التدريب المهني وأخيرا حفز سوق العمل الإقليمية.

وشددت الدورة الرابعة عشرة للجنة الوزارية المغاربية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية (نواكشوط، ٢٠١٥) على الحاجة إلى وضع استراتيجية مغاربية للشباب استنادا إلى نتائج الدراسة المتعلقة بحالة الشباب التي أنجزها اتحاد المغرب العربي في عام ٢٠١٢.

خطة عام ٢٠٣٠: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨) خطة اتحاد المغرب العربي: لا وجود لاستراتيجية إقليمية
الأهداف الاستراتيجية (لا وجود لغايات محددة بالأرقام) **الغايات ذات الصلة: ٨-٥و ٦-٨ و٨ (ب)**
▪ تحسين حصول الشباب والنساء على الفرص الاقتصادية والتعليمية؛ ▪ تعزيز فرص العمل اللائق للشباب في المناطق الريفية، لا سيما في القطاع الزراعي؛ ▪ وضع سياسة مشتركة لإدماج الشباب الذين تسربوا من التعليم في مؤسسات التدريب المهني؛ ▪ تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين الوكالات الوطنية لتشغيل الشباب؛ ▪ تحسين أنظمة التدريب المهني وتحسين وتحديد الاحتياجات في مجال التدريب؛ ▪ تعزيز ريادة الأعمال في صفوف النساء والشباب.
تقييم التنفيذ
شرع اتحاد المغرب العربي، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة في مشروع إقليمي بشأن " تعزيز العمالة الزراعية اللائقة للشباب في الوسط الريفي في بلدان المغرب العربي" ويهدف هذا المشروع إلى تحليل مسألة عمالة الشباب في الوسط الريفي في كل بلد من البلدان ووضع خطط عمل وطنية وبرامج لتعزيز العمالة الزراعية اللائقة للشباب في الوسط الريفي، وإنشاء مرصد للعمالة التي تُدرج عمالة الشباب في الوسط الريفي، وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بعمالة الشباب في الريف، ووضع إطار منسق من المؤشرات لرصد عمالة الشباب في الوسط الريفي.

محور التحول في مجال الصناعة

يتسم النموذج الصناعي المغاربي، الذي يتكون بنسبة تزيد عن ٩٠ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالضعف وعدم القدرة على المنافسة والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. فهو ينشئ قيمة مضافة قليلة، ويحاول بمشقة إدماج التكنولوجيات الجديدة، ويستخدم يد عاملة قليلة التأهيل. وإذ يقع معظم الصناعات في السواحل، بالقرب من موانئ التصدير، فإنها تساهم في الإخلال بالتوازن الجهوي.

ويسلم اتحاد المغرب العربي بالحاجة إلى وضع استراتيجية صناعية مغاربية وتحقيق مشاريع صناعية مشتركة من أجل تكوين الثروة وإيجاد فرص العمل، وتشجيع الابتكار في المنطقة. وبفضل القدر الكبير من موارد الطاقة (النفط والغاز والطاقات المتجددة) والمعدنية (حديد فوسفات) والزراعية (زيت الزيتون والتمور) ومصائد الأسماك، يمكن للبلدان تطوير شُعبا صناعية متكاملة حقيقية.

خطة عام ٢٠٣٠: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار (الهدف ٩)
خطة اتحاد المغرب العربي: لا وجود لاستراتيجية إقليمية
الأهداف (لا وجود لغايات محددة بالأرقام) **الغايات ذات الصلة: ٩-٢ و٥-٩ و٩-ب**
■ تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات المنشئة لفرص العمل ذات قيمة مضافة عالية، من أجل حفز نمو قوي ومستدام؛ ■ تحسين قدرات التصدير، وتعزيز التكامل بين اقتصادات البلدان؛ ■ وضع استراتيجيات صناعية متكاملة ترمي إلى الإنتاج المشترك وظهور رواد صناعيين إقليميين حول شُعب مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات والسيارات والطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والطاقة؛ ■ تحسين أداء نظم البحوث والابتكار الوطنية وتوجيه البحوث نحو احتياجات النسيج الإنتاجي الإقليمي.
تقييم التنفيذ
لم تكن المنتجات المصنعة تمثل في عام ٢٠١٢ سوى ٣١,٣٤ في المائة من التجارة داخل اتحاد المغرب العربي. أما المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية فلا تمثل سوى ٨,٥ في المائة من تجارة المغرب العربي.

محور تغير المناخ ومكافحة التصحر

المغرب العربي من بين المناطق الأشد تأثرا بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتزيد هذه الظواهر من تفاقم التصحر وتدهور التربة، والعجز في المياه، وهشاشة نظم الإنتاج الغذائي، وضعف السكان والهجرة من الريف إلى الحضر.

وقد تعهدت البلدان في سياق مساهماتها المحددة وطنيا بمواصلة جهودها الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك عن طريق تطوير الطاقة المتجددة، وتحسين التحكم في استهلاك الطاقة، وتشجيع وسائط النقل النظيفة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية، لا سيما لأغراض الري الزراعي.

ولا تـزال جهـود التكيـف وتحسـين القـدرة عـلى التكيـف مـع تغـير المنـاخ التـي تقـوم بهـا البلـدان محـدودة بسـبب الصعوبـات في تعبئـة الأمـوال، والمعـارف المتعلقـة بالسـيناريوهات المناخيـة، ومسـتويات الضعـف، والمهـارات والتكنولوجيـات اللازمـة لمواجهـة التحـدي. وينبغـي التعجيـل بعمليـة إعـداد خطـة العمـل الوطنيـة للتكيـف عـلى أسـاس مشـاورات واسـعة مـع أصحـاب المصلحـة، بمـا في ذلـك الجهـات الاقتصاديـة الفاعلـة والمجتمعـات المحليـة والأوسـاط البحثيـة. وبالمثـل، هنـاك حاجـة إلى إدارة أفضـل للسياسـات المتعلقـة بتغـير المنـاخ لتعزيـز أوجـه التـآزر بـين القطاعيـة والإقليميـة، وإنمـا أيضـا بـين تدابـير التكيـف والتخفيـف.

خطة عام ٢٠٣٠: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (الهدف ١٣)
خطة اتحاد المغرب العربي: لا وجود لاستراتيجية إقليمية
الأهداف (لا وجود لغايات محددة بالأرقام) **الغاية ذات الصلة: ١٣-٢**
▪ وضع استراتيجية مغاربية لتكيف الزراعة مع تغير المناخ وإعداد مشاريع إقليمية؛ ▪ وضع أداة إقليمية تسمح بإعداد السيناريوهات المناخية المقبلة لمنطقة المغرب العربي (التنبؤ بالمناخ باستخدام نتائج نماذج الدوران العام)؛ ▪ إنشاء شبكة مغاربية للبحوث في مجال التغيرات المناخية والزراعة؛ ▪ إنشاء قاعدة بيانات مغاربية بشأن تغير المناخ والزراعة؛ ▪ تبادل الخبرات بشأن إدارة المخاطر المناخية؛ ▪ استباق آثار تغير المناخ على الموارد المائية.
تقييم التنفيذ
يرغب اتحاد المغرب العربي في إطلاق عملية إعداد استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ على النحو الذي أوصى به مؤتمر فاس للزراعة المغاربية (٢٠٠٨).
خطة عام ٢٠٣٠: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاه مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الهدف ١٥)
خطة اتحاد المغرب العربي: خطة العمل دون الإقليمية لمكافحة التصحر
الأهداف (لا وجود لغايات محددة بالأرقام) **الهدفان: ١٥-٢ و١٥-٣**
▪ تنفيذ خطة العمل دون الإقليمية لمكافحة التصحر للحد من فقدان الأراضي الصالحة للزراعة.

تقييم التنفيذ

اعتمد اتحاد المغرب العربي خطة عمله الأولى دون الإقليمية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٩. وقد أعيد النظر فيها لاحقا من أجل تحقيق أهداف استراتيجية السنوات العشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨)، ومراعاة الدروس المستفادة من تقييم أول خطة عمل دون إقليمية لمكافحة التصحر (١٩٩٩-٢٠٠٩)، وتعزيز التآزر مع الأطر الاستراتيجية الأخرى في منطقة المغرب العربي (الميثاق المغاربي لحماية البيئة ٢٠٣٠، والرؤية الاستراتيجية الزراعية) وإدماج تحديات تغير المناخ. وتسعى خطة العمل دون الإقليمية لمكافحة التصحر (٢٠١١-٢٠٢٠) المصدق عليها في الدورة ١٦ للجنة الوزارية المعنية بالأمن الغذائي (الجزائر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، إلى وضع إجراءات مشتركة للبلدان الأعضاء تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وتعزيز التآزر والتكامل بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وتتألف هذه الخطة من أربع ركائز هي: '١' بناء القدرات لأصحاب المصلحة وتوعيتهم، '٢' ونقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد، '٣' تشجيع إجراء البحوث، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ، و'٤' نظام مغاربي للإنذار المبكر بحدوث الجفاف. وقد شهدت هذه الخطة تقدما محدودا.

٣-٣ دور اتحاد المغرب العربي في تنفيذ خطتي عامي ٢٠٣٠ و٢٠٦٣ وإطار العمل

لاتحاد المغرب العربي دور هام في دعم البلدان الأعضاء في متابعة خطتي عامي ٢٠٣٠ و٢٠٦٣ وتنفيذهما. ويتعين على البلدان الأعضاء تدارك التأخّر، وأن تنخرط في نهج يعزز الإمساك بزمام المبادرة على الصعيد الوطني وإشراك الفاعلين والشراكة من أجل تعبئة الموارد وبناء القدرات. وينبغي للبلدان وضع سياسات أكثر تكاملا تؤدي إلى آثار ملموسة على مستوى المجتمعات المحلية، لا سيما بالنسبة للفئات المستضعفة. وينبغي أيضا لاتحاد المغرب العربي أن يعزز دوره القيادي من حيث التنسيق الإقليمي من أجل تيسير تحقيق التآزر بين تدخلات الشركاء الإنمائيين في المنطقة دون الإقليمية وتحسين التأثير عن طريق تحسين تجميع الموارد. وتتيح اجتماعات آلية التنسيق دون الإقليمية تحت القيادة المشتركة لاتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا منبرا لاتحاد المغرب العربي وشركائه الإنمائيين لمناقشة التدخلات الإقليمية ذات الأولوية، وتحديد محاور التعاون وكفالة رصد المبادرات المختارة وتنفيذها. وأخيرا، فإن على اتحاد المغرب العربي، باعتباره همزة وصل بين المستوى الوطني والقاري، أن يصبح عنصرا رئيسيا في عمليات الرصد والتقييم.

وفي ضوء ما تقدم، وبالنظر إلى الثغرات التي جرى تحديدها في مجال وضع سياسات مشتركة، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية ورصدها، سيتعين على الاتحاد أن يركز جهوده على خمسة مجالات رئيسية هي :

المحور الأول: وضع استراتيجية مغاربية للتنمية المستدامة دعما للجهود التي تبذلها بلدانه الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

ينتظر من هذه الاستراتيجية أن تتيح لاتحاد المغرب العربي تحديد أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الأولوية للمنطقة دون الإقليمية وإدماجها في برنامج عملها، ومن ثم توجيه أعمال اللجان الفنية لاتحاد المغرب العربي وأنشطة التعاون والتكامل الإقليميين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع إدماج الأهداف والبرامج الإقليمية في الخطة الوطنية في سبيل تنفيذ التدخلات بطريقة منسقة ومنسجمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستعمل هذه الاستراتيجية على تعزيز دور اتحاد المغرب العربي في محافل التشاور مثل المنتديات الإقليمية الأفريقية والعربية بشأن التنمية المستدامة. وهي أيضا وسيلة لإقامة تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين.

المحور الثاني: كفالة الرصد المنتظم للوضع والتقدم المحرز وآفاق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المغرب العربي

- إنشاء قاعدة بيانات مغاربية لتعزيز إنتاج ونشر المعلومات بشأن التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية؛
- القيام، على أساس منتظم، بإعداد تقرير أو مصفوفة عن تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن مختلف اللجان الفنية والاجتماعات الوزارية لمتابعة المسائل التي يتناولها التقرير؛
- وضع إطار للمؤشرات الإقليمية وإعداد تقرير إقليمي كل سنتين لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ تمشيا مع إطار الرصد الذي سيعتمد على صعيد القارة. ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير بمثابة مساهمة في الاستعراضات على الصعيد القاري والمنطقة العربية، في إطار المنتديات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة. ومن شأنه أيضا أن يتيح لاتحاد المغرب العربي توعية المجتمع الإقليمي والدولي بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية.

المحور ٣ : وضع برنامج لبناء قدرات موظفي الاتحاد

- تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات والشراكات المحتملة؛
- وضع خطة لبناء قدرات الموظفين وتنفيذها.

المحور ٤: تيسير تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة فيما بين البلدان الأعضاء

- إجراء دراسات عن المسائل ذات الأولوية، بما في ذلك المسائل العابرة للحدود والمسائل الناشئة (الهجرة، وإدارة الكوارث الطبيعية)، وتوعية الدول الأعضاء؛
- تنظيم منتديات مغاربية على أساس منتظم من أجل تبادل المعلومات والممارسات الجيدة المتعلقة بمواضيع التنمية المستدامة؛

- وضع إطار لتبادل المعلومات والخبرات بين اتحاد المغرب العربي وغيره من الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- تنظيم حوار إقليمي على أساس منتظم بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل إدماج السياسات العامة واستراتيجيات تعبئة الموارد دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحوكمة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، إلى غير ذلك.

المحور ٥ : تطوير المبادرات الخاصة وتعزيز الشراكات

- تحديد المبادرات الإقليمية وحشد الشراكات اللازمة لتنفيذها في المجالات الاستراتيجية التالية: الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وتغير المناخ، وإدارة الكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك؛
- وضع مبادرات دون إقليمية وتنفيذها دعما للبرامج والمبادرات القارية التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.
- تيسير التعاون التقني وتنمية القدرات فيما بين البلدان في مجالات رئيسية من قبيل الإحصاءات، والبحوث والابتكارات التكنولوجية، وتدريب المهارات، وما إلى ذلك؛
- توحيد جهود مؤسسات البحث والتدريب، بما في ذلك الوكالات المتخصصة على نطاق إقليمي.

التوصيات الرئيسية

يبدو أن الإمساك على الصعيد الوطني بمقاليد أهداف التنمية المستدامة يبقى بعيد المنال، بعد عامين من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وتتوانى الحكومات، في معظمها، في تحديد الأهداف والغايات ذات الأولوية، ووضع إطار إداري ملائم لدعم وضع وتنفيذ ما يلزم من سياسات متكاملة ومتسقة وشاملة لمواجهة التحديات المعقدة والمترابطة التي تواجه أهداف التنمية المستدامة. وتكاد تكون مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص هامشية، باستثناء بعض المبادرات القليلة.

وتُترجم التوصيات الواردة أدناه عددا من التحديات التي يتعين التصدي لها من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي.

أ) توصيات عامة

القيادة وإشراك الجهات الفاعلة

وجود قيادة مؤسسية قوية وخارطة طريق واضحة أمر أساسي لتعزيز الإمساك على الصعيد الوطني والمحلي بأهداف التنمية المستدامة وكفالة إدماجها في عمليات التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني والقطاعي والمحلي. يجب أن تُرفق بخارطة الطريق هذه خطة اتصال لتعبئة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الإدارات القطاعية، والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وينبغي أن تركز خطة الاتصال على أهداف التنمية المستدامة، والمسؤوليات المؤسسية والجهات المعنية لضمان مشاركتها الكاملة، من خلال نهج موحد للتخطيط والتنفيذ والرصد. ينبغي أن تتجاوز تعبئة المجتمع المدني بفعالية وكفاءة المشاركة في الهيئات المؤسسية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي

تعزيز قدراتها في مجال التنظيم والاقتراح والتدخل. وفي القطاع الخاص، ينبغي التركيز بصفة خاصة على تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة أدوات محفزة وتبادل خبرات الشركات الوطنية الكبرى التي اعتمدت الممارسات المستدامة ونجحت في التحول البيئي لعملياتها في مجال الإنتاج والتسويق.

كفالة الاتساق والتنسيق بين السياسات العامة الوطنية والقطاعية والإقليمية مسألة هامة جدا لمراعاة الطابع المتعدد الأبعاد والترابط بين أهداف التنمية المستدامة. كل هدف يقوم في الواقع على غايات تدمج الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، وهو ما يسمح بمراعاة الصلات القائمة بين السياسات العامة. وعلى سبيل المثال، فإن غايات الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة تشير إلى أن سياسة التصنيع لا تنطوي على تأثيرات على العمالة والنمو فحسب، بل وعلى التفاوت أيضا (من خلال مدى الاستفادة من الهياكل الأساسية) أو على الإنتاج والاستهلاك المستدامين (من خلال كفاءة استخدام الموارد). وتتطلب مواجهة تحدي اتساق السياسات وجود إطار مؤسسي فعال بهدف ضمان التنسيق والتعاون على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم إقامة صلات وثيقة بين هذا الإطار المؤسسي الجديد وغيره من المنتديات القائمة، التي ينبغي أن تكون لها وظيفة استشارية أو تنسيقية من قبيل اللجان أو المجالس الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي توجد في جميع البلدان.

وأخيرا، ينبغي إجراء مناقشة بشأن دور الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وصلاتها بالخطط أو الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لضمان اتساق سياسات التنمية المستدامة (الغاية ١٧-١٤).

ولا يزال تحسين توافر البيانات وبناء **القدرات الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لجميع البلدان.** حيث يكتسي توافر المعلومات الإحصائية وموثوقيتها أهمية حاسمة في اتخاذ القرارات وفي وضع السياسات الإنمائية العامة، لا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

وينبغي للبلدان الاستثمار على نحو متسق في مجال تعزيز بناء قدرات إحصائية ونظم معلومات متكاملة أكثر فعالية. ويسلط التقرير الضوء على التحديات المرتبطة بالاتساق بين الإحصاءات الوطنية (التي تقدمها المكاتب الإحصائية) والإحصاءات القطاعية. ولا تزال هناك جهود يتعين القيام بها من حيث وضع الأدوات المرجعية ومنهجيات القياس ومواءمتها. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات التي تنتج البيانات. وسيتعلق الأمر أيضا ببناء نظام رصد لأهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من نظم المعلومات القائمة، مثل المراصد المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وتحسين نوعية البيانات وكميتها ومدى موثوقيتها. وينبغي أن يكون الهدف من هذه التدابير سد الفجوة الحالية في رصد السياسات العامة والقطاعية وتقييمها.

تمويل أهداف التنمية المستدامة وميزتها

ينبغي أن تُستخدم جميع أنماط التمويل، بما في ذلك التمويل الابتكاري (الإصلاحات الضريبية، وإصلاح الإعانات المالية، وآليات التأمين، وإدارة المخاطر المالية ذات الصلة، والسندات الخضراء، وما إلى ذلك) وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لحشد التمويل المصرفي ورأس المال الخاص، على الصعيدين الوطني

والـدولي. وينبغـي أيضـا أن تصبـح الميزانيـة الوطنيـة أداة رئيسـية مـن أجـل تحسـين تخصيـص المـوارد الموجـودة وإعـادة توجيـه التمويـل لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة. ويمكـن أيضـا أن تضـع البلـدان آليـات لحفـز المدخـرات الوطنيـة الخاصـة عـلى تمويـل أهـداف التنميـة المسـتدامة، مـن جهـة، ولمواءمـة الاسـتثمارات المباشرة الأجنبيـة مـع أهـداف التنميـة المسـتدامة، مـن جهـة أخـرى، (عـادة مـا تركـز عـلى عـدد محـدود مـن القطاعـات).

ويلاحـظ وجـود اهتـمام متزايـد مـن المسـتثمرين الدوليـين بأهـداف التنميـة المسـتدامة. وقـد قـام عـدد لا بـأس بـه منهـم بـإدراج التنميـة المسـتدامة في العديـد مـن الاسـتراتيجيات والأولويـات الإنمائيـة. وسـيتعلق الأمـر بالنسـبة لبلـدان المغـرب العـربي بوضـع الأطـر التنظيميـة والمؤسسـية المناسـبة وتعزيـز مهاراتهـا مـن أجـل الاسـتفادة قـدر الإمـكان مـن مجموعـة مـن خيـارات التمويـل التـي تشـهد أوج تطورهـا اليـوم. وأخـيرا، يعـد التعـاون فيـما بـين بلـدان الجنـوب وسـيلة هامـة لتعبئـة المـوارد الماليـة.

يمكـن أن يكـون التعـاون الإقليمـي فيـما بـين بلـدان الجنـوب موضـع اهتـمام كبـير، لا سـيما في مجـال تعزيـز الربـط بالشـبكة الكهربائيـة، وتطويـر الطاقـات المتجـددة، وتعزيـز كفـاءة الطاقـة والتعـاون في مجـالات البحـث والتطويـر والتدريـب والـشراكات الصناعيـة.

(ب) توصيات مواضيعية

- ينبغـي أن يظـل القطـاع الزراعـي قطاعـا ذا أولويـة للاسـتثمار مـا دامـت التحديـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة كبـيرة. وينبغـي إيـلاء مزيـد مـن الاهتـمام لتحسـين الإنتاجيـة ودخـل صغـار المزارعـين (الحصـول عـلى القـروض والأرض والمهـارات والابتـكار)، لا سـيما في سـياق شـديد التأثـر بتغـير المنـاخ؛
- يجـب معالجـة مسـألة البطالـة في صفـوف الشـباب والنسـاء في إطـار شـامل وأفضـل تنظيـما يشـمل مجموعـة مـن التدابـير المتـآزرة. وينبغـي بالتـالي الانخـراط في منطـق تنويـع الاقتصـاد، وإدمـاج القطـاع غـير الرسـمي (أول جهـة توظيـف للشـباب اليـوم) والحـد مـن أوجـه التفـاوت الاجتماعـي والجهـوي. وينبغـي إدمـاج الأهـداف الوطنيـة المتعلقـة بالعمالـة في السياسـات والبرامـج القطاعيـة للسـلطات المحليـة. وينبغـي إيـلاء مزيـد مـن الاهتـمام لتعزيـز العمـل اللائـق مـن خـلال إدمـاج الأبعـاد المتصلـة بتعزيـز الحمايـة الاجتماعيـة والحـوار الاجتماعـي، واحـترام معايـير العمـل الدوليـة والحصـول عـلى التدريـب المهنـي. ويشـكل القضـاء عـلى عـدم التـوازن بـين المهـارات المتاحـة واحتياجـات القطاعـات الاقتصاديـة، مـن جهـة، وتوسـيع هيـاكل دعـم ريـادة الأعـمال وتحسـين اسـتهدافها، مـن جهـة أخـرى، تحديـات أخـرى. وأخـيرا، وبغيـة الاسـتفادة عـلى نحـو أمثـل مـن الجهـود المبذولـة، مـن الأهميـة بمـكان القيـام بتقييـم منتظـم لأثـر وفعاليـة السياسـات والآليـات اللازمـة لتعزيـز التشـغيل وأثرهـا عـلى سـوق العمـل، وكفالـة التنسـيق والاتسـاق بـين مختلـف برامـج الدعـم وآلياتـه وإنشـاء نظـام رصـد وتقييـم متكاملـين للأثـر بشـأن جميـع هـذه البرامـج؛
- في إطـار الجهـود الراميـة إلى تعزيـز التحـول في مجـال الطاقـة، ينبغـي مواصلـة تعزيـز الكفـاءة في اسـتخدامها؛

- يبقى أداء قطاع الصناعة دون إمكاناته، رغم أوجه التقدم الملحوظ في المغرب وتونس. وتتمثل التحديات اليوم في القدرة التنافسية والإنتاجية والشمول والاستدامة. ويجب أن تتجه الجهود صوب إنتاج أكثر تنوعا، بقيمة مضافة أعلى، وأكثر تحفيزاً للوظائف (لا سيما للخريجين) ويتصف باللامركزية. ولابد لتحسين القدرة التنافسية الصناعية من تطوير أنشطة القيمة وتحقيق أوجه التآزر والتكامل، وتعزيز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة إلى جانب الابتكار من أجل إدراج التطورات التكنولوجية. وفي الوقت الراهن، لا تزال مساهمة الصناعة في الجهود الوطنية للبحث والتطوير والابتكار مساهمة لا تُذكر. والحال أن تحسين القدرة التنافسية والتكامل الصناعي، وهي تحديات استراتيجية حقيقية، تتطلب الابتكار والتنمية التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكيف مع المخاطر المناخية، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وكفاءة استخدام الطاقة، عناصر ينبغي إدراجها في السياسات الصناعية.
- بلدان المغرب العربي شديدة التأثر بتأثيرات تغير المناخ. ولتحسين فعالية الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ينبغي لهذه البلدان الحرص على وجود تكامل تام بين عمليات مراكز البيانات الوطنية، وخطة العمل الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وذلك بتحديد طبيعة التفاعل بين هذه العمليات وبإقامة الجسور (السياسية والمؤسسية والمالية والتقنية) اللازمة لتمكينها من تعزيز بعضها. ولا تزال هناك نقاط ضعف قائمة في مجال المعارف والتقييم التفصيلي للمخاطر الرئيسية ومراعاتها في القرارات المتعلقة بالتخطيط الوطني والاستثمار والتنمية. وينبغي للبلدان اعتمادُ سياسة لإدارة المخاطر المتعددة تكون أكثر تنظيما وشمولا وتعزيزُ التنسيق بين الجهات ذات الصلة (الوزارات والكيانات العامة أو شبه العامة).
- تعاني سياسات الابتكار أيضا من الافتقار إلى التنسيق ومشاركة القطاع الخاص. ولم يحقق أي بلد هدف الحد الأدنى من الاستثمار الذي أوصى به الاتحاد الأفريقي، وهو ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص للابتكار في مجال الزراعة والصناعة والبيئة لتعزيز التنمية والقيمة المضافة، وتعزيز الروابط المؤسسية من أجل توفير توجيه اقتصادي وإنمائي للبحوث. وينبغي لهذه المجالات أن تكون جزءا من أي استراتيجية وطنية للابتكار.

المرفق : جداول المؤشرات

حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠
الجزائر	٨,٤	١١,٧	١٢,٣	
المغرب	١٣,٥	١٤	١٢,٢	
موريتانيا	٢٩,٣	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٦,٦ (٢٠٢٠)
تونس	٨,٢	١٠,٥	١٠,١	

العمالة الزراعية (كنسبة من مجموع القوة العاملة)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠	التوجهات
الجزائر	١٠,٥	٧,٧	٧,١	١٧/١٦	في تناقص
المغرب	٤٠,٣		٣٨		في تناقص
موريتانيا	٢٢	٢٨	٣٤	٥٠/٣٩	في تزايد
تونس	١٦	١٥	١٥	١٧/١٦	انخفاض طفيف

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للاحتياجات من الحبوب (نسبة مئوية)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠
الجزائر	٤٩,٣	٢٨,٩	٢٤,٧	
المغرب	٥٦,٥	٦٥,١	٣١	
موريتانيا	٣٤	٣٤ (٢٠١٤)	٤٥	٤٨,٩ / ٦٢,٥
تونس	٤٢	٤٤	٦٣	٦١/٧٦

الأراضي الزراعية المروية (نسبة مئوية من مجموع الأراضي الزراعية المستغلة)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦ (سنة مرجعية)	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠	التوجهات
الجزائر	١١	١٤,٥			في تزايد
المغرب	١٧	١٧	١٨		في تزايد
موريتانيا	٢٧	٣٤	٣٧	٥٧/٧٠	في تزايد
تونس	٧,٥	٨	٨		زيادة طفيفة

نسبة الأراضي المروية باستخدام تقنيات الاقتصاد في استهلاك الماء (كنسبة مئوية من مجموع الأراضي المروية)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/٢٠٣٠	التوجهات
الجزائر	٣٧,٢ (٢٠٠٩)	٤٩,٨ (٢٠١٤)		٦٥ (٢٠٢٠)	في تزايد
المغرب	١٦,٦	٢٨,١	٣١,٢		في تزايد
موريتانيا					
تونس			٨٩	٩٣ (٢٠٢٠)	

الاستثمارات العامة في البحوث الزراعية (كنسبة مئوية من مجموع الاستثمارات في القطاع الزراعي)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/٢٠٣٠	التوجهات
الجزائر	-	-	-	-	لا توجد بيانات
المغرب	١,٢	١,٩	١,٧	-	في تزايد
موريتانيا	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠٩	٠ ٥/٠ ١	غير كاف إلى حد كبير
تونس	-	-	-	-	لا توجد بيانات.

نسبة من يحصلون على الكهرباء من مجموع السكان (الهدف ٧-١)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/٢٠٣٠	التوجهات
الجزائر	٩٩	٩٩,٩			الحصول شبه معمم
المغرب	٩٨,٤	٩٩,٥٨	٩٩,٧٢		الحصول شبه معمم
موريتانيا	٣٠ (٢٠٠٨)	٣٨ ٨ (٢٠١٤)		٧٠/٨٥	حصول محدود
تونس	٩٩,٤	٩٩,٨	٩٩,٨		الحصول شبه معمم

معدل البطالة الوطني (نسبة مئوية)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/٢٠٣٠	التوجهات
الجزائر	١٠	١١,٢	١٠,٥		استقرار نوعا ما
المغرب	٩,١	٩,٧	٩,٩	٨,٥ (٢٠٢١)	في تزايد
موريتانيا	١٠,١ (٢٠١٢)	١٢,٨٥ (٢٠١٤)	١١,٨	١٠/١٢	
تونس	١٣	١٥,٢	١٥,٦	١٢ (٢٠٢٠)	في تزايد

معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة) كنسبة مئوية: ٨-٥-٢

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠	التوجهات
الجزائر	٢١,٥	٢٩,٩	٢٦,٧		في تزايد
المغرب	١٧,٦	٢٠,٨	٢٢,٥	-	في تزايد
موريتانيا		٣١ (٢٠١٤)	٢٢,٩		في انخفاض
تونس	٢٩,٤	٣٥	٣٤,٩		زيادة

معدل البطالة الوطني (نسبة مئوية)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠	التوجهات
الجزائر	١٩,١	١٦,٦	٢٠		في تزايد
المغرب	٩,٦	١٠,٥	١٠,٩		في تزايد
موريتانيا	١٥,٠٣ (٢٠١٢)	١٩,٣ (٢٠١٤)	١٩	١٧,٥/١٨,٥	في تزايد
تونس	١٨,٩	٢٢,٢	٢٣,٥		في تزايد

معدل البطالة بين خريجي التعليم العالي (نسبة مئوية)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠	التوجهات
الجزائر	٢١,٤	١٤,١	١٧,٧		في تزايد منذ عام ٢٠١٥
المغرب	١٨,١	٢١,٢	٢١,٩		في تزايد
موريتانيا	١٠,١ (٢٠١٢)	١٨,٠٤ (٢٠١٤)			في تزايد
تونس	٣٣,٦	٢٨,١	٣٠,٥		في تزايد

نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة (الغاية ٨-٦-١)

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٣٠/٢٠٢٠
الجزائر				
المغرب		٢٧,٩	٢٥	
موريتانيا (١٥-٣٤ سنة)	-	-	٤٤,٢	
تونس	-	-	-	

حصة الصناعة التحويلية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي): الغاية ٩-٢-١

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/٢٠٣٠	التوجهات
الجزائر	٥,١	٥,٤	٥,٦		لا تغيير
المغرب	١٥,١٣	١٥,٩		٢٣ (٢٠٢٠)	لا تغيير
موريتانيا	٦,٦	٦,٥	٦,٥	٨/٧	لا تغيير
تونس	١٦,٥	١٥,٢٨	١٤,٩١		انخفاض

حصة العمالة في الصناعة التحويلية (كنسبة من مجموع القوة العاملة) - الغاية ٩-٢-٢

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	الغايات ٢٠٢٠/٢٠٣٠	التوجهات
الجزائر	١٣,٧	١٣	١٣,٥		مستقر
المغرب	١٠,٦	٩,٩			انخفاض
موريتانيا		٦,٨ (٢٠١٣)			
تونس	١٨,٤	١٨,٤٨	١٨,٣٥		مستقر

المراجع

Union du Maghreb arabe. Sécurité alimentaire et apiculture dans les pays de l'UMA : enjeux et perspectives. 3ème AG/AAP, Kigali, Rwanda, 2016/09/21-21.

UNESCO. Rapport 2016. Combien de pays investissent dans la recherche-développement (137 pays dont 32 pays africains)

FAO. 2017. Aperçu régional de l'insécurité alimentaire au Proche-Orient et en Afrique du Nord – 2016

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. 2017. The State of Food Security and Nutrition in the World 2017. Building resilience for peace and food security.

UNICEF-2017- "Prevalence of food insecurity among children across the globe".

FAO- Évaluation des ressources forestières mondiales2015-. Répertoire des données.

الجزائر

République algérienne démocratique et populaire. Premier Ministère. Plan d'action du Gouvernement pour la mise en œuvre du programme du Président de la République. Septembre 2017.

République algérienne démocratique et populaire. Ministère de l'Énergie. Politique gouvernementale dans le domaine de l'énergie. Septembre 2015.

République algérienne démocratique et populaire. Ministère de l'industrie et des mines. Politique gouvernementale dans le domaine de l'industrie et des mines. Septembre 2015.

République algérienne démocratique et populaire. PNUD- Plan d'action de mise en œuvre du Programme Pays Algérie2020-2016-.

République algérienne démocratique et populaire. Intended Nationally Determined Contribution INDC-Algeria- September 3rd, 2015

ONS. Note n° -763 activité, emploi et chômage. Septembre 2016. www.ons.dz

Forum des chefs d'entreprise. Étude sur la sécurité alimentaire. Synthèse. Juillet 2016

المغرب

Royaume du Maroc. Le Maroc entre objectifs du Millénaire pour le développement et objectifs de développement durable. Les acquis et les défis. Rapport national 2015.

Royaume du Maroc. Ministère des affaires étrangères et de la coopération. Rapport du Royaume du Maroc concernant les premières mesures en matière de mise en œuvre du Programme de développement durable à l'horizon 2016 .2030.

Royaume du Maroc. La Stratégie nationale pour l'emploi du Maroc (2025-2015) - Document de synthèse. 2015.

Royaume du Maroc – Contribution déterminée au niveau national dans le cadre de la CCNUCC.

Royaume du Maroc. Ministère délégué auprès du Ministre de l'énergie, des mines, de l'eau et de l'environnement chargé de l'environnement. Premier rapport biennal actualisé du Royaume du Maroc, Avril 2016.

Royaume du Maroc. Conseil économique, social et environnemental. Intégration des exigences des changements climatiques dans les politiques publiques. Auto-Saisine n/ 21° 2015.

Royaume du Maroc. Contribution déterminée au niveau national du Royaume du Maroc. 2016.

Royaume du Maroc. Ministère de l'emploi et des affaires sociales. Organisation internationale du Travail. Note synthétique de politique. Investir dans l'emploi des jeunes au Maroc pour faire face au chômage et à la précarité. Août 2014.

Royaume du Maroc. La stratégie nationale pour l'emploi. Document de synthèse2015-

Agence pour le développement des énergies renouvelables et l'efficacité énergétique (ADEREE). Stratégie nationale d'efficacité énergétique à l'horizon 2030. Mars 2014.

موريتانيا

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'économie et des finances. Direction de la coordination de la SCAPP. Note sur le suivi et l'évaluation de la Stratégie nationale de croissance accélérée et de prospérité partagée (SCAPP) 2030-2016. Avril 2017.

République islamique de Mauritanie. Revue stratégique de la sécurité alimentaire et de la nutrition pour l'atteinte de l'objectif faim zéro à l'horizon 2030. Rapport provisoire. 16 octobre 2017.

République islamique de Mauritanie. ONUDI. Cadre de programmation pays pour un développement industriel inclusif et durable. 2020-2016.

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'environnement et du développement durable. Stratégie nationale de l'environnement et du développement durable (SNEDD) et Plan national pour l'environnement et le développement durable (PNEDD). Draft. Juin 2017.

République islamique de Mauritanie. Stratégie nationale de l'emploi et plan d'action -2017 2030. Version provisoire. Avril 2017.

République islamique de Mauritanie. Plan d'action national de renforcement des capacités en réduction des risques de catastrophe, préparation et réponse aux urgences 2018-2015. Avril 2015.

République islamique de Mauritanie. ONS. Situation de l'emploi et du secteur informel en Mauritanie en 2012.Janvier 2014.

République islamique de Mauritanie. ONS. Situation de l'emploi et du secteur informel en Mauritanie en 2017. Aout 2017.

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'économie et des finances. Centre mauritanien d'analyse des politiques. Situation de référence des Objectifs du développement durable en Mauritanie. Rapport final. Mars 2017.

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'environnement et du développement durable. Rapport biennal initial de la Mauritanie BUR 1. Décembre 2015

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'environnement et du développement durable. Évaluation globale des documents stratégiques majeurs de la politique environnementale et de développement durable en Mauritanie. Janvier 2017.

République islamique de Mauritanie. Programme alimentaire mondial. Revue stratégique de la sécurité alimentaire et de la nutrition pour l'atteinte de l'objectif « Faim zéro » à l'horizon 2030. Draft zéro. Octobre 2017.

BIT. Rapport d'analyse diagnostique du système d'information sur le marché de l'emploi et de la formation en Mauritanie. Avril 2016.

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'économie et des finances. Stratégie nationale de croissance accélérée et de prospérité partagée (SCAPP) 2030-2016.

République islamique de Mauritanie. Ministère des affaires économiques et du développement. Stratégie nationale de sécurité alimentaire pour la Mauritanie aux horizons 2015 et vision 2030. Mars 2012.

République islamique de Mauritanie. Ministère du commerce, de l'industrie et du tourisme. Stratégie pour le développement du secteur industriel en Mauritanie 2020-2016. Avril 2015.

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'environnement et du développement durable. Contribution prévue déterminée au niveau national de la Mauritanie. Septembre 2015.

République islamique de Mauritanie. Ministère de l'environnement et du développement durable. Rapport biennal initial de la Mauritanie BUR 1. Décembre 2015.

FAO- Évaluation des ressources forestières mondiales-2015- Rapport national Mauritanie2014-.

تونس

République tunisienne. Ministère du développement, de l'investissement et de la coopération internationale. Synthèse du Plan de développement 2020-2016. Mai 2016.

Institut tunisien des études stratégiques (ITES)- Cahier de l'ITES N-2° Énergie -2025Octobre 2016.

Institut tunisien des études stratégiques-PAM- Revue stratégique sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie. Décembre 2017.

Institut tunisien des études stratégiques. Étude prospective- La Tunisie en 2025. Rapport économique complet. Décembre 2016.

République tunisienne. Ministère des affaires locales et de l'environnement. Deuxième rapport biennal de la Tunisie. Décembre 2016.

République tunisienne. Ministère de l'environnement et du développement durable. Contribution prévue déterminée au niveau national. Août 2015.

République tunisienne. Ministère de l'équipement, de l'aménagement du territoire et du développement durable. Stratégie nationale de développement durable 2020-2014. Mai 2014.

République tunisienne. PNUD. Lignes directrices de la région de Médenine pour la localisation des ODD

République tunisienne. Ministre des affaires étrangères et Ministre du développement, de l'investissement et de la coopération internationale. PNUD. Atelier national vers l'élaboration d'un rapport national sur le suivi des ODD. Compte rendu. Mai 2017.

Ministère du développement, de l'investissement et de la coopération internationale. Nations Unies. Analyse des lacunes au niveau des indicateurs relatifs aux ODD. Rapport provisoire. Mars 2018.

Maghreb Economic Forum. Background note. État des lieux du secteur des énergies renouvelables en Tunisie

République tunisienne. Stratégie de développement durable des forêts et des parcours en Tunisie 2024 – 2015

République tunisienne. Ministère de l'environnement. Stratégie nationale sur le changement climatique. Rapport de la stratégie. Octobre 2012.

FAO- Évaluation des ressources forestières mondiales-2015- Rapport national Tunisie2014-